جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محددات و أنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية 2011-2015

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إستراتجية وعلاقات دولية

من إعداد الطالبة: مسعودة مزعاش

تحت إشراف الدكتور: محمد شاعة

نوقشت وأجيزت بتاريخ05-06-2016: أمام السادة اللجنة

د.حسام الدين بوعيسي رئيسا

د.محمد شاعة مشرفا

نور الدين فلاك مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الصلاة والسلام علي نبينا محمد أشرف الخلق و سيد المرسلين أما بعد

الحمد لله كثيرا على نعمته وفضله وتوفيقه في حياتي الدراسية

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من يعجز القلم عن ذكر فضلهما

إلى أبي وقرة عيني أمي الحبيبة الذي سهرا على مسيرتي التعليمة

والى إخوتي عمر حسان

و بلقاسم يوسف أحمد وأولادهم الرائعين

وإلى أخواتي سندي المادي والمعنوي نورة صليحة وخاصة حنان

شكرا

شكر وتقدير

أ ولا الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الخالص والاحترام والتقدير لأستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور: شاعة محمد

الذي رافقني طيلة انجاز هذا البحث، ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة، كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في تكويني

المحتوى

مقدمة

الفصل الأول: مقاربة الدور كوسيط نظري لفهم السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: مقاربة الدور وتحليل السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف نظرية الدور.

المطلب الثاني: استخدام مقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثالث: صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: صنع السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثالث: وسائل تحقيق السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الثاني: محددات الدور الروسي تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول: مجريات وأحداث الأزمة السورية.

المطلب الأول: العوامل المسببة للأزمة السورية.

المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية.

المطلب الثالث: مسار الأزمة السورية.

المبحث الثاني: التعامل الروسي مع الجوار السوري.

المطلب الأول: الموقف العربي.

المطلب الثاني: الموقف التركي.

المطلب الثالث: الموقف الإيراني.

المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي.

المبحث الثالث: تعامل الروسي مع المواقف العالمية.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي.

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي.

المطلب الثالث: الموقف الصيني.

الفصل الثالث: أنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول: الدور السياسي الروسي للازمة السورية.

المطلب الأول: الدور الروسي في مجلس الأمن.

المطلب الثاني: المبادرات الروسية لحل الأزمة السورية.

المبحث الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية.

المطلب الأول: أسباب التدخل العسكري الروسي.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل العسكري الروسي.

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

شهد مطلع التسعينات تراجعا واضحا في القوة والمكانة الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث خرجت روسيا كوريثة له مهزومة سياسيا ومنهارة اقتصاديا، وانتقل النظام الدولي من ثنائية قطبية إلى أحادية قطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية، و تسعى روسيا مؤخرا إلى استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي وإضعاف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية.

ومن خلال التتبع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة, يلاحظ أنها تغيرات من حيث الأدوار والنهج الخارجي ليس فقط في فترة التسعينيات وإنما مقارنة أيضا بحقبة الاتحاد السوفياتي سابقا, فقد عادت روسيا لتلعب دورا فاعلا في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، فروسيا تسعى إلى استعادة مكانتها السابقة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفياتي .

وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة بعد تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئاسة في 31 ديسمبر 1999، وانتخابه رسميا في مارس 2000 و نجاحه في إعادة الاستقرار إلى الشيشان و إعادة الإعتبار لهيبة الدولة الروسية، وأفصحت روسيا عن المبادئ الرئيسة لسياستها الخارجية، وجاء في مقدمتها إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة وهذا ما صرح عنه في مؤتمر الأمن في ميونخ عام 2007، بالإضافة إلى البعد الآسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في منطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند، بعد أن سدت روسيا الأبواب في وجه غرب بسبب توسع حلف الأطلسي نحو دول الجوار القريب في أوروبا الشرقية، التي كانت تشكل مع الاتحاد السوفييتي السابق كتلة حلف وارسو.

وكذلك سعت روسيا إلى إبراز دورها في المنطقة العربية بصفة عامة وبصفة خاصة في سوريا حيث تشكل لها مناطق نفوذ وهيمنة نظرا للمكانة التي تتميز بها, وقد شكلت

السبعينات من القرن الماضي في عام 1971عقد اتفاقية ثنائية للإنشاء قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس, وبقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى الآن وتعتبر هذه القاعدة من أهم القواعد العسكرية ذات الأهمية الإستراتجية لروسيا.

وفي التسعينات حدث تراجع ملحوظ في العلاقات بين البلدين على خلفية تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية, ولكنها عادت إلى أوجها وبقوة، وذلك في عام 2004 مع تشكيل مجلس الأعمال الروسي السوري برعاية مجلس الأعمال الروسي العربي والإعلان المشترك على مواصلة التعاون والصداقة بين البلدين .

وفي عام 2005 وبعد زيارة الرئيس بشار الأسد لروسيا الاتحادية و الاتفاق على تسوية ملف الديون المترتبة على سوريا منذ عهد الاتحاد السوفياتي والتي قدرت 80%من إجمالي الديون, والباقي تم تحويله إلي مشاريع مشتركة بين البلدين وبدا التبادل التجاري والتعاون التقني العسكري يظهر و يمنو خاصة مع سياسة الرئيس فلاديمير بوتين .

وهذا وقد كان لروسيا دور كبير في مساندة سوريا خلال تعرضها لضغوط أمريكية وغربية، وبشأن حادثة إغتيال الرئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والقرار الأممي 1559 القاضي بسحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية .

وعند إندلاع الإحتجاجات الشعبية في سوريا ضد النظام الحاكم في شهر مارس 2011 أعلنت روسيا وقوفها إلى جانب النظام السوري، وأصبح القادة الروس يتعاملون مع الأزمة بوصفها صراعا دوليا وإقليميا من أجل الحفاظ على سوريا كحليف استراتجي في المنطقة العربية .

وبعد استخدام حق النقض "الفيتو"في مجلس الأمن الدولي في اكتوبر 2011 من قبل روسيا والصين ضد القرار الغربي بفرض عقوبات على النظام السوري مما شكل دفعا

قويا لبقاء أمد الأزمة السورية .

أهمية الدراسة

ويمكن تقسيمها إلى:

-أهمية العلمية

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال السياسة الخارجية للدول الكبرى, وموقفها من الأحداث الدولية، والتي تصنف من ضمنها السياسة الخارجية الروسية، حيث يمكننا من معرفة المحددات التي توجه هذه السياسات، كما تحاول للوصول لأهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير على سلوك الخارجي لروسيا تجاه الأزمة السورية.

-أهمية العملية

إن موجة التغيرات التي مست المنطقة العربية بما يعرف بالربيع العربي، أدت إلى تغير توجهات سياسات دول الفاعلة في النظام الدولي، مما يلزم التكيف معها وهو الأمر الذي يساعد روسيا لبروز عبر الأزمة الدولية كفاعل مهم في العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة الموضوع إلى تحقيق:

*دراسة السياسية الخارجية الروسية في نهجها المعاصر.

*تحليل المحددات المتحكمة في الدور الروسي تجاه الأزمة السورية.

*محاولة إدراك طبيعة المصالح الروسية في سوريا.

*محاولة الوقوف على خلفيات الدور الروسي في الأزمة السورية .

أسباب اختيار الدراسة

تتلخص أسباب اختيار الدراسة في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية .

الأسباب الذاتية : تكمن في الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع التي تتعلق بسياسات الدول الكبرى وأهدافها ، خاصة روسيا والدور الجديد التي تتبناه مع الأزمة السورية في ظل التطورات الحاصلة في المنطقة العربية .

الأسباب الموضوعية: تكمن في وضع إطار تحليلي للدور الخارجي الروسي في الوقت الراهن تجاه الأزمة السورية, وإبراز المحددات المتحكمة في هذا الدور, ومع محاولة روسيا لاستعادة مكانتها السابقة كقوى عظمى ذات ادوار فاعلة على المستوى الدولي.

فضلا على وضع دراسة علمية أكاديمية تساهم ولو بشكل متواضع في تفسير وتحليل الدور الروسي تجاه الأزمة السورية.

الإشكالية

لقد شكلت ثورات الربيع العربي تغيير ا كبيرا في مصالح ومعطيات الكثير من الدول، التي لديها مصالح في المنطقة العربية وخاصة الأزمة السورية التي أخذت منح أخر من بدايتها في مارس 2011، والتي بدأت بالاحتجاجات شعبية وتطورت لتصل إلي موجهات عسكرية, وشكل التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية حدثا مفصليا غير مجريات وأحداث الأزمة السورية

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة المحددات وأنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية 2011-2015؟

وفي إطار هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

*ما هي المقاربة الأكثر تفسيرا للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ؟

*كيف أثرت المحددات السياسة الخارجية الروسية على دورها في الأزمة السورية ؟

* ماهي تداعيات الأزمة السورية على توجهات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة؟

*ماهي مبررات ودوافع التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية ؟

الفرضيات

لمعالجة الإشكالية نحاول إختبار الفرضيات التالية:

1-نظريا تتحكم إدراكات وتصورت القادة الروس في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية.

2-تعظيم القوة الروسية في منطقة الشرق الأوسط مرهون بوجود نظام سياسي سوري موالي لروسيا.

3- ساهمت الأزمة السورية في خلق بيئة فوضوية إقليمية فرضت على روسيا استخدام القوة العسكرية قصد حماية مصالحها في المنطقة.

الإطار المنهجي

اعتمدنا في بحثنا على منهاجين لمعالجة الموضوع الدراسة

المنهج الوصفي: يسمح المنهج الوصفي بجمع المعطيات والحقائق العلمية، بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية ، وتم توظيف المنهج الوصفي في إبراز سمات ومحددات السياسة الخارجية الروسية وكذلك في وصف مجريات الأزمة السورية.

المنهج المقارن: تعد المقارنة بالنسبة للعلوم السياسية، ركيزة أساسية في البحث العلمي، ذلك أن العقل الإنساني بتعبير "الكسيس دو توكفيل " Alexis de Tocqueville "لا يمكن

أن يعمل إلا من خلال القيام بعمليات مقارنة، وتم توظيف النهج في مقارنة الأدوار الروسية المتغيرة من سياسية إلى عسكرية، ومقارنة الموقف الروسي مع المواقف الدولية الأخرى ومعرفة كيف تسعى روسيا للحفاظ على مصالحها وحفاظ على التوازنات الموجودة في منطقة.

الإطار النظري

مقاربة الدور: تقوم هذي المقاربة على متغيرين أساسين هما :إدراك صانع القرار للدو ر، و أداء صانع القرار للدور، لأن الدور ليس مجرد تصور للصناع السياسة الخارجية لهذا الدور بل هو أيضا كيفية ممارسة الدور خارجي، وتمثل مقاربة الدور إطار تحليلا هاما لتحليل السياسة الخارجية الروسية التي تسعى إلى استعادة دورها في النظام العالمي وكقوة عالمية، ومن خلال هذا سيتم الاستعانة بمقاربة الدور ولمعرفة خلفيات وإدراكات صناع القرار الخارجي الروسي تجاه الأزمة السورية.

الإطار المفاهيمي

تعريف الأزمة:هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع أن خطرا كبيرا يح دق بمصالحه الحياتية، أو أن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر.

ويرى" تشارلز هيرمان" أن الأزمات تتألف من ثلاثة مكونات وهي: المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار.

الدراسات السابقة

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على الأدبيات سابقة تصب في نفس مجال البحث لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع.

1/دراسة لمى مضر الأمارة " **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على**

المنطقة العربية "يتحدث عن التوجهات الروسية بعد الحرب الباردة وهواجسها الأمنية التي دعتها إلى تبني هذه الاستراتجيات والتوجهات وكيف تنعكس هذه الاستراتجيات متبناة على المنطقة العربية في ظل التضارب المصالح الدولية حيث ركزت في دراستها على التطورات التي مرت بها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والتدهور والاضطراب الذي عرفته ثم كيفية إعادة بناء هيكل الدولة بعد عام 2000بشكل أعاد هيبة روسيا ومكانتها على الصعيد الدولي.

2/كتاب عزمي بشارة" **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في تاريخ الراهن** " حيث قام كاتب برصد أحداث الثورة السورية، وتحليلها على مدى عامين من قيامها، ويشرح عوامل قيامها وتحولها من انتفاضة جهوية إلى ثورة، وتبيان الأطراف الفاعلة في الثورة السورية، كما يبرز أهم المواقف الإقليمية والدولية من هذه الأزمة السورية، كما يقدم العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا.

3/مقال باسم راشد "**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**"ويتناول فيه دور الروسي في الشرق الأوسط وفي النظام الدولي ومبرزا أهم التحولات التي مرت بها روسيا وكيف استطاعت تحقيق التقدم واستعادة مكانتها، والدور البارز الذي تلعبه في منطقة الشرق الأوسط عموما وفي الأزمة السورية خصوصا.

تبرير الدراسة

للإحاطة بالموضوع والإجابة عن مختلف التساؤلات قسمت الدراسة البحثية إلى ثلاثة فصول:

حيـــث يتنـــاول الفصـــل الأول الإطار النظـــري للدارســـة وقسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول نظرية الدور إطار تحليلي للسياسة الخارجية الروسية ، والمبحث الثاني محددات السياسة الخارجية الروسية، أما فيما يخص المبحث الثالث صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

والفصل المعنون بـالمحددات الدور الروسي تجاه الأزمة السورية ، وقسم إلى ثلاثة مباحث الأول يتناول مجريات وأحداث الأزمة السورية ، والمبحث الثاني تعامل الروسي مع الجوار السوري، والمبحث الثالث تعامل الروسي مع المواقف العالمية.

والفصل الثالث الذي يتحدث فيه أنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية وقسم إلى مبحثين هما الأول الدور السياسي الروسي للازمة السورية والثاني يتناول التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية، وفي الأخير خاتمة.

إن الحديث عن الدور الروسي تجاه الأزمة السورية يقودنا الحديث أولا عن مقاربة الدور كإطار نظري نحاول فهمها وفهم أسسها و أهم المفاهيم المرتبطة بها، وطريقة توظيفها في السياسة الخارجية.

ثم سنحاول التعرف على أهم المحددات التي تعمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وفي وضع الإطار العام للسياسة الخارجية الروسية و الذي عبره يتحدد ودرجة تأثير في أدوارها الخارجية، ولكل سياسة خارجية مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها وكذلك تحقيقه.

إستجابة لذلك تم تقسيم هذا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول مقاربة الدور وتحليل السياسة الخارجية، والمبحث الثاني محددات السياسة الخارجية الروسية، أما فيما يخص المبحث الثالث صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: مقاربة الدور وتحليل السياسة الخارجية

يرتكز هذا المبحث على مفهوم مقاربة الدور التي تعتبر كإطار تحليلي يعتمد على مجموعة من الأسس والمنطلقات الفكرية والمفاهمية وتعدد الآرا ء، والدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة وهو ينصرف إلى الوظائف الرئيسية للدولة في الخارج .

المطلب الأول: تعريف مقاربة الدور

تعددت الدراسات في حقل السياسة الخارجية وتباينت وجهات النظر بين مختلف الباحثين والدارسين لها، ومن أهمها محاولة البحث عن الأسباب التي تدفع إلى تبني سياسات خارجية محددة ومختلفة، ولذلك تم تقديم العديد من المنظورات ونظريات والمقاربات النظرية التي يمكن للباحثين الاستعانة بها للفهم وتفسير والوصول إلى نتائج، وعليه فإن أي دراسة لابد لها من وجود إطار نظري يساعد على توضيح الاتجاه الفكري للباحث من خلال تقديم الإطار الذي يستعين به في تحليل ظاهرة محل الدراسة.

ومنه فإن الموضوع الذي بين أيدينا يتطلب استخدام مقاربة الدو ر، الذي يعد المفهوم الدور من المفاهيم المتداولة ليس فقط في العلوم السياسية وإنما في الدراسات النفسية والاجتماعية، والتي تعتبر المجال الحيوي الأول لمفهوم الدور فمفهوم الدور ذو مرجعية سيسيولوجيا و إرتبط مع الجهود العلمية المقدمة في علم الاجتماع والتي ركزت على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي أين حظي مفهوم الدور بمكانة مركزية.[1]

تحظى كل الجماعات بتميز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي ولكل وظيفة نجد أدوارا معينة ترتبط بها وتتيح تطبيقها وتطابق التوقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى ونميز تقليديا بين الأدوار الفطرية والأدوار المكتسبة ، فالأولى ه ي أدوار طبيعية مرتبطة بالجنس والعائلة بينما الثانية أدوار يكتسبها الفاعلون

[1]-صباح كريز، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة،2015،ص23.

خلال حياتهم الاجتماعية والمهنية والسياسية.[1]

ومع ذلك فإن مفهوم الدور ظل غامضا، لكونه متصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية وعرف أيضا تعدد للآراء والتعاريف مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية ، ولذلك تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الدور.

فقد عرفه ساربين(sarbin) بأنه: "نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية ".

عرف مورينو "Moreno"الدور بأنه :"تجربة خارجية بين الأفراد تفرض عدة ممثلين وعلى مستوى التفاعلي الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت إستجابة وبذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد إذ أن إدراك الدور يعني تعين المنبه والإجابة عليه".

أما عند "بارسونز"(Parsons): "يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو مـــنظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القـــيم التـــي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدور تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكات المتكاملة".[2]

أما ميد عام 1934 فقد عرف الدور بأن:"فكرة الدور تدل على مجوع النماذج الثقافية المرتبطة بمكانة ما". وقد عرف عاطف وصفي الدور بأنه" سلوك وهو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها ".[3]

---

[1]–غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية** ، ط1،تر:هيثم اللمع،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2005، ص203.

[2]-عبد القادر دندان، **الدور الإقليمي الصيني في النظام لجنوب شرق أسيا 1991-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية حقوق قسم العلوم السياسية جامعة حاج لخضر باتنة،2008، ص27.

[3]-فاطمة نفيدسة، **العلاقة بين النسق القيمي والدور الاجتماعي لدى المرأة الطارقية** ، مذكرة ماجستير في علم النفس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2007، ص58.

يرى بيدل (Biddle) الذي يرى في الدور:"قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة إجتماعية ".

ويشير ألان (Allen)وفان دوليي (van de liert)مفهوم الدور باعتباره ذلك: "السلوك الذي يستند إلى التوقعات معيارية، مرتبطة بمكانة في نظام الاجتماعي."

ويربط ألان وفان دوليي مفهوم الدور بتأثير الأنثروبولوجي المتعلق بثقافة وعادات المجتمع والعامل الاجتماعي المتعلق بالنظام الاجتماعي ككل وتوزيع الأدوار فيه والمهام المنوطة بكل وضعية اجتماعية تحتلها الجماعات والطبقات أو الأفراد.

أما "رالف لينتون "(Ralf Linton) فيعرف الدور بـــكونه: "مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، و يحتوي على مواقف و قيم و سلوكات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشتغل مكانة إجتماعية".

ويرى بيتس(Bates) وهارفي (Harvey)في تعريفهما للدور حيث عرفاه من منظور كونه تفاعل بين منظومة معايير وقيم من جهة، وظيفة من جهة أخرى،تحدد معالمها وفقا لتلك المعايير والقيم الاجتماعية،فعرفا الدور ب: "منظومة المعايير خاصة منظمة حول منظمة حول وظيفية".[1]

وقدم المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور بأنه: " أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز (الدور) غالبا عن الوضـــع(Statut) بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف (الدور) أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد

[1]-عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص29.

معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنـــشئة الإجتماعية".[1]

أما قاموس مصطلحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الدور ب:"نموذج من نماذج السلوك الاجتماعي الخاصة بالفرد بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية خاصة بالمجموع، إضافة إلى كونه شكلا من أشكال الإجابة على ما ينتظره الآخرون أو يتوقعونه من الفرد".[2]

أنواع الدور: وهناك عدة أنواع أهمها:

-الدور على مستوى الشخصية وهو عبارة عن سلوك تجاه الآخرين.

-الدور على مستوى المجموعة وهو عبارة عن نموذج من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية.

-الدور على مستوى التفاعل بين الأشخاص وهو تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل في تسلسلات تفاعلية على توقعات الآخرين نسبة إلى حالة محددة.[3]

ومقاربة الـــدور بهـــذا الشـــكل تفســـر الـــدور بـــافتراض أن الأشـــخاص هـــم أعضاء لهم مكانة اجتماعية، وأن لهم توقعات حول ســـلوكهم وسلوك الآخرين حيـــث يتحـــدد دورهـــم وفقـــا للعلاقة التفاعلية "ntéractionsit relation" بين ثلاث معطيات رئيسية وهي:

-**المعطيات الإجتماعية:** وتتمثل في البناء الإجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الإجتماعية.

---

[1]-جيوفر روبرت و أليستري إدوارد ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، ط 1، تر:سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت:الدار العربية للموسوعات، 1999، ص399.

[2]-سامي ذبيان وآخرون، **قاموس مصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** ، ط1، رياض:رياض الريس للكتب والنشر، 1990، ص228 .

[3]-عيساوة أمنة، **الدور الإقليمي في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة حاج لخضر باتنة، 2010، ص10.

-**المعطيات الأنتروبولوجية:** وتتمثل في مجموعة الحقوق والواجبات الخاصة بكل

مكانة، والتي تدل على ثقافة معينة، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون.

- **المعطيات النفسية:** تنصرف إلى أن الدور يتضمن معطيات نفسية لأن التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه.[1]

تهتم مقاربة الدور في حقل العلوم السياسية بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية" تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتوجه مقاربة الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار. هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي. وكل ذلك لأن الدور هو في الأساس موقف و إتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المتجمع ، ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع والدولة.[2]

وهكذا فإن مقاربة الدور تقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالإلتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي . ومقاربة

[1]-سعاد لهوارة، **معوقات الدور الجزائر في حل النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مقاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص6.

[2]-عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة القدرة والدور-مقاربة نظرية "،**مجلة منارة** جامعة ال البيت، الأردن، المجلد9، العدد4، 2013، ص ص56-57.

الـــدور توصـــف بأنها تنبؤيـــة(predictive) لأنهـــا قائمـــة علـــى الإفتـــراض القائـــل بأنـــه إذ كـــان لنا المكانة. ومعلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة ، فيمكن التنبؤ بسلوك الأشخاص المحتلين لتلك المكانة.

يقدم لنا (ألبورت Allport)نموذجا يمثل فيه خصائص الدور ويحدد مكانة الشخصية والسياق الإجتماعي من خلال:

-**توقع الدور:** هو ما تقرره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الإجتماعية فهي تقرر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الإجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدد.

-**تصور الدور:** وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا أو مكانة معينة، فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلا في إطار توقعاته عن نفسه، إلى جانب ما هو متوقع منه من قبل منظومة القيم، وكثيرا ما ينشأ نوع من الغموض، نتيجة للتداخل بين تصور الدور والدور المتوقع، بينما تتدخل عوامل الفرد المزاجية في طبع هذا التصور بطابع خاص، فينشأ شكل من أشكال صراع الدور.

-**تقبل الدور أو رفضه** : في كثير من الأحيان، يجد أفراد المجتمع أدوارهم الاجتماعية جاهزة ومحددة من قبل، بحكم سنهم أو جنسهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها، وهنا قد يتقبل الفرد الدور.[1]

المطلب الثاني: إستخدام مقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية

تستخدم مقاربة الدور لدراسة السلوك الخارجي في حقل السياسة الخارجية، حيث يعتقد صناع القرار عبر إدراكاتهم وتصوراتهم أن دولهم يجب أن تتبنى مجموعة من مهام

[1]– عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج 1979–2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائ3، 2011–2012، ص ص27–28.

والوجبات والإلتزاما ت في نظام الدولي أو حتى في الأنظمة الفرعية، وهذه المهام والواجبات والإلتزامات حسب مقاربة الدور هي أدوار لابد من القيام بها ، ويمكن لدولة واحدة أن تلعب العديد من الأدوار في النظام الدولي أو الأنظمة الفرعية.

ونظرية الدور ظهرت في سنة 1970في حقل السياسة الخارجية التي تعتبر حقلا من حقول الفرعية للعلاقات الدولية، ويعود الفضل إلى كال هولستيKale Holstit في مقاله الصادر عام 1970 ومعنون ب : "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy".

وقد إستخدمت مقاربة الدور في البداية في شرح عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وعلى وجه الخصوص لدى الدول الصغرى في فترة الحرب الباردة، ولكنها وجدت لها إهتماما متجددا لها مع بداية سنة 1990 كإطار للعمل.[1]

ويعرف الدور السياسي بأنه:" ميل الوحدة الدولية لأداء سلوك معين، يمكن التنبؤ به من خلال معرفة السياق العام الذي تتحرك فيه تلك الوحدة"، ويعتبر سلوك الدور عن موقع الوحدة الدولية ضمن النظام التراتبي للنسق الدولي، وكذا تصورها لما يفرضه ذلك الموقع من واجبات(سلوك)، مع الأخذ بعين الإعتبار أدوار الوحدات الأخرى.[2]

وعند سحب مقاربة الدور إلى السياسة الخارجية، فإنه ليس لصناع القرار حصانة ضد تأثير هذه الظاهرة ، إذ يحمل كل دور في عملية صناعة القرار مجموعة من التوقعات والإلتزامات وصور مناسبة للسلوك والضغوط التي تميل إلى جعل موظف جديد في

[1]-Heike Hermanns, "National Role Conceptions in the 'Global Korea' Foreign Policy Strategy" , **The Korean Journal of International Studies**, Vol. 11, No. 1 (June 2013) p58

[2] –محمد جعجوب، "تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة أكاديميا**، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، جزائر، العدد4، 2016، ص117.

منصب ما، يفكر ويتصرف مثل سلفه في تلك الوظيفة. [1]كذلك يمكننا من فهم تغير السياسة الخارجية لأنه يمكن أن تكون هناك إنقطاعات في السياسة الخارجية الرئيسية وبسبب أن الأدوات تصوغ الأهداف فإنه يمكن أن يكون تعديل السياسة بواسطة التحولات في طبيعة الدور.[2]

والمقصود بنظرية الدور في السياسة الخارجية، ذلك الإطار النظري الذي يهدف إلى تحليل السياسة الخارجية إستنادا إلى مفهوم الدور، والذي يعني أن صناع السياسة الخارجية يعتقدون أن على دولهم أن تتحرك قصد تحقيق نوع محدد من الواجبات، والدفاع عن بعض القضايا في إطار النسق الدولي أو الأنساق الإقليمية، وتلك الواجبات والقضايا التي يعبر عنها في السياسة الخارجية باسم الدور، وبناء على هذا المفهوم يمكن تقسيم الدول حسب توجهاتها في السياسة الخارجية إلى وحدات ذات أدوار متباينة.[3]

إن العلاقة الجدلية التي تربط بين الدور الذي تضع الدولة فيه نفسها والقرار السياسي الخارجي، الذي تسعى إلى تنفيذه لاسيما إذا كان القرار قد جاء كرد فعل لموقف معين، فقد يجد صانع القرار السياسي الخارجي نفسه ملزما للتعامل مع الكثير من المواقف ومواجهتها، من خلال توظيف مختلف الإمكانيات ومؤسسات صنع القرار السياسي والتي توجه لمعالجة مشكلة في البيئة الخارجية وهذا يعني أن للبيئة الخارجية تأثيرا كبيرا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تسبق في الغالب إتخاذ القرار السياسي بعد أن يتم توظيف العديد من الوسائل والآليات لتحقيق أهداف معينة وهذا التوظيف يأتي نتيجة

[1]–عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، ط1، الجزائر: ديوان مطبوعات جامعية، 2008، ص ص53–54.

[2]– عامر مصباح ، نفس المرجع ، ص55.

[3]–محمد جعجوب، مرجع سابق، ص117.

لوجود الحافز وإدراك، صانع القرار السياسي الخارجي وتحديده لهدفه.[1]

ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية أبعاد رئيسية وهي:

1-تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي ، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو العالمي، ولكل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية أو صراعية.

3-توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي وهناك أخرى تنصرف إلى بقاء الوضع الراهن.[2]

والدور يمكن التعبير عنه بوظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعا للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة وفقا لذلك فأن لكل دولة لها دور قد يكون فاعل أو متوسط الفاعلية أو محدود الفاعلية وقد يك ون مؤثر وفاعل، وهذا يتحكم به إختلاف طبيعة الدول.[3]

إن الدور لا يقتصر على تصورات صانع السياسة الخارجية، وإذا كان الدور يتبلور من خلال تلك التصورات، فإنه يتحدد على عدة إعتبارات موضوعية وذاتية، أما الإعتبارات

---

[1]-خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003 "، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، عدد44، 2010، ص ص77-78.

[2]-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص48-49.

[3]-صايل فلاح مقداد السرحان، "اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002-2011"، الجامعة الأردنية، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد6، العدد2، 2013، ص22.

الموضوعية فهي تنصرف إلى المقدرات القومية للدولة والخصائص المجتمعية للدولة، ويشمل ذلك الخصائص الجغرافية (الموقع المساحة) والموارد الاقتصادية ومستوى التطور التكنولوجي، هذا بالإضافة إلى شكل ومضمون الثقافة السياسية، والنسق العقيدي الوطني كذلك يتحدد الدور بناءا على شكل النظام السياسي، فيمكن القول أن النظم السياسية التسلطية تنزع إلى القيام بأدوار تتضمن قدرا أكبر من المغامرة بالمقارنة بالنظم الديمقراطية وإن شكل النظام العالمي والنظام الإقليمي يؤثر في نوع الأدوار.[1]

وحسب هولستي فإن سوك الدولة الخارجي مكون لمخرجات السياسة الخارجية out puts، والتي تمثل دورا تتميز به الوحدة السياسية نحو بيئتها الداخلية والخارجية تقوم على مكونين أساسين هما:

-**إدراك وتصور الدور ROL conception:** وهي تعريف صفة القرار لأنماط القرارات والإلتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولة والمهام التي ينبغي لدولتهم القيام بها بشكل مستمر في النظام الدولي وفي أنظمة إقليمية معينة.

-**أداء الدور ROL perspective:** هو السلوك الفعلي للسياسة الخارجية يتضمن أنماط المواقف والقرارات وردود الفعل والمهام والإلتزامات تجاه الدول الأخرى.[2]

وترجع أهمية مقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية إلى:

-أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع القرارات وسياسات خارجية تلقى والقبول على المستوى الداخلي، وتمكن الدولة من لعب دورها سواء على مستوى إقليمي أو دولي.

---

[1]-محمد السيد سليم، "ثورة يوليو والدور المصري الخارجي "، **مجلة السياسية الدولية** ، المجلد 37، العدد 149، جوان2002، ص18.

[2] – سعاد لهوارة، مرجع سابق، ص8.

-إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة النظام السياسي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك تفاعل مع غيرها من الدول.

-تستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين سلوك الدول المختلفة بهدف التعرف على مدى تشابك وإختلاف سياسات هذه الدول، ومحاول ة تفسير سلوك كل دولة ودوافع إختيارها لتوجهاتها دون غيرها من البدائل.[1]

والدور يتميز بأربعة خصائص أساسية وهي:

1-لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدوره في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة، ولكن بصفة عامة يمكن القول أن تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيرا ما يتلاءم مع نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنه.

2-إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته ولكن أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي.

3-من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد بل أن هذا الوضع أكثر شيوعا.

4-يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي وأخرى على المستوى الإقليمي.[2]

---

[2]-إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص16.

[2]-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص49-50.

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الروسية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة والتي لها دور وتأثير نسبي في عملية صنع السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، وتمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية . وسنحاول تقديم هذه المحددات متمثلة في المحددات الداخلية والمحددات الخارجية المتحكمة في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

إن الحديث عن المحددات الداخلية ل لسياسة الخارجية الروسية، فهي مثلها مثل الدول العظمى، تسعى لأن تخلق سياسة خارجية بما يتفق ومصالحها الخارجية، وإن روسيا منذ ظهورها كوريثة للاتحاد السوفياتي سابقا تزخر بإمكانيات وقدرات ومؤهلات كبيرة تؤهلها لعب أدوار مختلفة في الساحة الدولية، وتتمثل هذه المحددات في المحددات الجغرافية، السكانية، الإقتصادية والعسكرية.

1-المحددات الجغرافية

يعد المحدد الجغرافي في مقدمة المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية وهي من أكثر المقومات السياسية للدولة ثباتا، يحظى هذا المحدد بأهمية كبيرة بالنسبة لبعض الدول، فهو يشكل قوة الدولة، ويساعد على زيادة قوة الدولة.[1]

وتلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة في رسم معالم

[1] – أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط1، الأردن:دار زهران، 2011، ص200.

سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تعززه من إنعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية.[1]

وروسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، فهي تستحوذ على مساحة من قارة أسيا وجزء من قارة أوربا، وعلى مساحة إجمالية تقدر ب 1707520كم^2، وروسيا تملك مجموعة واسعة من موارد الطبيعية بما في ذلك المخزونات الرئيسية من النفط والفحم والغاز الطبيعي والحديد، ومن المعادن الإستراتيجية الماس و فضلا عن خشب ويتسم المناخ بالقاري القاسي.[2]

ومن خلال ما تقدم نجد أن الموقع الجغرافي لروسيا متواجد في شمال الكرة الأرضية لا يسمح لها بإمتلاك مميزات الموقع الإستراتيجي الممتاز والذي منه تتحكم في الملاحة البحرية فروسيا أغلب حدودها برية وتقع قريبة القطب الشمالي المتجمد الذي يتميز بالمناخ القاسي ورغم إمتلاكها المساحة الكبيرة إلا أنها لا تتواجد بها ممرات ومضائق بحرية تتحكم من خلالها في العالم فهي تسعى إلى إقامة مناطق نفوذ وصداقات مع دول التي تملك وتطل على ممرات ومضائق البحرية تزيد من قوتها وتجعل لها مكانة إستراتيجية متميزة عن باقي الدول.

وتوجد في روسيا مساحات شاسعة إ لا أن نسبة الأراضي الزراعية ضئيلة، ولكنها إستطاعت أن تتحول من أكبر مستورد للحبوب إلى ثالث أكبر مصدر للحبوب في العالم.

2-المحددات السكانية:

هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة، إذ أن الدولة القوية في المجالات

---

[1]-بوقارة حسين، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة، 2012.

[2]-**Russian geography –Regions of Russia, 16**/04/2016, in**:** http://www.rusemb.org.uk/russiageography/.

السياسية، لها حجم مناسب من عدد السكان يتوافق مع المساحة، وشريطة أن يتميز المجتمع الداخلي بالتقدم التكنولوجي والتقدم العلمي والتجانس الاجتماعي.[1]

حيث تضل نسبة سكان روسيا في الإحصائيات الأخيرة لعام 2014 حوالي 150مليون وروسيا تنقسم إلى 21 جمهورية و مجموعة من الأقاليم فيدرالية، وهو مجتمع متعدد الأعراق حيث يصل روس فيه الى 81%من العدد الإجمالي وباقي العرقيات تمثل الأوكرانيين 3.8% و بيلاروس 0.8%، وروسيا دولة تتميز بتنوع الديني تمثل الأديان الأساسية فيها الديانة المسيحية أرثوذكس والديانة الإسلامية والمسيحيون واللغة الرسمية هي الروسية مع وجود لغات أخرى يتكلم بها عرقيات موجودة في روسيا. [2]ويصل عدد مسلمون الروس حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا ويتواجد في الشيشان وداغستان و أوسيتيا الشمالية و تتارستان.

والمجتمع الروسي يتميز بالتنوع العرقي الطائفي واللغوي، مما شكل هوية غير متجانسة ومتباينة الأهداف، وخلق جماعات ضغط ومصالح تسعى إلى تأثير على قرارات السياسة الخارجية.

ولقد شكلت الهوية الوطنية كأساس للدولة الروسية منذ فترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع السياسة الروسية ومفكرين، حيث لعبت القومية دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة وتأخذ القومية المعنى السلبي في المفردات السياسة الروسية.[3]

وكان لإستقلال جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا أثر كبير على وحدة الدولة الروسية وتجانس مجتمعها، وقبلت روسيا بالاستقلال بعض الجمهوريات التي كانت تابعة لها، إلا أنها مع جمهورية الشيشان التي لم تقبل بإستقلالها والتي عدتها روسيا أكبر قضية تواجهها

[1]–أحمد النعيمي مرجع سابق، ص254.

[2]-**Russian geography –Regions of Russia,** op.cit.

[3]- Valery Tishkov, "The Russian People and National Identity", **Russiain Global Affairs**, Vol. 6, No. 3, July September 2008, p 172.

وتعتبرها جبهة رئيسية لمكافحة الإرهاب، وتسعى روسيا إلى بقائها ضمن حدودها. [1] وأكدت روسيا أن حربها في الشيشان ليست ضد المسلمين، وإنما ضد جماعات الإرهابية التي تسعى إلى نشر أفكارها المتطرفة في الشيشان وما حولها من جمهوريات شمال قوقاز.[2]

وقد وضح المفكر الروسي ألكسندر دوغين الدور الذي تلعبه الهوية الوطنية في تحديد سياسة روسيا، من خلال طرح فكرة حول أن الشعب الروسي لم يسعى أبدا إلى إقامة دولة وحيدة الإثنية ومتجانسة عرقيا ، بل سعى دائما للحفاظ على هويته الحضارية ويسير بطريقة منهجية والى بناء الإمبراطورية. [3]

3-المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية لان تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، ويحدد توافر تلك الموارد حدود بدائل السياسة الخارجية المتاحة.[4]

إستطاع الإقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاح التي مر بها خلال السنوات الماضية واعتماده قواعد إقتصاد السوق وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال كما أن سرعة وتيرة التنمية الإقتصادية في روسيا وتعدد إختصاصات فروعها

---

[1] -يفجيني بريماكوف، **العالم بعد11سبتمبر وغزو العراق**،ط1، تر:عبد الله حسن مكتبة العبيكان، 2004 ، ص121.

[2]-احمد عبد الحافظ، "المسلمون في روسيا"مابين الإرث التاريخي والإشكاليات المعاصرة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد442، ديسمبر 2015، ص77.

[3]- دوغين الكسندر، **أسس الجيوبولتيكا:مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، تر: عماد حاتم، طرابلس: دار أويا للنشر والتوزيع، 2004، ص 233.

[4]- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية** ، ط1، تر: محمد احمد المفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989. ص 185.

وإرتباطها مع إقتصاديات مع دول أسيا وأوروبا نقل الإقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الإندماج والتكامل ضمن الإقتصاد العالمي.[1] ومع تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاسة عام 2000 أعاد الهيبة إلى الدولة الروسية و أوقف التدهور الاقتصادي و إرتفاع في معدلات نمو الإقتصادي، وتملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم ونتيجة التحسن الإقتصادي الروسي بعد انتعاش أسعار النفط في العالم أصبح لدى روسيا فائضا في ميزان مدفوعاتها التجارية عام 1999وعام 2000 .[2]

وقد تحسن أداء الإقتصاد الروسي كثيرا منذ عام 2000وحقق نمو سنويا بنسبة 7%منذ منذ عام 2003، وفائضا في ميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة جانفي –ماي 2008 إلى 84.1%مليار دولار وفائضا في الميزانية الفيدرالية بلغ 7.5مليار دولار وقد كان عاملا أساسيا في توقف روسيا عن طلب المساعدات الخارجية رغم إستمرار سياسات الخصخصة في عهد بوتين.[3]

ولقد كانت السمات المميزة لإنتعاش إقتصاد روسيا طفرة في عائدات النفط والغاز وهو ما عزز عائدات الضرائب ونصف إيرادات الحكومة ووضعت ثلثي هذه الإيرادات في تحقيق الإستقرار والتمويل والإستثمار.[4] وحققت روسيا تقدما واضحا في مجال الإقتصاد حيث أصبحت إقتصاديا من الدول العشر الأوائل في العالم، وبها تمكنت من دخول إلى مجموعة السبع للدول الأكثر تصنيعا في العالم و بي روسيا أصبحت مجموعة الثماني

---

[1]–لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص149.

[2]–وليد نصار، "روسيا كقوى كبرى"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20، خريف 2008، ص24–ص25.

[3]– الشيخ نورهان وآخرون، **التداعيات الجيوإستراتجية للثورات العربية** ، ط 1، بيروت" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ص 9.

[4]-Olga Oliker and Other, **Russian foreign policy: sources and implications**, New York: RND corporation, 2009. pp46-47.

(G8) في عام 1997.

ولقد تحولت روسيا فجأة من اقتصاد إشتراكي مركزي إلى إقتصاد رأسمالي لليبرالي لامركزي، وينبغي لهذا التحول أن يرافقه إنتاج المؤسسات القادرة على دعم جميع الإصلاحات، وروسيا أهملت هذه المؤسسات، لأن إقتصاد السوق لا يمكن أن يعمل دون إيجاد إطار مؤسسي قوي.[1]

4-المحددات العسكرية

إن لمحدد العسكري له أهمية كبيرة لاستمرار الدولة خلال الحرب وسمعتها أثناء السلم ويعد العامل العسكري من العوامل المهمة المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي، ومن ثم في صانعي قرارات السياسة بالإضافة إلى أنه من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للمحافظة هيبتها السياسية.[2]

لقد قامت روسيا بإصلاحات عسكرية انطلقت في عام 2008، لإقتراب و إستعادة قدرات الحقبة السوفيتية "كقوى عظمى "وإنشا ء قوات مسلحة ذات إمتداد عالمي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومما يجعل نوايا القادة الروس متناقضة من هلال إعلانهم أن قواتهم صغيرة الحجم، وهي من أجل الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب. وفي 13ماي 2009 أصدر الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف إستراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2020 والتي قدمت فيها مبادئ العقيدة العسكرية الروسية والسياسة الخارجية وفيها أيضا الخطوط العريضة للإستراتيجية لمواجهة التهديدات الحالية التي

[1]-Bali Alicia et autres, **La Situation Economique De La Russie : Porquoi La Russie a Telle Echoue La ou La Chine a Russie**, 26-03-2016:
http://bdc.aege.fr/public/La_situation_economique_de_la_Russie.pdf

[2]-جوزيف فرانكل ، **العلاقات الدولية** ، تر : غازي عبد القصبي ، ط 2 ، السعودية : مطبوعات تهامة ، 1984 ، ص 107.

تواجه روسيا وأولويات أمنها.[1]

فمع كل التغيرات الحاصلة في السنوات العشرين الأخيرة، مازالت روسيا تسعى للحفاظ على التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ولأن ترسانتها تتجاوز القوى الأخرى المتمثلة في الصين وفرنسا وبريطانيا. [2] وتحتل روسيا وفقا لإحصائيات عام 2011 المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية، وتمتلك روسيا حاليا 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والإستراتيجي مقابل 7500 رأس للولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد الرؤوس النووية والإستراتيجية حول العالم 60 ألفا و530 رأسا.

وتشير التصريحات الرئيس بوتين الذي بد أ في مايو فترة رئاسته ثانية إلى نية روس في إستعادة قوتهم العسكرية بقوة في الفترات القادمة لموازاة القوة الأمريكية أو بالأحرى لضمان وجود حائط صد حال تعرضهم لأي هجوم، وأعلن بوتين عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفة 760 مليار دولار إضافة إلى 600 طائرة عسكرية و1000 طائرة هليكوبتر، ومضيفا أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإذكاء الصراعات حول حدودها.[3]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية

والنشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن ردة فعل على مؤثرات داخلية فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا للرد على مؤثرات خارجية، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة

[1] - Jim Nichol،**"**Russian Military Reformant Defense Policy"،**Preparedfor Members and Committees of Congress**، August 24, 2011, :https://www.fas.org/sgp/crs/row/R42006.pdf.

[2]-Stephen J. Blank, "Perspectives on Russian Foreign policy"**, strategic studies institute**, USA, September 2012. P3.

[3]–باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"،الإسكندرية: **أوراق**، وحدة الدراسات المستقبلية العدد19، 2013، ص29.

في بيئتها الخارجية، حيث تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية ولذلك سنقوم بتحليل محددات الإقليمية والدولية لسياسة الخارجية الروسية.

1-التفاعلات مع الجوار الإقليمي

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في عام1991 بدأت روسيا في الانسحاب من بعض المواقع التي كان موجودة فيها التي تمثل التحدي الموجه للغرب.[1]

وكان لتأسيس الكومنولث الذي أنشئ عام 1991 للحفاظ على النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري لروسيا في منطقة البلقان و أسيا الوسطى، وكان الهدف المعلن هو مساعدة الجمهوريات السوفيتية السابقة للتغلب على المشكلات التي تواجهها في أعقاب تفكك الإتحاد السوفياتي، وظلت روسيا على مدى نشأة دول الكومنولث هي القوة المهيمنة والمحركة لتحالف الذي يضم 12 دولة من الجمهوريات 15 السابقة التي كانت منطوية تحت الإتحاد السوفياتي سابقا والذي سعت روسيا من خلاله لعب دور مهم في تدعيم نفوذها الإقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة آسيا والقوقاز، وساهمت منظمة دول كومنولث في زيادة الروابط العلاقات مع الشعوب الإسلامية خاصة الدول الأعضاء في المنظمة، إذ أن أغلبية شعوبها مسلم ين وتسعى روسيا من خلالها تحسين علاقاتها مع الدول الإسلامية في الجوار الجنوبي خاصة إيران.

وتتميز الحدود الإقليمية الروسية مع دول الجوار بالأزمات بداء من الأزمة الشيشانية حينما أعلنت الشيشان استقلالها عام 1991، قامت روسيا بالإجتياح العسكري و إستغرقت الحرب عامين إلى غاية وقت وقف إطلاق النار في 31 أوت 1996 وإنتهت بالاستقلال

[1] -أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط "، المجموعة العربية للتسويق: **مجلة العرب الدولية**، عدد1588، اكتوبر2013، ص8.

الشيشان و إعتراف روسيا في 1997 بشيشان ككيان مستقل. [1] ولكن مع بداية تدخل روسيا على داغستان قامت أيضا بتدخل عسكري مرة أخرى في الشيشان عام 1999 وبذلك تداعى اتفاق 1997 وسحبت روسيا إعترافها برئيس "أصلان مسخادوف" رئيسا للشيشان وتم إدارة الشيشان بحكم عسكري روسي، ثم في عام 2003 تم إجراء إستفتاء كانت نتيجته 96% بأن الشيشان فيدرالية تابعة لروسيا.

ومع كل التفاعلات التي شاهدتها روسيا في فترة التسعينات وموجة إستقلال جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا عن روسيا الاتحادية، لتظهر لروسيا موجة من تحديات التي تشكل تهديدا على إستقرار حدودها الإقليمية، وأبرزها الأزمة الأوكرانية التي تعود لعام 2004 بعد الإنتخابات الرئاسية التي فاز بها " فيكتور يانوكوفيتش" صاحب الأصل روسي بفارق3%عن "بتروبوروشينكو" الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبرالي الأمر الذي أدى إلى تجمع في ميادين وتظاهر ضد نتائج الإنتخابات مما أدى إلى تدخل محكمة الأوكرانية، وقرار ها بإعادة الإنتخابات وبوجود فرق دولية لمراقبتها، وإنتهت بفوز "بتروبوروشينكو". وفي إنتخابات الرئاسية لعام 2010 فاز المرشح "فيكتور يانوكوفيتش" صاحب التوجه نحو روسيا ووعد بإصلاحات التي يقم بها الرئيس السابق ، إلى أنه تم التظاهر في 2013 على إلغاء إتفاقية الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وقيام بإتحاد جمركي مع روسيا، ولقد تدخلت روسيا عسكريا في الأزمة الأوكرانية لض م جزيرة القرم ولحماية مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية والحيوية.[2]

ومن جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد فعل الروسي على الغزو الجورجي لاوسيتيا الجنوبية

---

[1]–عبد العزيز بن راشد المطيري، "المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني –الروسي"، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد18، العدد1، 2005، ص ص98 –99.

[2] – **إيمان أشرف شلبي** ، **الأبعاد الدولية للازمة الأوكرانية** المركز الديمقراطي العربي قسم الدراسات والعلاقات الدولية،2014، متحصل عليه من:http://democraticac.de/?p=25929 .

عام2008 مفاجئا لكثير من المحللين والمراقبين الدوليين فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة عبر التدخل العسكري المباشر، إذ من وجهة نظر القيادة الروسية أن الحل العسكري هو الأفضل.[1]

وقد كانت الأزمة الروسية الجورجية الأخيرة في إطار إعادة إنتاج و إستئناف روسيا لإستراتيجية عسكرية تغيرية هدفها إستيعاب الوضع الجديد ، وإبداء الكفاية والمرونة في التعامل معه سواء الذي أصبحت عليه من حيث المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإقليمية والدولية... الخ، أو ذلك الذي يتعلق بطبيعة البيئة العالمية والإستراتيجيات المختلفة والأهداف والأدوار المتضاربة أو المتفاعلة في إطارها مع الأهداف والإستراتيجيات والأدوار.[2]

2-التفاعلات النسقية العالمية

إن أي سياسة خارجية لأية دولة تكون موجهة نحو الخارج ونحو بيئتها الخارجية التي تعد مصدر التفاعل تلك الأفعال والمواقف والقرارات، وهذه البيئة هي النظام الدولي فهو عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة الدولية ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل للعالم، وقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية كوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام.[3]

---

[1] – لمى مضر الأمارة ، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، مرجع سابق، ص286.

[2] –سعد السعيدي، "تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، جامعة بغداد، **مجلة دراسات دولية**، العدد42، 2009، ص ص117-118.

[3]–محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى حمولة قرن أتى**، ط1، عمان، 2004، ص19.

ولعل روسيا قوة تحاول الإسراع في معدلات نموها لكي تجد لها مكانا يتوازى وما كانت تتمتع به في النصف الثاني من القرن الماضي، وهنا من الضروري الإشارة إلى مضمون عناصر التأثير في إعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض عالميا، وخصوصا بعد أن إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من فترة غياب روسيا كقوة منافسة لتقوم بمحاصرة روسيا عن طريق توسيع نشطات الحلف الأطلسي إلى عشر دول كانت داخل منظومة روسيا حيث إ كتفت روسيا بمراقبة هذا التوسع في أسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.[1]

وتعد روسيا الاتحادية واحدة من أبرز القوى الدولية الفاعلة في النظام السياسي الدولي التي تسعى إلى ممارسة دور أكبر في الشؤون الدولية، وتعتبر السياسية الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أهم المواضيع في مجال السياسة الخارجية لاسيما وأنها إقترنت بتحركات سياسية روسية ترفض من خلالها الهيمنة الأمريكية ونظام الأحادي القطبي، ورغبتها في خلق عالم متعدد الأقطاب ينهي الإحتكار والتفرد الأمريكي بالنظام السياسي الدولي، لاسيما في ضوء تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية الروسية . ويمكن القول بان روسيا لم تخسر الحرب الباردة بالضربة القاضية كما يعتقد البعض ، بل أنها خسرتها بالنقاط وأنها في سبيلها إلى استعادة عافيتها لتسجل من جديد نقاط لصالحها تحسن بها سجلها في موازين السياسة الدولية.[2]

ولقد هدفت السياسة الخارجية الروسية إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة والعمل على استرجاع دورها في قارة أسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور وبخاصة إعادة

---

[1]–خضر عباس عطوان،" سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي"، **المجلة العربية للوم السياسية**، عدد20، 2008، ص48.

[2] – صرفاء حسين علي، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، جامعة كركوك: **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد6، 2013، ص360.

هيمنة روسيا على دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أسيا الوسطى ، وذلك للحفاظ على أمن القومي الروسي وتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي الروسي، ولهذا عملت السياسة الروسية على وقف محاولات التحرر لهذه المنطقة من الهيمنة الروسية.[1]

سعت روسيا في إبراز دور لها في الساحة الدولية عبر تخليها عن التفكير الأيدلوجي حيث إتجهت لإقامة العلاقات مع كل دول العالم، بدا ء من الجوار الأوربي فقد صرح الرئيس بوتين أن روسيا هي من ضمن المنظومة الأوروبية، فهذه المشاركة في المسار الأوروبي للأمن قد تكون نابعة من منطلقات أمنها الوطني الداخلي الذي يتحدد حسب إدراكات صناع القرار ، فاقتناع النخبة الحاكمة ب أن هذا المسار قد يساعد على خلق الإستقرار في محيطها الإقليمي, أبد ت روسيا إستعدادا للتعاون مع حلف الشمال الأطلسي إذ في عام 2002 تم إعلان عن تأسيس "مجلس روسيا الناتو" كآلية للتشاور والتعاون بشان القضايا الأمنية والتعاون ومكافحة الإرهاب ومنع إنتشاره وإدارة الأزمات.

[1] –محمد مجدان،" سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47–48، صيف –خريف 2015، ص45.

المبحث الثالث: صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية

وتعني صنع السياسة الخارجية مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة. وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية. إذ أن صنع السياسة الخارجية يقوموا بها مجموعة من الأفراد الذي هم بدورهم يتولوا صناعة القرار ولذلك في هذا المبحث الإجابة عن تساؤلات المتعلقة بالسياسة الخارجية ففي المطلب الأول صنع السياسة الخارجية الروسية والمطب الثاني أهداف السياسة الخارجية الروسية والمطلب الثالث وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: صنع السياسة الخارجية الروسية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.

1- الأجهزة الرسمية

أ-السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذي ة فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية. إن النظام السياسي الروسي هو نظام جمهوري، ورئيس جمهورية هو الضامن على تنفيذ الدستور وفقا لما تنص عليه المادة 80 من الدستور الروسي وينتخب رئيس جمهورية أربعة سنوات وقد تكون لفترتين متتاليتين كحد أقصى ويسمح بالعودة بعد فترة انقطاع ويمارس الرئيس قيادة السياسة الخارجية وفقا للمادة 86 ولديه الحق في إصدار المراسيم.[1]

[1]- Richard Sakwa،**Russian Politics and Society**، Fourth edition، New York:Routledge، 2008 P107.

وتتسم الرئاسة في روسيا بصلاحيات واسعة، ويمنحها الدستور للرئيس أبرزها إعلان الحرب والسلم، والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتعبئة العامة وحل البرلمان وتعيين رئيس الوزراء وحكومته ، ويتولى الرئيس المصادقة على انتخابات حكم الأقاليم وجمهوريات وحكم الذاتي في روسيا وتشمل صلاحيات الرئيس إعلان العفو ومنح الأوسمة والجوائز وغيرها من الصلاحيات بما في ذلك ترشيح كبار موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات أو إعفائهم من مناصبهم.

وفقا للدستور الصادر عام 1993 يرأس الدولة الروسية حاكم منتخب وتعد الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ورئيس هو كفيل بحماية الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية وفقا للإجراءات التي ينص عليها الدستور الاتحاد الروسي، وفقا لمادة 80 من الدستور الروسي فأن الرئيس هو من يقوم بتحديد الأهداف الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية، وتنص المادة 86 من الدستور أن الرئيس هو من يوجه السياسة الخارجية للإتحاد الروسي، وهو من يجري المفاوضات ويوقع على المعاهدات الدولية التي يبرها روسيا، ويتلقى اعتماد واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في مكتبه.

وعلى الرغم من أن القرارات السياسية الروسية تبدو وكأنها جماعية، فإن رئيس الدولة هو الذي يتحمل المسؤولية العليا، وجميع القرارات هو الذي ينفذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عبر إرشاداته، وبغض النظر عن وسع الدائرة إتخاذ إلا لأن الرئيس الروسي هو صاحب القرار السياسي وسلطاته غير محدودة فهو يستطيع حل دوما إلا انه لا ستطيع حل مجلس الشيوخ (المجلس الإتحادي) تحت أي ظرف من ظروف.[1]

والحكومة الروسية تتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ورئيس الدولة هو من يعينهم مع شرط موافقة الدوما كما يملك حق عزلهم، إذ تعتبر حكومة مجرد جهاز معاون لرئيس إذ يملك الرئيس صلاحيات كبيرة جعلت من حكومة لا تملك السلطة لمواجهته.

---

[1]– نردين حسن الميمي، **الإستراتجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية**، مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت فلسطين،2011، ص ص98–99.

ولقد حكم روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي ثلاثة رؤساء، فكان يلتسن بوريس الأول ثم تلاه فلاديمير بوتين لعهدتين متتاليتين ثم د يمتري ميدفيديف لعهدة واحدة ثم فلاديمير بوتين من 2012 إلى الآن. والقاسم السياسي كلما كان متمرسا في البيئة الدولية أزدت مرونته وتأقلمه مع كل الأحداث المحيطة به هو الأمر الذي تميز به الرئيس يلتسن فقد أظهر مهارة كبيرة كما أنه أحاط نفسه بطاقم من المستشارين والإصلاحيين مع الإحتفاظ بنفسه بالسلطة الواسعة.[1]

ولقد قام يلتسن بتغير توجهاته في السياسة الخارجية من موالاة للغرب إلى سياسية خارجية مستقلة حيث اتجه إلى الشرق وبناء علاقات صداقة وتعاون مع الدول الأسيوية وأطلق "مبدأ يلتسن في السياسة "هو يعني فرصة لروسيا لتحقيق مكاسب إقتصادية في منطقة الأسيوية والعربية.

ومع مجيء ديمتري مدفيديف أعلن أهم مبادئ السياسة الخارجية الروسية التي وأكد عليها فلاديمير بوتين وتتمثل في:

1-أن روسيا تبنى سياستها الخارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات.

2-العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض المطلق لعالم يحكمه قطب واحد.

3-عدم الرغبة الروسية في الدخول بأي شكل من أشكال الصراع مع أية دولة من دول العالم والعمل على تطوير العلاقات الخارجية مع كل دول العالم المهمة بكل الوسائل الممكنة.

4-بناء السياسة الخارجية الروسية على أساس المحافظة على أرواح وكرامة المواطنين الروس، أينما كانوا وهي من المسؤوليات غير قابلة للنقاش في روسيا.

[1] -نبيه الأصفهاني، "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد131، جانفي1998، ص267.

5-بناء السياسة الخارجية على أساس المحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية في الخارج، وردع أي إعتداء يمس هذه المصالح خاصة في المناطق الحدودية لروسيا. [1]

ب-السلطة التشريعية

وتعتبر الجمعية العامة الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثلية وتشريعية في الدولة ويتكون البرلمان من مجلسين هما: المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية) والمجلس الأدنى (الدوما)، ويضم مجلس الفيدرالية في عضويته 178عضوا يمثلون جميع وحدات الإدارية بواقع ممثلين عن كل وحدة ، أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية، وينتخب مجلس الدوما نائبا بنظام القوائم الإنتخابية مع مزجه بالنظام الفردي لمدة أربعة سنوات ويضم في عضويته 450 نائبا.[2] وتتمثل دور سلطة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية الروسية مجرد المراقبة والتقييم.

-وعلاقة الرئيس بالبرلمان ومكانته في صنع السياسة الخارجية الروسية

إن النظام المعمول به في روسيا هو النظام الرئاسي وفقا للدستور 1993، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، تبرز محدودية دور البرلمان وتأثيره في صنع السياسة الخارجية بالنظر إلى سلطات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس في مواجهة الدوما، فللرئيس حق حل الدوما والدعوة إجراء انتخابات جديدة. ووصف النظام الحكم في روسيا ب" السلطة العمودية" وهو مصطلح إبتكرته النخبة الروسية لوصف نظام الحكم الديكتاتوري المرتكز على الخضوع وعلى الهيمنة السلطة التنفيذية.[3]

2- الأجهزة غير رسمية

وهناك في روسيا مجموعة من القوى التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية وهي

---

[1] -لمى مضر الإمارة، "الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد362، 2009، ص123.

[2] - ،مرجع سابق، ص ص162-163.

[3] -ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ط1، تر: بسام شيحا، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص18.

الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام والكنيسة.

أ-الأحزاب السياسية: في روسيا محدودة العضوية حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو حال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى 300 عضو، كما أن معظمها ليس له فروع أو وجود في كافة أنحاء روسيا إذ لا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة، وقد إتضح ذلك في الإنتخابات التشريعية لعام 1993 حيث أخفق كثير من الأحزاب في جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لإشتراكها في الإنتخابات، ومن ثم فإنه في ظل هذا التشتت والعدد الهائل من الأحزاب يصعب القول أن هناك نظاما حزبيا بالمعنى الواضح في روسيا، غير أن حزب روسيا موحدة أصبح يحظى بشعبية كبيرة خاصة وأن الرئيس بوتين يشكل له دعما مستمرا، ويمكن تصنيف الأحزاب الروسية إلى مجموعتين وفقا لتأييده ا لسياسة الرئيس أو معارضتها لهذه السياسة، وأهم الأحزاب الروسية البارزة هي: الحزب الوحدة (روسيا موحدة)، الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، الحزب الديمقراطي الليبرالي، إتحاد القوى اليمينية.[1]

ومنه فإن للأحزاب السياسية في روسيا لها دور في التأثير على سياسات الحكومة وتوجهاتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا التأثير يبقى محدود نسبي، ويعود ذلك إلى ظروف الأحزاب وتوجهاتها المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تصطدم بصلاحيات الرئيس الذي بقي الشخص الأول والأخير المخول للإدارة الحكم بفضل صلاحيات ممنوحة له من الدستور مهما كان له من تأثير.

ب-جماعات المصالح: إن هذه الظاهرة جماعات المصالح في روسيا بدأت تتبلور من خلال التأثير اليهودي الذي يعد كبيرا نسبيا في روسيا، حيث يسيطر اليهود على وسائل

[1] -إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات والمتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي** لفترة **ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009، ص92.

الإعلام على 90% من وسائل الإعلام الروسية، وتبرز قوة تأثير جماعات مصالح في الإنتخابات.

ج-الرأي العام ووسائل الإعلام: إن الشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل الحكم القيصري، ثم الشيوعي، وفي ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، لم يستطع أن يشكل رأي عام مؤثر وقوي، وأن دوره آخذا في الزيادة التدريجية، وبدأ الاهتمام الاستطلاع الرأي العام، وظهر كثير من مؤسسات إستطلاع الرأي العام التي تنشر إستطلاعاتها وعلى نطاق واسع، والشعب الروسي إزداد وعيا على نحو لم يسبق له مثيل، ولم تعد مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي أمرا يملك أحد التقليل من شانه، خاصة مع ثورة أجهزة البث والإعلام والتكنولوجيا متطورة.[1]

د-الكنيسة: تحظى الكنسية الأرثوذكسية بثقة الشعب روسي، ولقد أدركت الكنسية ضعف وهشاشة وعدم إستقرار الدوائر السياسية الروسية، لذا وسعت علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية، كالجماعات والدوائر الأكاديمية والمنتديات الثقافية، ولكنها أيدت أيضا الجهود التي ترمي إلى التآلف والتوحد بين المجموعات السياسية المتضاربة المصالح والإيديولوجية، ولكن تم تحديد دورها عبر القرار صادر عام 1997 ومنع أساقفة الكنسية من الدخول في أي حزب سياسي، ولا أي حزب بأن يتكلم باسم كنيسة أو إعتباره متحدثا عنها.[2] ونستنتج أن هناك إختلاف بين أجهزة عملية صنع السياسة الخارجية من حيث درجة تأثير، ومنه فإن حجم الصلاحيات الدستورية الواسعة الممنوحة للرئيس في النظام يشكل أهم وأبرز قوة سياسية داخلية مؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية

---

[1] -لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، ص ص 190-198.

[2]-نفس المرجع، ص ص191-192.

تتضمن السياسة الخارجية المواقف الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار مع نية تحقيق صف طويل من الأهداف، ويكمن التأثير الأولي على السياسة الخارجية من حيث الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في الرغبة الشديدة للبحث عن أهداف تكسب خاصية الألوية بالنسبة لصناع القرار، وكذلك بالنسبة للصناع القرار في روسيا فيسعون لتحقيق جملة من الأهداف.

1-الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية:

ولعل أهم هدف من أهداف السياسة الخارجية الروسية هو حماية حدودها، وتكمن أهميته في عدة معطيات أهمها:

-إتساع الأراضي الروسية المطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحديا كبيرا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، فهناك أراضي كانت روسيا تنظر إليها على أنها جزء منها، ولعل أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا، ليتوانيا ولاتفيا).

-تزايد حدة النزاعات الإنفصالية، التي تشكل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها، إذ تعد بالنسبة إلى روسيا من أهم الأزمات وأخطرها لأنها تسعى الإنفصال عن روسيا، مما يسبب لروسيا تهديد وحدة أراضيها في منطقة القوقاز، إذ لهذه منطقة أهمية كبيرة لروسيا، لما لإطالة جمهورية داغستان على بحر قزوين لما له من مزايا اقتصادية وإستراتيجية.

-خطورة بعض مطالبات ونزاعات الحدود على وحدة الأراضي الروسية، كما أن النزاع مع اليابان بشأن جزر الكوريل يلقي بأثره على العلاقات بين البلدين.[1]

2- إنعاش الإقتصاد الروسي:

[1] -لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية**، ص 223.

الإصلاح الإقتصادي كان احد أسباب سقوط الإتحاد السوفياتي، وأصبحت بعد ذلك روسيا الوريثة له، وسارت في نهج الإصلاحات الإقتصادية وبداية عهد جديد من إقتصاد السوق، حيث العقد الأول من الإصلاحات الإقتصادية فشل في تجربة إنتقال إلى إقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الحكومية، و إنتشار الفساد وضعف السلطة السياسية، أدت في النهاية إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التضخم وتردي الأوضاع الإجتماعية، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة 1998 ودليل على أن تجربة يلتسن في الإصلاح الاقتصادي لم تحقق شيء للإقتصاد الروسي، وعند وصول بوتين للحكم بدأ العقد الثاني من الإصلاحات، بدأت روسيا بعهد جديد، ونجحت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحتلت مرتبة متميزة في الإقتصاد العالمي من حيث نسبة الإحتياطي النقدي، وتطور قطاعات الصناعة وإزدهار الإستثمارات الأجنبية، وإنضمام روسيا في مجموعة الدول الأكثر تصنيعا في العالم(G8)، كل هذه الإمتيازات في إقتصاد روسيا جعلها تجتاز وبكل قوة الأزمة الإقتصادية العالمية، وهذا يعود إلى تحسن الإقتصاد الروسي وتنوعه مصادره لاسيما الغاز والنفط، الأمر الذي أدى بروسيا إلى احتلال مكانة كبيرة في الإقتصاد العالمي.[1]

3-مكافحة الإرهاب:

حاولت روسيا تقديم تعريف لمفهوم الإرهاب يختلف والتعريف الغربي والأمريكي للمفهوم. ففي حين إعتبرت واشنطن الإرهاب "عنفا ذا باعث سياسي على أهداف غير حربية يرتكبها عملاء دولة أو مجموعات وطنية فرعية، فقد إختلفت الرؤية الروسية مع هذا التعريف، حيث رأت موسكو أعمال المقاومة التي كانت تقوم بها الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من أعمال مقاومة الإحتلال، وبالتالي أبدت تعاونا كبيرا

[1]-ستار الزهيري، "أثر الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، جامعة واسط العراق، المجلد8، العدد20، 2012، ص455.

مع تلك الحركات (كحماس وحزب الله)، على حين إعتبرت واشنطن تلك الحركات والمنظمات إرهابية يحظر التعامل معها. وبعدد تطور نزاع الشيشان في جنوب روسيا، بدأت الأخيرة تغير وجهة نظرها فيما يتعلق بما يسمى "الإرهاب الإسلامي" ، مراعاة للغرب، وتأمينا لسكوته عن دورها في الشيشان، وهو ما سبب لموسكو جفاء من قبل بعض الدول الإسلامية والعربية، بيد أن بوتين استدرك الأمر، وطلب دخول روسيا منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب، وهو ما تم قبوله عام 2003.[1]

4-إقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات:

يعد تحقيق هذا هدف من اجل توطيد السلام في الجوار الروسي، سعيا إلى هدف أبعد وأهم هو تحقيق النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي، إذ أن إنعدام فرص السلام يؤدي إلى الحرب وإنتشار النزاعات مسلحة، وتقليل من التنمية الإقتصادية التي تقود إلى خلق فرص العمالة وتحقيق الرفاه الإقتصادي، وتسعى روسيا إلى إبراز دورها في حفظ الأمن والإستقرار العالمي إلى الحصول على أكبر قدر من الفوائد الإقتصادية، من خلال تشجيع بعض الدول على عقد إتفاقيات أمنية مع روسيا، وما يترتب عليها من صفقات أسلحة مما يدر على روسيا العملة الصعبة التي هي بحاجة إليها، فالقادة روس ينتهجون نهج توطيد دعائم السلم العالمي ونبذ الحروب ليتيح لها التفرغ لإشكالاتها وتحدياتها الداخلية .[2]

5-حفظ الهيبة والمكانة الدولية:

حيث يسود شعور بين أغلبية الشعب الروسي بأن الغرب كان وراء تقويض قوة روسيا وتأثيرها على الصعيد الدولي، وبأنه نجح في تصفية روسيا كدولة عظمى بمساعدة بعض

---

[1] -أحمد عبد الله الطحلاوي، "استعادة الدور المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية "، المركز العربي للبحوث، شؤون سياسية، نوفمبر2014، متحصل عليه من:http://www.acrseg.org/16360.

[2] -لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، ص ص 226-230.

الروس الموالين للسياسات الغربية، حيث واجه يلتسن الرئيس الأسبق للإتحاد الروسي، ووزير خارجيته اندريه كوزيريف، إنتقادات كبيرة فيما يخص علاقتهم مع الغرب، إلا أن وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم صاحبه تغيير في موقف القيادة الروسية، وصحوة قومية تدعو إلى إعادة هيبة البلاد، وضرورة وصول روسيا إلى موقع مرموق ضمن النظام الدولي، خاصة مع موقف الغرب المتجاهل لروسيا، حيث لم يقدم لها ما كانت تتوقعه من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تعينها على تجاوز أزمتها الاقتصادية للنهوض من جديد، بل هناك عدم رغبة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة في دمج روسيا في الحضارة الغربية.[1]

6-إقامة نظام متعدد الأقطاب:

إن الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد، والتطلع إلى إقامة عالم تعدد الأقطاب، هما من الأهداف الروسية للتقليل من الهيمنة الأمريكية، وهو ماصرح به الرئيس الأسبق يلتسن وأكده بوتين، يذكر بوتين" أن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي، فهنالك يعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية من خلال إستخدام القوة، إن روسيا تسعى إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب الذي يمكن فعلا أن يعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة الكبيرة. إن الإستراتيجية الفعل المنفرد يمكن أن تؤدي إلى الإخلال باستقرار الوضع الدولي، وتثير حالات من الشد في العلاقات الدولية، وتشجع سباق التسلح، وتسيء إلى العلاقات المتبادلة بين الدول".[2]

---

[1] – نردين حسن الميمي، مرجع سابق، ص82.

[2] –لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، ص ص 234-235.

المطلب الثالث: وسائل السياسة الخارجية الروسية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ولذلك روسيا تستخدم مجموعة من الوسائل لتصبو نحو تلك الأهداف وهي تتمثل في الدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية:

-الوسيلة الدبلوماسية:

وهي عملية تفاعل بين الوحدات الدولية فيما يتعلق بإدارة وتنظيم المجتمع الدولي خاصة بالتفاوض والتعاون وتمثيلها إزاء الوحدات الدولية الأخرى وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج، الوسائل الدبلوماسية من أكثر الوسائل لتخفيف حدة الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل النزاعات، والوسيلة الأفضل وقت السلم لبناء الشراكات والتعاون.

إن الكثير من التحركات والتوجهات الروسية تهدف إلى استعادة روسيا للمكانة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث وضعت روسيا لنفسها دوائر تسعى من خلالها للحفاظ على استقرارها ونموها من خلال الدبلوماسية ، وبناء علاقات صداقة وتعاون وهذه الدوائر هي الدائرة الأوروبية ثم الدائرة الأسيوية ثم الدائرة منطقة الشرق الأوسط، وتهدف من خلال هذه الدوائر يمكن لروسيا تحقيق إستراتيجية أمنية على مدى البعيد.

ومنذ عام 2005 خصص الكرملين ملايين الدولارات لمختلف المبادرات الدبلوماسية العامة في محاولة لتحسين صورة روسيا الدولية، ومع ذلك فوسائل الإعلام الغربية والرأي العام لا يزال غير متعاطف للغاية تجاه روسيا حيث أن ليس هناك تناسق بين الإستراتيجية المتبعة والدبلوماسية، كما أن هناك إنفصالا بين ما تفعله الحكومة الروسية وما تقوله في الساحة الدولية إذ تسعى للتغلب على إرث حقبة السوفياتية.[1]

---

[1]-Avgerinos, Katherine, "Russia's Public Diplomacy Effort: What the Kremlin is Doing and Why It's Not Working", **Journal of Public and International Affairs,** Volume 20, Spring 2009.p115.

تسعى روسيا عبر حملة الدبلوماسية العامة لمواجهة إنتقادات الغرب، وذلك بالنظر إليها كدولة مدنية وتعاونية وليس دولة مستبدة، وكذلك تسعى روسيا إلى تعزيز ثقافتها ولغتها ونشرها لمختلف بقاع العالم عبر الدبلوماسية.

كما عملت الدبلوماسية الروسية للتوسط للحل الأزمات، والحيلولة دون نشوب أي صراع في مناطق الساخنة في العالم، وشجب أي عدوان من جانب أي دولة، وتأييد المبادرات الخاصة بجعل مناطق العالم خالية من أسلحة دمار الشامل، والعمل من أجل تحقيق ذلك، وهذا ما صرح به بوتين: "إ ن مشكلة إنتشار أسلحة دمار الشامل ووسائل إيصالها تتطلب معالجة جدية. إ ن النزاعات المسلحة المحتملة الإقليمية والمحلية تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين".[1]

-الوسيلة الاقتصادية:

إحتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، و إزددت أهميتها بفعل تقوية و إنتشار دعائم الإعتماد المتبادل والعولمة الاقتصادية في كل أنحاء العالم، ويقصد بها إستخدام الدولة مقدراتها الإقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية لهذه الدولة.

وتسعى روسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإقتصادية، إذ من الناحية السياسية يسعى القادة الروس إلى تعزيز سلطة الدولة مع الإستفادة من الفرص التي تظهر في بيئة الدولية، مثل إقامة إتحادات أو إتحاد مع الشركاء الراغبين في شراكة مع روسيا ووضع قواعد عسكرية في مناطق إستراتيجية ودعم الحكومات صديقة لروسيا هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية يسعى زعماء الروس إلى تحقيق أقصى قدر

[1] لمى مضر الأمارة، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية**، ص ص 239-240.

من تدفقات الإيرادات من مبيعات الطاقة خاصة لدول الأوروبية.[1] وروسيا تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإقتصادية ومجموعة محددة من الأدوات سياستها الخارجية، مما يجعل لديها المفاضلة بين هذه الأهداف، وبالتالي فإن روسيا مستعدة للتراجع عن تحقيق مكاسب إقتصادية لتأكيد على مكاسب السياسية، مكاسب سياسية والعكس.[2]

ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بم فهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، باعتباره ا تلعب دورا محوريا في سوق النفط والطاقة العالمية. ويضم قطاع الطاقة في روسيا كلا من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الإحتياطي العالمي الأمر الذي مكنها من إحتلال المرتبة الثاني ة كأكبر منتج ومصدر للن فط في الع الم بعد المملكة العربية السعودية.[3]

وروسيا تستخدم مجال الطاقة في العلاقات كوسيلة لتحقيق النفوذ الإقتصادي والسياسي من خلال آليات غير تقليدية وغير شفافة وفي بعض الأحيان روسيا توظف البعد الطاقوي في علاقاتها بطرق قصرية وبناء أنماط التبعية.

-الوسيلة العسكرية:

تعتبر الوسيلة العسكرية من أهم العوامل التي تساهم وتؤثر بشكل كبير في تحديد وصياغة وتوجيه السياسة الخارجية ، و هي من أهم أدوات إدارة السياسة الخارجية لأي دولة و إن كانت قدرتها على الإسهام في تنفيذ السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى

---

[1]-Robert W. Orttung, andIndra Overland, "A limited toolbox: Explaining the constraints on Russia's foreign energy policy", **Journal of Eurasian Studies**, Volume 2, Issue 1, January2011, P 75.

[2]-John Lough**,"** Russia's Energy Diplomacy", **Russia and Eurasia Programme**, Chatham House, May 2011, p1.

[3] – نردين حسن الميمي، مرجع سابق، ص 84.

وفقا لحجم الدولة وقدراتها التكنولوجية والعسكرية ، الوسيلة العسكرية هي مجموعة مقدرات متعلقة بإستعمال أو تهديد بإستعمال القوة العسكرية ضد وحدة أو وحدات الدولية وهذه الوسيلة تعتبر الأخطر نظرا لتطور منظومات الدفاع وظهور الأسلحة النووية و أسلحة دمار الشامل وهناك أوجه متعددة الاستعمال مثل تقديم المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة وعقد تحالفات العسكرية وتعتبر الوسيلة العسكرية الخيار الأخير في سلم الوسائل المتاحة في تحقيق السياسة الخارجية.

تملك روسيا أكبر مخزون من الأسلحة النووية والذي يقدر بحوالي 16000 رأس نووي، ولديها ثاني أكبر مخزون من صواريخ البالستية وتحتل المركز الأول في تصدير الأسلحة لأكثر من 80 دولة بما يشكل 30% من تجارة السلاح العالمية، وفي مجال الفضاء مازالت تحتفظ بمكانتها الريادية فضلا عن أقمارها الإصطناعية التي تجوب الفضاء الكرة الأرضية في مجالات التجسس والأبحاث العلمية.[1]

وتشير تصريحات الرئيس بوتين في عهدته الثانية إلى نية الروس في إستعادة قوتهم العسكرية بقوة في الفترات القادمة لموازاة القوة الأمريكية أو بالأحرى لضمان وجود حائط صد حال تعرضهم لأي هجوم، إذ أعلن بوتين عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفته 670 مليار دولار مضيفا أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإذكاء الصراعات حول حدودها.[2]

كما أن روسيا تهدد باستخدام القوة المسلحة بما في ذلك اتخاذ التدابير وقائية و إستخدام الأسلحة النووية عند ضرورة لحماية نفسها وحلفائها، كما أن العقيدة الروسية تجيز للقوات الروسية استخدام للسلاح النووي في حالة وجود تهديد مباشر لروسيا.

[1]–باسم راشد، مرجع سابق، ص21.

[2]–المرجع نفسه، ص29.

ويرى المفكرون الجيوبولتيكيون أن للسيطرة على العالم لابد من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وأن سوريا هي مفتاح لدخول تلك المنطقة، وتشكل سوريا بوابة بحرية لأوربا نحو أسيا ومنطقة الخليج العربي من أجل مرور خطوط النفط والغاز لأوربا.

ومع كل هذه المميزات للموقع كان على السوريين خلق هوية وطنية متماسكة غير قابلة للتقسيم وتنسجم مع الواقع السياسي، إذن أن سوريا هي جملة من مكونات طائفية وعرقية مكونة للدولة السورية، إذ لابد من الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها، وإثر موجة الربيع العربي التي ضربت المنطقة العربية وصلت مدها إلى سورية إذ إحتج المواطنون 2011 لتنديد بسوء الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ثم لتتحول بعد ذلك لإسقاط الحكم.

ومن خلال سنتطرق في هذا الفصل لمعرفة الأزمة السورية أسبابها وأطرافها ومسارها أحداثها ثم التطرق إلى مختلف المواقف الإقليمية والدولية مؤثرة في الأزمة.

المبحث الأول: مجريات وأحداث الأزمة السورية

إن ما يحدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع وصل إلى حد الانفجار، جاء نتيجة تراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الإقتصادي، وظهرت الأزمة السورية كنموذج مختلف عن الثورات الأخرى مصرية والتونسية فقد أخذت منح ى آخر. فهي تختلف عنهم من حيث النظام السياسي الموجود والأطراف الفاعلة في الدولة، وتحالفات مع الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في النظام الدولي أدت إلى استمرار الأزمة وتأزمها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل المسببة للأزمة السورية

إنطلقت الإحتجاجات في سوريا في مارس 2011 من قبل الجماعات العلمانية التي تشمل الطلاب والناشطين والأحزاب اليسارية، الذين يعارضون السياسات الإجتماعية والإقتصادية وتضمنت مطالب المعارضة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والسياسية وليس الإطاحة بالنظام.[1]

ولقد قام حزب البعث في ظل حكم حافظ الأسد على إحتكار ومصادرة الحياة السياسية بالكامل بالإعتماد على أجهزة الإستخبارات، رؤية منه محاولة تجنب سورية للصراعات الإقليمية الدولية لمد نفوذها إليها، ونتج عنه إنتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع، وقام حافظ الأسد بضبط أجهزة الإستخبارات في شكل لا يتجاوز حدودها في رسم السياسة الخارجية والتي بقيت في حكرا علية وعلى حنكته في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سوريا وفق ما يراه، وبعد وفاته حافظ الأسد تسلم ابنه بشار الأسد الحكم.[2]

[1]- Angela joya, "Syria and the Arab Spring: The Evolution of the Conflict and the Role of the Domestic and External Factor", **Ortadoğu Etütleri**, Volume 4, No 1, July 2012, p31.

[2]–جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لازمة 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،2013، ص ص202–203.

إن تولي الرئيس بشار الأسد لحكم شكل معارضة لم تتمكن من إخفاء عدم قبولها ترتيبات الخلافة وشكهم بإمكانيات الرئيس الجديد وتزعم هذا التيار العماد علي حيدر الذي سجن عدة أشهر بعد عزله من منصبه.[1]

ومنذ تولي بشار الأسد الحكم جاءت هذه الثورة نتيجة التراكمات التي بعضها سياسي وبعضها إقتصادي و إجتماعي، ومن هنا نذكر جملة من العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمة السورية:

1-شمولية النظام

شهدت سوريا حصر للسلطة بشخص الرئيس الذي منع التداو ل السلمي على السلطة، ونتيجة للتعديلات التي أجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الإنفراد بالسلطة خلال الثلاثة العقود الأخيرة وحكم سوريا حكما فرديا معتمدا على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسية، و أسهم في تهميش الحياة السياسية وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت متحكمة في الحياة السياسية ، كما أن الرئيس بشار الأسد إتبع نفس أسلوب أبيه ومشى في طريق الإصلاح بخطى متباطئة.[2]

2-توريث السلطة

طالب الشعب السوري بإلغاء نظام التوريث والتغير نحو الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، خاصة بعدما أراد حافظ الأسد توريث إبنه باسل للحكم إلا أنه مات في حادث مرور ثم قام بتوريث الحكم لإبنه بشار الأسد، ونجد أن ظاهرة المحسوبية القرابية بشكل صارخ في ال الأسد في سورية، فلم يكتفي الرئيس الراحل بتعين إخوته بل أيضا

---

[1]-بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية1918-2000**، ط1، سوريا: دار الجابية، 2008، ص520.

[2]-سهام أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013**، مذكرة ماجستير في دراسات شرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة، .2015، ص ص37-38.

أبنائه في أعلى مواقع الجيش والمخابرات و قيادة بقية الحكم، وإنما وضع أيضا أصهاره من أسرة مخلوف في كل المواقع المتحكمة في الإقتصاد والأمن الداخلي وتفضيل الطائفة العلوية التي هي أحد فرق النصيرية الشيعية.[1]

3-الاختناق المؤسساتي

لقد أدى انفراد الرئيس في الهيمنة على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية، عطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش فلا يوجد في سوريا إلا حزب واحد هو حزب البعث العربي الإشتراكي، و أن إحتكار الحياة السياسية برر لتجريب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية ومد النفوذ إليها، و النظام قد صادر الحياة السياسية بالكامل و إعتمد على أجهزة الاستخبارات وقيام الرئيس بشار الأسد بتقيد لعض صلاحيات الأمن وإعطاء الأولوية لمسائل الأمنية مما أدى إلى توسيع نفوذ أجهزة الأمن وتراكم المشكلات المجتمعية الاقتصادية و السياسية.[2]

4-استبداد الأجهزة الأمنية

العمود الفقري في إستمرار النظام هو الأجهزة الأمنية و إستعدادها لتوظيف القمع كأداة فعالة للتخلص من معارضيه وخصومه، وقد تمددت الأجهزة الأمنية في سوريا بفعل العقلية العسكرية الأمنية التي سيطرت على النظام بحكم الخلفية القادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية، ومنه فإن نسبة العاملين في الأجهزة الأمنية قياسا للسكان هي من أعلى النسب عالميا إذ يوجد عنصر مخابرات لكل 158 مواطنا عدا متعاونين، وخلال العقد الأخير قامت الأجهزة القمعية باعتقال رموز وقادة الحراك السياسي كما قامت

---

[1]-سعد الدين إبراهيم، "عوام لقيام الثورات العربية"،**مجلة المستقبل العربي**، العدد399، ماي 2012، ص132.

[2]-أسامة عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية"نموذج سورية والبحرين"**، بحث مقدم لنيل شهادة جدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية لبنان، 2013، ص63.

بإغلاق كافة منتديات الحوارية، واللجوء إلى أساليب الترهيب والتضييق.[1]

5-إنتشار الفساد

لقد أدى تراكم مخلفات نظام الحكم وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، وفي ضعف الأداء المؤسساتي وغياب شبه تام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، وتعاني سوريا من نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد ومن ضعف المساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسات العامة الشفافة.[2]

6-تداخل السلطات

إن العلاقة بين السلطات الثلاثة في سوريا مختلفة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أن مجلس الشعب قد إستجوب أحد الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة أو حتى هدد بحجبها . والسلطة القضائية تعاني من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية.[3]

7-السخط الاجتماعي

الناتج عن عدم إستيعاب النظام للتحولات التي تمر بها سوريا في الفترة(1970-2011) كان عدد سوريا يقدر ب 6 ملايين نسمة وفي عام 2011 حوالي22 مليون نسمة، وعلى

---

[1]-عصام عبد الشافي ، " الثورة المكبوتة عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، أفريل2011، ص ص97-98.

[2] -ربيع نصر وآخرون ، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ، المركز السوري للبحوث، جانفي2013، ص29.

[3]-مالك أحمد حربا، "**الثورة السورية بؤرة كرامة وحرية"الأسباب والتطورات والتداعيات المستقبلية**"، المؤتمر العلمي الثاني للخرجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية،2011، ص4.

الرغم من ذلك فإن البنية الإقتصادية للدولة السورية لم تواكب متطلبات التغير، و إنعكس ذلك على المجتمع السوري الذي عانى في عهد بشار الأسد من إفتقار العدالة الإجتماعية فلوتفع معدل الفقر من 11.5% عام 2000 إلى 34.3% عام 2011، حيث صنفت سوريا في عام 2011 بالمركز 97 عالميا من حيث جودة الحياة والمركز 111 لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبدلا من إهتمام بالتطوير الإقتصاد وبدأ العمل على تحقيق إصلاحات، فقد إرتكزت سياسة النظام على تشديد القبضة الأمنية لمنع السخط الشعبي، وإحتلت سوريا المركز 154 من حيث إحترام حقوق الإنسان.[1]

المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة الأزمة السورية

تصنف المعارضة السورية إلى معارضة في الداخل وأخرى في الخارج، وبحسب طريقة نشاطها إلى تيارات وأحزاب سياسية مختلفة وأغلبيتها ذات بنية تقليدية تتمثل في الأحزاب السياسية القومية والإسلامية والشيوعية والليبرالية.[2]

1-المعارضة السياسية

تتكون من العناصر الرئيسية التالية:

أ-المجلس الوطني السوري

كان المجلس الوطني السوري، الذي تأسس في أكتوبر 2011 التجمع السياسي الأكبر والأكثر نفوذا حتى تأسيس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السياسية، وفي أواخر 2012 عند تأسيسه كان المجلس الوطني يضم شخصيات وأحزاب بارزة من جميع

---

[1]-بشير زين العابدين، "مرتكزات نظام الحكم السوري 1970-2011 وأثرها في بناء الدولة "، التقرير الاستراتجي التاسع، **مجلة البيان**،2011 ، ص164.

[2]-**الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، أفريل2011، ص19.

أجزاء أطياف السياسية حيث أعتبر أنه ممثل السياسي للثورة السورية للتعامل مع المجتمع الدولي.[1]

ب-هيئة التنسيق الوطني

تشكلت في 30 جوان 2011 في محاولة لضبط الحراك السياسي السوري المعارض الداخلي والخارجي ولاسيما الإعلامي منه، وقد ضمت العديد من الشخصيات المستقلة ذات التاريخ النضالي وعددا من الأحزاب ذات التوجه اليساري، الشيوعي، القومي العلماني، الحزب الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي السوري، حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي، تجمع اليسار الماركسي، حركة معا من أجل سورية حرة وديمقراطية، الحزب اليساري الكردي السوري، الحزب الديمقراطي الكردي ، حزب الإتحاد الديمقراطي، كما ضمت لصفوفها عددا من شباب الحراك الثوري.[2]

ج-الإئتلاف الوطني السوري

تأسس في نوفمبر 2012 بعد مبادرة أطلقها المعارض رياض سيف ، لتشكيل قيادة سياسية تحت مسمى هيئة المبادرة الوطنية السورية تشكل إطارا جامعا بالمرونة والكفاءة ، في ضرورة جمع المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري لتوحيد صفوفها متذرعا بكثرة الخلافات الداخلية، ولكي يضمن التأييد الدولي ووجود هيئة رسمية بعد سقوط نظام الأسد.[3]

---

[1] -أي **شيء إلا السياسة وضع المعارضة السياسية السورية** ، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، مجموعة الأزمات الدولية، اكتوبر2013، ص2.

[2]-خلود الزغير، **الخطاب السياسي للمعارضة السورية خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم أم"خطاب السلطة"؟**، مركز دراسات الديمقراطية، ملف مراجعات، 2014، ص9.

[3]-عمر إسكندر، **سورية أزمة نظام أم أزمة شعب** ، ط1، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية: مكتبة مدبولي، 2013، ص85.

2-القوى العسكرية الليبرالية وتتمثل في:

أ-الجيش الحر

أعلن تشكيله في 2011 من قبل سبعة ضباط منشقون من الجيش السوري النظامي، وتشكيل الجيش السوري الحر وحاول في بداياته أن يضم تحت جناحه جميع الميلشيات المتفرقة التي ظلت تنبع في جميع أنحاء البلاد، وصار الجيش الحر الجناح العسكري للمجلس الوطني السوري وبعد ذلك لوريثه الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ولقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والسعودية وقطر الجيش الحر وخصصت وزارة الخارجية الأمريكية 15مليون دولار لتقديم المساعدات فنية غير عسكرية وقد حقق بعض نجاحات مثل الإستيلاء على البلدات وسط وشمال سوريا.[1]

3- القوى ذات التوجه الإسلامي

أ-حركة الإخوان المسلمون

منذ بداية الأحداث في سوريا دعم الإخوان المسلمون ثورة شعب، وفي بداية الأزمة رأت الحركة أن تعمل ضمن الإطار السياسي ، ولكن مع تطور الأزمة وتحت تأثير الأوضاع في مصر بد أ الموقف السابق من الحركة الإخوان بالتغيير وسارعت إلى الإستفادة من ذلك وفي أفريل 2012 وبعد لقاء أصدقاء سوريا في إسطنبول، أصدر الإخوان بيانا سياسيا صاغوا فيه برنامجهم تجاه الأحداث في سوريا وبنائها المستقبلي، ومن الملفت أن الإخوان في بيانهم هذا طرحوا مواقف ديمقراطية وقومية ويلاحظ أن كلمة الإسلام لم ترد في البيان، الذي دعا فيه الإخوان إلى إقامة مجتمع ديمقراطي في سورية

[1]-ريز إرليخ، **داخل سورية قصة حرب أهلية وما على العالم أن يتوقع** ، ط1، تر: رامي طوقان، بيروت: دار العربية للعلوم الناشرون، 2013، ص98.

على أساس التعددية السياسية.[1]

ب-الجبهة الإسلامية السورية

هي تنظيم عسكري وسياسي تأسست في 21ديسمبر 2012 برئاسة حسن عبود الملقب بأبو عبد الله الحموي، وهو تحالف يضم حوالي 11 لواء وكتيبة عبر سوريا أبرز كتائبها أحرار الشام منتسب إليها حوالي 13.000مقاتل، وتؤكد أنها مفتوحة أمام التنظيمات الإسلامية الأخرى التي تتضامن معها في قضيتها.[2]

ج-جبهة تحرير سوريا

وتضم نحو 60 ألف مقاتل متخذة الشريعة الإسلامية مرجع لها وتشكلت هذه الجبهة من 20 لواء وكتيبة في سبتمبر 2012 وتضم مجموعات قريبة من حركة الإخوان المسلمين المعارضة، كما إنتسبت إليها مجموعات إسلامية مستقلة مثل كتائب الفاروق الناشطة في حمص والمناطق القريبة من الحدود التركية وأسس الجبهة تل رفعت كجهة يمكن لأفراد المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر الحضور إليه لتسوية نزاعاتهم وفق الشريعة الإسلامية، وأدت الجبهة دورا مهما في السيطرة على مطار تفتناز العسكري في محافظة إدلب شمال غرب سوريا في جانفي الماضي، إضافة إلى دور محوري في السيطرة على مدينة الرقة شمال في مارس 2013.[3]

د-جبهة النصرة

هي جماعة جهادية مسلحة تأسست في منتصف 2011 بمساعدة الدولة الإسلامية في

---

[1]-مجموعة باحثين، **سورية تاريخ وثورة**، مركز أمية لبحوث والدراسات الإستراتجية، 2013، ص116.

[2]-Ken Sofer and Juliana Shafroth," The Structure and Organization of the Syrian Opposition", **Center for American Progress**, May 14, 2013, p7.

[3]-جريدة الشرق الأوسط، **المجموعات الإسلامية المقاتلة في سوريا**، العدد 12557، 15-04-2013.

العراق وتم الإعلان عن وجودها في 24جانفي 2012، ولقد أعلن أبو الفتح الجولاني في 10 أفريل 2013 عن حل الجبهة وإدماجها في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة أبو بكر البغدادي، ومصادر التمويل تأتي إلى الجبهة من جمع التبرعات، وهي تستمد بشكل أساسي على الغنائم فهي تشترط قبل مشاركة الفصائل المعارضة الأخرى في أي معركة "حصة الأسد"، ولقد سيطرت على عدة أبار للنفط في المنطقة الشرقية وإستخدمتها في تمويل نشاطاتها وأقامت مشاريع خدماتية مثل مشروع "باصات النقل العام" في حلب وريفها التي عادت على الجبهة بمردود مالي كبير، و إستطاعت الجبهة التميز عن باقي كتائب المعارضة وكتائبها في ما يتعلق بالعلاقة مع المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها من أجل تامين الإستقرار الأمني وحاجات الناس.[1]

سمات عامة للكتائب والألوية الإسلامية

رغم من أنها تستمد مرجعيتها من الشريعة الإسلامية فإن الكتائب والقوى الإسلامية المسلحة في سورية لا تنضوي في كيان سياسي أو عسكري جامع لها، وهي تتباين فكريا فمنها من يتبنى الفكر العالمي القريب لتنظيم القاعدة، ومنها يتبنى الخطاب الوسطي ومنها من تصف نفسها بالسلفية، وهذه القوى ترى في صراعها مع النظام السوري الذي تعتبر نظام كافر علماني وتتميز بالقدرة على التأثير.[2]

4-الأحزاب الكردية

يلعب الأكراد في الفترة التي نشبت فيها الثورات ربيع العربي دورا محوريا في تحديد مصير المنطقة سلما أو حربا، وقد تضاعف دورهم بفعل الجغرافيا السياسية والطبيعية

[1]-حمزة مصطفى المصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 5، نوفمبر 2013.

[2]-مروان قبلان، "المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، **مجلة سياسيات عربية**، العدد 2، ماي 2013، ص24.

لتواجدهم في بلدان عرضة للإضطرابات، وقد جرت محاولة توحيد صفوف الأحزاب الكردية خلال النصف الثاني من عام 2011 غير أنها سرعان ما انتهت ، وحيث يتعامل الأكراد السوريون بذكاء مع النظام إذ يحصلون من النظام حقوق ومطالب قد حرموا منها وتوجد إتجاهات منوعة من الأحزاب الكردية. [1]وهي:

الإتجاه الأول: المجلس العام الكردي ويضم حزبيين الأول الحزب الديمقراطي التقدمي يترأسه "عبد الحميد درويش" والثاني حزب الوحدة الديمقراطي الكردي "محي الدين الشيخ"

الإتجاه الثاني: هو المجلس السياسي الكردي في سورية ويضم تسعة أحزاب رئيسية منها: الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، حزب أزادي في سورية، وحزب يكتي الكردي في سورية، وحزب اليسار الكردي .[2]وبعد ما يقارب 50 عاما من الإقصاء والإضطهاد التي مارسها النظام ضد الشعب السوري في سوريا يحاول النظام كسب تأييدهم في سعي منهم لفصلهم وإبعادهم عن المشاركة في الثورة.

2-الأطراف الداعمة للنظام السوري

يملك النظام السوري بقيادة بشار الأسد دعما داخليا وخارجيا في مواجهة الأزمة:

أ-المؤسسة العسكرية

في ظل الأحداث التي اندلعت في سوريا إتجهت أنظار القوى المحلية والإقليمية والدولية إلى الدور التي ستؤديه المؤسسة العسكرية، ومنذ بداية الأزمة السورية في مارس 2011 ولجوء الحكومة السورية إلى الحل الأمني وزج بالجيش في المدن والقرى والأحياء لقمع الثورة المطالبة بإسقاط النظام الرئيس بشار الأسد، وبرز دور الجيش

[1]-نضال حمادة، **الوجه الأخر للثورات العربية**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص290-ص269.

[2]-محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص174.

العربي السوري باعتباره حاميا للنظام وحجر الزاوية في بقائه وتماسكه، وهذا الدور مخالف تماما لدور الجيوش الأخرى في الثورة المصرية والتونسية، ويخضع الجيش لإمارة القائد العام وهو نفسه رئيس الدولة وينوب عنه وزير الدفاع من القوات البرية والبحرية والجوية.[1]

ب-المجالس الشعبية(الشبيحة)

هي أحد الأدوات المهمة والإستراتجية الأمنية للنظام السوري وقد إستورد النظام السياسي في سوري ظاهرة تجنيد الرجال المأجورين من التجربة المصرية، وهي تقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشاكل مع المحتجين لإجبارهم على إستخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية تدخل لقمعهم ونهجو سلوكا قمعيا في جبلة وبانياس، وكان هذا الدور الأساسي منذ بداية الثورة، ثم تطور ليصبحوا يقاتلوا مع الأجهزة الأمنية ولم يكن تجنيد في الشبيحة مقتصرا على الطائفة العلوية، بل كان مرتكزا على درجة الولاء للنظام في مناطق القريبة من مناطق الاحتجاجات.[2]

ج-فيلق القدس

هو من التنظيمات المسلحة التي تدعم الرئيس بشار الأسد في وجه المعارضة والتي تعمل في على الأرض السورية، وهو فيلق تابع للحرس الثوري الإيراني وقدر عدد مجموعات بالآلاف وأتت من طهران إلى دمشق، وقد صرح قائد الفيلق القدس العميد قاسم سليماني أنه قد نقل مقر إقامته إلى دمشق لكي يشرف على العمليات والمهمات ، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس في الحرب السورية تدريب المجموعات العسكرية

---

[1]-الجزيرة نت، **الجيش السوري حماة الديار**،10-04-2011، تاريخ الزيارة في :23-03-2016، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/

[2]-علي أزاد وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص398.

والقناصة، ومساعدة الأجهزة الإستخباراتية السورية في مجال تجميع المعلومات حول المعارضة السورية، وقد قام الفيلق بتدشين قاعدة له في الزبداني، بالقرب من العاصمة دمشق، لتكون مقرا لعملياته.[1]

د-حزب الله

يرتبط مصير حزب الله بمصير النظام السوري إلى حد كبير خاصة بعد أن أوغل الحزب في عمليات العسكرية مع قوات النظام، خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية والحزب لا يتحرك لتحديات فرضت عليه وإنما يعمل وفق قرار مرجعيته التي أوجدته ودعمته.[2]

المطلب الثالث: مسار الأزمة السورية

في فيفري 2011 قام مجموعة من الحرفين في دمشق القديمة ب إحتجاج غير مسبوق ضد إنتهاكات الشرطة، وبعد شهر كان أول إحتجاج حيث خرج الآلاف الأشخاص في مسيرة في مدينة درعا الجنوبية ودير الزور للمطالبة "العدالة الحرية إسقاط النظام"، ثم ارتفعت الاحتجاجات، وأشار الخطاب في الأشهر الأولى للثورة السورية بوضوح أن العوامل الإجتماعية والإقتصادية لعبت دورا حاسما أكثر منها سياسية.[3]

وفي 15مارس 2011 خرج العشرات من المحتجين في مظاهرات عدة إنطلقت من الجامع الأموي ولكنها فضت بالقوة، وتكرر الأمر في التالي مقابل مبنى الوزارة الداخلية في ساحة المرجة في يوم 18مارس، ثم تجددت المظاهرات في دمشق ودرعا وحمص

---

[1]-علي بكر، **بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في الأزمة السورية** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2012، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2741.aspx

[2]-أنور مالك وآخرون، **الثورة السورية محرقة حزب الله**، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع،2015، ص132.

[3]-Hugo Slim and Lorenzo Trombetta, "Syria Crisis Common Context Analysis", **Report commissioned by the IASC Inter-Agency Humanitarian Evaluations Steering Group as part of the Syria**, New York 2014, p16.

وبانياس وواجهها الأمن في درعا بإطلاق النار وبالتفريق والإعتقال في المناطق الأخرى، وطوال الأسبوع التالي كانت درعا مسرحا للمظاهرات و إشتباكات مع الأمن حيث قدر عدد الضحايا خلال أسبوع ب 100-150.[1]

ولقد قام النظام السوري بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية، لوقف الاحتجاجات بإلغاء قانون الطوارئ وحل الحكومة السابقة وتشكيل أخرى جديدة، والحديث عن إعادة النظر في المادة 8 من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للمجتمع والدولة والدعوة إلى حوار وطني.[2]

ولقد شكلت حادثة الهجوم على مراكز الأمنية في مدينة جسر الشغور مطلع جوان 2011، بداية الظاهرة المسلحة في الثورة السورية خاصة بعد إعلان المقدم المنشق حسين هرموش عن تشكيل لواء الضباط الأحرار في 3 جوان 2011، والذي وجه للمهمة مواجهة الجيش النظامي والدفاع، وبعدها أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد عن تأسيس الجيش الحر في 29 جوان 2011 كإطار جامع للضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي.[3]

ولقد تبنت جبهة النصرة في بيان لها في 4 جوان 2012 إعدام 13 عنصرا من قوات الأمن السوري في دير الزور لتعلن دخولها في المواجهات المسلحة، وبعد ذلك أنشأت العديد من الفصائل والكتائب الجهادية التي تتماثل من حيث الهدف والتوجه مع جماعة النصرة، وقد إنضوى قسم منها في كتائب الجيش الحر وتشكيلاته مع إحتفاظها بهيكلها

[1]-معمن الفهد، **الثورة السورية قصة البداية**، مركز عمران للدراسات الإستراتجية، 2014، ص13.

[2]-عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: مندى المعارف، 2012، ص ص140-141.

[3]-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التفجيرات في سورية هل فتحت مرحلة جديدة**، سلسلة تحليل سياسات، جوان 2014، ص8.

ومسمياتها ومرجعيتها السياسية والعقيدية، الأمر الذي فتح الباب لحوادث إنتقامية مماثلة قامت بها هذه كتائب.[1]

فتمتلك المعارضة السورية بكل أطيافها تعداد كبير من مقاتلين خاصة بعد إنشقاق نحو 150 ألف عنصر من الجيش و إنضمامهم لصفوف المعارضة ، وكميات السلاح التي تمكنوا من الحصول عليها عن طريق الدعم الخارجي أو من خلال السيطرة على العديد من مخازن الأسلحة التابعة للنظام، وتزامنا مع الذي حققته المعارضة في 2012 تم الإعلان عن تنظيم سياسي يمثل المعارضة في الخارج وهو" الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" في الخارج وحصل على إعتراف بعض دول العربية ولكنه لم ينجح في التنسيق مع كل أطياف المعارضة.

وفي منتصف عام 2013 قدر عدد ضحايا بحوالي 90 ألفا اغلبهم من المدنيين والمعارضة ونحو 10 ألاف من قوات النظام، لكن مع إتساع نطاق المواجهات كان عدد الضحايا قد تجاوز 120 ألف مع نهاية 2013، الأمر الذي ساهم في تحول من الأزمة إلى مرحلة الصراع.

ويعد أبرز حدث في الأزمة السورية هو إعلان تنظيم الدولة الإسلامية في عراق ، تدخله في سوريا ، ولتصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وإستطاع أن يسيطر على نسبة 35% من المناطق السورية وتلك المناطق التي تمكنت داعش من حصول عليها معظمها كانت معارضة قد حررتها من سلطة النظام.

ولقد أصبح تنظيم الدولة الإسلامية بعراق والشام "داعش" القوة المهيمنة في سوريا وجذب المجندين من جبهة النصرة وجماعات متمردة أخرى، كما تلقى تبرعات ودعم

[1]–المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المظاهر العنيفة في الثورة السورية الدوافع والتداعيات**، سلسة تحليل سياسات، 2012، ص17.

من الخارج المنطقة سواء كاعتبار مجموعة تكفيرية جهادية أو معارضة للنظام الأسد.[1]

ولقد تحولت سوريا إلى مسرح عمليات إعادة تشكيل عنيفة وواسعة تطال الدولة (كيانا ومؤسسة حكم) والمجتمع والسكان والدين، وصارت سوريا بلدا لا شكل له، وأصبح النظام السوري يقاتل مئات التشكيلات العسكرية على نحو لم يسبق أن وجد في ثورة اجتماعية أو في حرب وطنية ويظهر فيه كيانات دينية متشددة غريبة وعنف غير مسبوق.[2]

وقد صعدت الحكومة السورية وأجهزتها العسكرية بشكل متواصل تكتيكاتها لمكافحة المعارضة في الفترة الممتدة بين مارس وديسمبر 2011 استخدمت الأسلحة الصغيرة لقمع الاحتجاجات بعنف، في حين تعرضت المناطق المؤيدة للمعارضة لهجمات منتظمة من قبل فرق المشاة والمدرعات في جانفي 2012 استخدمت مدفعية الجيش السوري للمرة الأولى، في حين إستخدمت طائرات الهليكوبتر لتنفيذ عملياته الهجومية في أفريل 2012 ، وبحلول شهر أوت 2012 كان الجيش العربي السوري قد نشر الطائرات النفاثة والبراميل المتفجرة، وبعد أربعة أشهر، تحدث نشطاء عن أول استعمال للصواريخ السكود البالستية والمواد الكيميائية.[3]

ومنذ الهجوم بالأسلحة الكيميائية خارج دمشق في 21 أوت من العام 2013 لم يبق أمام الحكومة الكثير لتفعله لتحقق التصعيد العسكري، مما وضعها أمام بعض التهديدات الإضافية ضد المعارضة في المستقبل حتى الآن، رغم ثبات نجاح إعتماد الجيش العربي والتي تجمع بين الأساليب الوحشية وحتى العشوائية، بينما تدمج قوات حزب الله وغيرها

---

[1]-Richard Barrett, Islamic state, **the soufan group**, new yourk, November 2014, p13.

[2]– أنور البني وآخرون، **الخلاص أم الخراب سوريا على مفترق الطرق**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسة قضايا الإصلاح 33، 2014، ص75.

[3]–تشالز ليستر، **الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا**، دوحة: مركز بروكنجر الدوحة، موجز السياسة، 2014، ص9.

من المجموعات الميليشاوية أثبتت فعاليتها الملحوظة في تأمين بقاء النظام الفوري والتي أضرت بالمبادرات المدعومة من الغرب لتأمين حل سياسي.[1]

ولقد كان لتوغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش، أثر كبير في بد أ التحالف الغربي إعلانه التدخل العسكري في الأزمة السورية وإعلان الحرب على الإرهاب والتحالف مكون من 60 دولة في مطلع أوت 2014، وعلى مدار عام كامل إستطاع تدمير الآلاف من الأهداف العسكرية لكن تنظيم داعش مازال يسيطر على أغلب مناطق، وعلى الرغم مما حمله عام 2014 وبداية عام 2015 من تطورات ذات بعد وأثار مأساوية، فقد جاءت مساهمة العالم ضعيفة في إيقاف تأثيراتها أو إيجاد حل لها من منطلق مصالح الأطراف الدولية والإقليمية بغض النظر عن مأساة الشعب السوري فوصل عدد ضحايا إلى أكثر من إثنين مليون بين قتيل وجريح، والإشكالات الإنسانية في مناطق النزوح واللجوء وضعف المساعدات الإغاثية.[2]

[1]–تشالز ليستر، مرجع سابق، ص 9.

[2]– إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2014–2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص516.

المبحث الثاني: التعامل الروسي مع الجوار السوري

شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ مارس 2011 نقطة إشتباك وتصادم بين النظم الإقليمية، وجاءت هذه الردود والأفعال والإستجابات الإقليمية تجاه سوريا في شكلها متناقض والمتضارب، ونتيجة تحالف النظام السوري مع فواعل إقليمية وتصادمه مع أخرى أدى إلى تعقد الأوضاع في سوريا واستمرار الأزمة إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: موقف الأطراف العربية الفاعلة

كان الموقف السعودي في بداية مع النظام السوري إذ أن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ال سعود أبدى دعم المملكة العربية السعودية للنظام الأسد، وتأكيده أن ما تتعرض له سوريا هو مؤامرة لضرب استقرارها وأمنها، وان المملكة السعودية تقف إلى جانب سورية قيادة وشعب لإحباط هذه المؤامرة.[1] وكان هذا الدعم خشية إنتقال موجة الإحتجاجات إلى السعودية خاصة مع إحتجاجات البحرين وتأييد إيران لها، ومع تأزم الوضع السوري وتحول الإحتجاجات إلى مواجهات مسلحة والذي أدى إلى تغير الموقف السعودي، إذ ظهر أول رد فعل رسمي السعودي تجاه الأزمة السورية من السعودية إستدعاء سفيرها من سوريا، و أن ما يحدث في سوريا أمر لا تقبل به المملكة السعودية وذهبت على خطوها الكويت والبحرين وقبلهم قطر.

وإنتقلت السعودية بعد إنسحاب من مؤتمر أصدقاء سورية إلى مطالبة بشكل صريح وعلني بتسليح الشعب السوري للدفاع عن نفسه، وجاءت أولى دعوات في 11 مارس 2012 على لسان وزير خارجيتها سعود فيصل أن تسليح شعب للحماية نفسه من ممارسات النظام، وأصبحت السعودية من الدول التي تمول المعارضة السورية لقناعتها

[1]– سيريانيوز ،**الأسد يتلقى اتصالا هاتفيا من ملك السعودية.. والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفه**، في28-03-2016، متحصل عليه من:http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=130662

أن الحل في سورية هو حل عسكري.[1]

ظهر التباين في الموقفين الروسي والسعودي و الذي بلغ مداه مرتين الأولى بعد تصويت روسيا إضافة إلى الصين، قرار مجلس الأمن الذي كان سيصدر ليؤسس لموقف دولي ضد النظام السوري، والمرة الثانية حيث إتهمت روسيا السعودية بدعم الإرهاب في سوريا مما سبب إنزعاج للسعودية وإصدار بيان تنتقد فيه السعودية تصريحات روسيا ورأت أنه تشويه للموقف السعودي، و أن روسيا هي من أعطت النظام السوري رخصة قمع شعبه نتيجة مواقفها معارضة لتحركات الدولية الجادة.[2]

إن روسيا والسعودية ولأسباب غير واضحة إنصرفتا عن الأفق الواسع للعلاقات نحو رؤية ضيقة، ترتكز على سعي كل منهما إلى توظيف العلاقات لمصالح محدودة وخاصة، فمن جهة نجد أن السعودية أصبحت تنظر إلى روسيا من زاوية موقفها الأخير من البرنامج النووي الإيراني ومحاولة إقناعها بتوظيف علاقتها مع إيران لثنيها عن السعي لتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية، في المقابل نلحظ أن روسيا لم تعد ترى في علاقاتها متنامية مع السعودية سوى مصدرا للمزيد من المصالح الاقتصادية سواء كانت في شكل عقود أو استثمارات سعودية.[3]

الموقف القطري

بنت قطر علاقات ممتازة مع النظام السوري في سنوات القليلة الماضية واستثمرت مليارات الدولارات في مشاريع هناك، وفي البداية كانت قطر تأمل من خلال علاقاتها الجيدة مع النظام السوري في لعب دور إيجابي في التوسط من أجل الإصلاح السياسي إلا

[1] –عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 545.

[2] –صالح بن محمد الخثلان، "السعودية وروسيا في مواجهة الأزمة السورية"، **مجلة العرب الدولية**، العدد1571، أفريل 2012، ص10.

[3] –المرجع نفسه، ص11.

أن النظام السوري رفض المبادرة القطرية، وبعدها برز التحول في الموقف حيث قطعت قطر جميع العلاقات الدبلوماسية معه، وسحب جميع الأموال وتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وقامت بتمويل المعارضة وحث المجتمع الدولي على فرض عقوبات إقتصادية أو التفكير في التدخل العسكري في سوريا.[1]

وبدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية ب إستصدار بيان بتاريخ 16 أكتوبر 2011، أهم بنوده الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء قطر، وجمع الأطراف لعقد حوار وطني وتم من خلال قطر تعليق مشاركة الوفود الرسمية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وكل الأجهزة التابعة لها في 16 نوفمبر 2011.[2]

لعبت قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة بالمال والسلاح والتي تضم بين أفرادهـــا عناصر إسلامية متشددة وجهادية تم تدريبها وإعدادها في معسكرات تابعة لتنظيم القاعدة، حيث أنفقت قطر ما يصل إلى ثلاثة مليار دولار على دعم المعارضة السورية المسلحة على مدى ثلاث ســـنوات الأخيرة وهو يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى.[3]

ولقد إستخدمت روسيا و مءها الصين حق النقض في مجلس الأمن لإحباط مشروع غربي عربي يدين القمع في سورية، وبرر تشوركين إستخدام بلاده للفيتو ضد القرار، بأن مشروع القرار حول سورية لم يكن متوازنا إذ يسعى هذا مشروع لإسقاط النظام وإعطاء السلطة للمعارضة، وقامت قطر بإبداء رفضها لإستخدام روسيا حق النقض وأنها ستخسر كل الدول العربية، أشارت تقارير إلى أن روسيا قامت بتهديد قطر أنه لن يبقى هناك شيء

[1] –صباح كريز، مرجع سابق، ص133–ص134.

[2] –المرجع نفسه، ص134.

[3] – فاطمة مساعيد،مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة مقاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد11، جوان 2014، ص ص43–44.

إسمه قطر، إلا أن مبعوث روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قام بعقد مؤتمر صحفي ينفي فيه هذه التقارير وأن له علاقات طيبة مع الدولة القطرية، وانه لم يهدد وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم في مجلس الأمن الدولي.[1]

كما أن روسيا وقطر تتنافسان بحدة على أسواق الغاز ، خاصة وأن قطر كانت تسعى إلى تزويد أوروبا بالغاز عبر سوريا ثم تركيا إلى أوربا ، مما يجعل روسيا تواجه مشاكل بسبب الغاز القطري لأن روسيا تعول كثيرا على عائداتها من مجال الطاقة.

الموقف العراقي

شهدت العلاقات العراقية السورية إنقطاع من أيام حكم صدام حسين، و إستمر الحال حتى بعد إحتلال العراق حيث منعت الخلافات من تطوير العلاقات. لكن مع إندلاع الإحتجاجات في سوريا حولت الحكومة العراقية أن تكون ف ي محل الوسطية بين النظام والمعارضة من خلال دعواتها إلى الحوار وحل السياسي وقد إمتنع العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربية والذي علق مشاركة وفد الحكومة السورية في إجتماعات مجلس جامعة العربية في 12 نوفمبر 2011.[2]

كما تحفظت العراق في 27 نوفمبر 2011 الخاص بـــالعقوبات الإقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية، ولكنها صوتت لفائدة المبادرة العربية الثانية وفي إجتماع الجامعة العربية بتاريخ 22 جانفي 2012 ونصت على تفويض صلاحيات الرئيس إلى نائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية. في حين أعلنت العراق تحفظها عن منح مقعد للمعارضة السورية في القمة العربية المنعقدة في الدوحة مارس 2013 وإعتبره سابقة في تاريخ

[1] –جريدة الأيام البحرينية، "مبعوث روسيا في الأمم المتحدة ينفي تهديد قطر"، العدد8340، فيفري2012، ص23.

[2] –المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **هل جامعة العربية قادرة على إنقاذ سورية** ، تقدير موقف، نوفمبر 2011، ص3.

جامعة الدول العربية مناقضة لميثاقها، كما عبرت عن تحفظه عن موضوع تسليح المعارضة.[1]

أما في المجال الإنساني فلم توافق الحكومة العراقية على استقبال اللاجئين السوريين حتى جوان 2012، مع اشتداد المعارك بقرب من حدود العراقية السورية.[2]

المطلب الثاني: الموقف التركي

ظهر نوع من التوافق بين سورية وتركيا بخصوص التطورات التي حدثت في تونس ومصر، واظهر الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان تفهما بل تأييد لما حدث في مصر وتونس، وحدث ذلك في اجتماعهما في مدينة حلب بعد وضع حجر الأساس لبناء "سد الصداقة" على نهر العاصي في 6 فيفري2011 وعبر الأسد عن نيته بقيام إصلاحات.[3]

وكان موقف التركي من الأزمة السورية في الأول ضد النظام السوري إذ أنه كان يسير تدريجيا إلى الضغط على النظام السوري، ففي المرحلة الأولى تميزت بالنصح والإرشاد وإمتدت من بداية الأزمة إلى منتصف أفريل2011، حيث دفعت تركيا سوريا إلى قيام بإصلاحات والإنفتاح لتجاوز المحنة الداخلية وأبدت حكومة التركية إستعدادها الكامل لدعم الإصلاح، وكانت وزارة الخارجية التركية أول من أبدى تصريح رسمي حول ما يجري في سوريا يوم 25 مارس 2011 وشددت تركيا في البيان على العلاقات

[1] –نيروز ساتيك –خالد وليد محمود، **الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة** ، المركز العري للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، سبتمبر2013، ص14.

[2] –مرجع سابق، ص14.

[3] –عقيل محفوض، **سوريا وتركيا:"نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"** ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، جانفي 2012،ص27.

الراسخة التي تربط تركيا وسورية.[1]

وتحول الموقف التركي إلى إعادة تقييم الوضع من منتصف أفريل إلى أخره2011، خاصة مع خطاب الرئيس بشار الأسد أمام حكومته وقرار رفع حالة الطوارئ، واتساع دائرة الاحتجاجات وارتفاع عدد القتلى وإدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة، ورأت تركيا في هذه المرحلة أنه إذ لم يتغير الوضع سيؤدي إلى نتائج كارثية.[2]

وفي خضم هذا التحول تم الإعلان عن نية المعارضة على تنظيم مؤتمر كبير لمختلف أطيافها، ولقد إستضافت تركيا في منتصف أفريل لقاء "إسطنبول من أجل سورية" شاركت فيه 40 شخصية سورية من رجال أعمال وناشطين وإعلاميين.

ولقد أظهرت تركيا دورا مباشرا في الأزمة السورية عبر ثلاثة توجهات وهي:

التوجه الأول: تبني المعارضة السورية ودعمها سياسيا، وإتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في مدن تركية، وتطلق تصريحات صحفية من هناك، وتدعو إلى اجتماعات لقياداتها، وصارت تركيا في الواقع الأرض الصلبة التي تتحرك فوقها المعارضة السورية.

التوجه الثاني: كان إستقبال اللاجئين السوريين الذين تعرضت مدنهم وبلداتهم الحدودية لإجتياح الجيش السوري وقوات الأمن، وبناء مخيمات لهم وأحيانا بناؤها مسبقا.

التوجه الثالث: تمثل في الجهود التي بذلتها السياسة التركية لإقناع الإتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية بتصليب مواقفها من الحدث السوري، وتحريض هذه البلدان للضغط

[1] –علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية** ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، جوان2011، ص7.

[2] –علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية** ، مرجع سابق، ص ص11–12.

على سوريا بمختلف الوسائل والأساليب، لتقوم السلطة السورية بإصلاح نظامها، وتحوله إلى نظام ديمقراطي تعددي، وفي الوقت نفسه الطلب من العرب فعل ذلك، ومن إيران تخفيف دعمها لسوريا.[1]

ومن ثم تبين أن الأزمة السورية عكست إرتباك في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل إستثماراته السياسية والإقتصادية في سوريا، المحطة التي كانت أكثر إستقبالا للسياسة الأتراك إلى جانب أخر إرتبط مأزق التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات الثقافية والعائلية، هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية كما رأت تركيا أن أي تصعيد مع دمشق، سوف يجلب غضب إيران وعراق من الجنوب وشرق روسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتر الأجواء ونسف سياسة حل المشكلات، أضف إلى ذلك سيطرت الإعتبارات الأمنية على مواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل إتساع مساحة الحدود المشتركة وبالتالي فإن الجيش التركي لن يجازف في الدخول في مواجهة منفردة مع النظام السوري، وذلك بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الرافض لهذا التدخل، وهو ماساهم في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعله مختلفا عن التصريحات التي أطلقها القادة السياسيون لحزب العدالة والتنمية.[2]

إن العلاقات الروسية تركية كانت جيدة خاصة في مجال الإقتصادي، إذ تعد روسيا ثاني شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، وتركيا أكبر مستقبل للسياحة الروسية بواقع 5 ملايين سائح سنويا، وقدمت روسيا لتركيا العديد من العقود الإقتصادية بل إن بوتين أوقف

[1] –ياسر العودات، "بعد علاقات ومصالح إستراتيجية.. الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا"، جريدة العرب، العدد 9460، 5 فيفري 2014، ص7.

[2] سهام أبو مصطفى، مرجع سابق، ص82.

مشروع "الدفق الجنوبي" عبر البحر الأسود إلى بلغاريا إلى أوربا قرر مده عبر تركيا، لرفع قيمة تركيا عالمية وكسبها كحليف، لكن تركيا لم تقدر هذه محاولات حسب روسيا كانت تضع العين على حلب وإسقاط النظام. قامت روسيا بتغير توجهاتها نحو تركيا وقررت أنه لا خط "الدفق الجنوبي" عبر تركيا ودخلت العلاقات التركية الروسية في توازنات جديدة لم يعد فصل الإقتصاد عن السياسة الركيزة الأساسية في العلاقات بين البلدين، وفي زيارة لرجب طيب أردوغان إلى روسيا حاول بوتين إقناعه بضرورة محاربة الإرهاب مع التعاون مع النظام السوري، حيث صرح رجب طيب أردوغان من جامع موسكو الكبير أن تركيا تقبل بـأن يكون للأسد دور في مرحلة الانتقالية لحل سياسي للازمة، ولكن هذه التصريحات كانت مجاملة حيث أعلن رئيس حكومة أحمد داود أغلو من نيويورك أن حل السياسي مع الأسد غير ممكن.[1]

وشكل التدخل العسكري الروسي في سوريا والمصالح المتضاربة بين الروس والأتراك بين بقاء نظام بشار الأسد ورحيله، فضلا على تعصب القيادة التركية المتمثلة بـــ أوردوغان، والخلاف بين الرئيسين بوتين وأوردوغان، التي وصلت لحد السجال وإلقاء التهم بين الاثنين في وقت سابق. ولعل الخلاف بين الطرفين بشأن الأزمة السورية، والعلاقة الأمريكية التركية، وعضوية الأخير بحلف الناتو، والعلاقة التركية الجورجية. كل تلك المشكلات بـإستثناء الأزمة السورية هي خلافات سابقة أو خلافات لا يمكن أن تؤدي إلى الصدام المباشر، إلا أن نقطة التحول في العلاقات التركية الروسية، تغيرت بعد التدخل الروسي في سوريا ودعمه لنظام بشار الأسد، ولعل الأخطر من ذلك، والذي كان يدور منذ تدخل روسيا في المنطقة قد حدث بإسقاط الطائرة الروسية، طائرة سيخوي من

[1] – محمد نور الدين، **روسيا في سوريا: خسائر تركية بالجملة ؟**، قناة العالم،03-01-2015، تاريخ الزيارة:20-04-2016، متحصل عليه من:http://www.alalam.ir/news/1744996

طراز "سو- 24" فوق جبل التركمان في 24 نوفمبر 2015.[1]

وقد صرح بوتين وحذر أن مسؤولين الأتراك بأنهم سيندمون على إسقاط طائرة السوخوي الروسية عند الحدود التركية السورية. وأصرت تركيا أنه تم إسقاط الطائرة بعد إنتهاكها المجال الجوي التركي وكانت روسيا قد فرضت سلسلة من عقوبات على تركيا وتشمل حظر الإستيراد المنتوجات الغذائية التركية وحظر توظيف عمال الأتراك في روسيا وفرض نظام التأشيرة على الزائرين الأتراك، كما قامت روسيا بتكثيف القصف على مواقع تركمان القريبة من حدود تركية سورية وطالبت تركيا بوقف عمليات القصف، وقطع كافة العلاقات العسكرية ونشر منظومة دفاع إس 400، أعلن السفير الروسي لدى أنقرة أندريه كارالوف أن الحكومة الروسية بدء التشاور الروسي اليوناني لإنشاء قاعدة عسكرية روسية في قبرص.

وضعت روسيا ثلاثة شروط لتجاوز الأزمة مع تركيا بعد حادثة الطائرة وهي الشرط الأول الاعتذار من قبل الحكومة التركية، الثاني هو إيجاد المذنبين وتقديمهم للعدالة، الثالث دفع تركيا تعويضات مقابل الأضرار التي نجمت عن إسقاط الطائرة.

المطلب الثالث: الموقف الإيراني

إن الموقف الإيراني كان ثابتا في دعم النظام السوري ومتدرجا فيما يخص الأزمة السورية، من التجاهل إلى إتهام المتظاهرين وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية وتبنى وجهة نظر النظام السوري كليا إلى السعي لإيجاد مخرج لها.[2]

---

[1] -ميثاق مناحي العيساوي، **تداعيات إسقاط الطائرة السوخوي24 على العلاقات الروسية التركية**شبكة النبأ، 25-11-2015، تاريخ الزيارة:22-04-2016، متحصل عليه من: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4320

[2] -علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، جانفي2012، ص2.

حيث تميزت العلاقات الإيرانية السورية بالفاعلية والقوة حتى أنها أخذت سمة العلاقات الإستراتجية، ويعود ذلك بحكم الموقف السوري المؤيد لإيران في حربها مع العراق أولا، وكون سوريا تعد جسر لدعم التأثير والنفوذ الإيراني على الساحة اللبناني ثانيا، ودعم سوريا لمساعي إيران النووية بوجه الموقف الأمريكي الغربي ثالثا ، لذلك كان لإيران دورا بارزا في دعم النظام السوري وتأييد شكوك الحكومة السورية تجاه المعارضة، كما دعمت إيران سوريا ماليا عبر تخصيص 10 مليار دولار للنظام السوري بهدف تمكنه من شراء الأسلحة والمعدات والتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية.[1]

ولقد تبنت إيران في موقفها من الأزمة السورية الرواية الكاملة الرسمية السورية لأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري ووصف الحركات الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية من قبل الصهاينة والغرب ، والنظر في الأحداث على أنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران في عام 2009.[2]

وتحليل موقف إيراني ينطلق من عدة إعتبارات أهمها:

1-عدم قدرة إيران على مضي في سياسة التظليل الإعلامي التي تسير فيها المؤسسات الإعلامية التابعة لإيران خاصة مع التغطية الإعلامية للواقع السوري.

2-تغير المزاج الشعبي العربي تجاه إيران بشكل سلبي والى حد كبير، حيث كشف الموقف الإيراني من البحرين ودعم نظام الأسد أن سياسة الإيرانية قائمة على الطائفية.

[1]- حسين علوي وأيسر الياسري، الأزمة السورية المواقف الإقليمية والدولية، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة العراق، العدد17، 2013، ص414.

[2] -فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية"، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين العراق، العدد34، 2014، ص21.

3- المواقف الإقليمية والدولية المتصاعدة حتمت تخفيفا في اللهجة الإيرانية وقللت من عدائية الموقف الرسمي تجاه الثورة السورية.

4-المعادلة التي يخوضها النظام السوري منذ البداية، والقائمة على استغلال عنصر الوقت، أفسحت المجال واسعا للمناورة الإيرانية، بقصد خلق انشقاقات داخلية بين مواقف القوى السورية، وخارجية بين مواقف القوى الدولية.

5-فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية تحت ذريعة أنّ طهران ضد التدخل الغربي في سوريا.

6-وجود طموح إيراني في لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة السورية، حال دون وصول النظام إلى مرحلة حرجة.[1]

إن سقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الاتجاهات سلبية على السياسة الإيرانية لسببين فقدانها لحليف إقليمي لطالما لعب دور مهم في تمهيد الطريق لتمدد إيران في المنطقة، وشكل جسر تواصل مع الحلفاء إيران الآخرين مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سوريا لمرحلة ما بعد إسقاط النظام نتيجة توتر العلاقة مابين إيران وقوى المعارضة السورية التي قد تنتهج في حال استلامها للسلطة سياسية غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي والتي زادت من بعد المسافة مابين الطرفين.[2]

وعلى صعيد الدعم المالي والاقتصادي ولم تبخل إيران على سوريا رغم ما يعنيه الاقتصاد الإيراني من أزمات ومشكلات كثيرة، إذ خصص المرشد الأعلى مبلغ 5.8

[1]- علي حسين باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر2011، ص6.

[2] -إيتسام العامري، "الأزمة السورية -قرارات في تأثير البعد الإقليمي "، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة العراق، العدد 17، 2013، ص224.

مليار دولار لتزويد النظام السوري ب 290 ألف برميل من النفط الخام، بدأ من أوت 2011 إضافة إلى دعم ومراقبة الحدود المشتركة بين سوريا ولبنان للحيلولة دون تهريب رؤوس الأموال والبضائع، وتحاول إيران القيام بدور المنقذ الإقتصاد السوري وتعويضه عن خسائر المتلاحقة التي يتعرض لها من جراء إنخفا ض تصدير النفط و تقلص التبادل التجاري مع البلدان الأخرى والعقوبات المفروضة على سوريا.[1]

وإن هدف الهيمنة الإقليمية لإيران يمثل أحد الأهداف بعيدة المدى، من وراء تدخلها في سوريا وليس مجرد تحقيق ميزة أو مكسب سريع، ومن ثم فإن إيران ستذهب إلى أبعد مدى ممكن من أجل الحفاظ على النظام السوري، لأنها إذا خسرت وضع الهيمنة الإقليمية فإنها لا تريد أن تخسر وضع المنافس الإقليمي، ولعل تصريحات المسؤولين الإيرانيين ما يؤكد هذا حيث صرح سعيد جاليلي رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "أن بلاده لن تسمح بسقوط نظام من أهم حلفائها الإستراتجيي ن سواء من قبل الثوار أو أي تدخل خارجي".[2]

كما أن جراء الأزمة السورية قد تعرضت الاستثمارات الإيرانية لخسائر وخيمة، حيث إستثمرت المال والموارد والعمالة في سوريا، ولم تتوقف إيران عن دعم سوريا إذ أرسلت قوات "فيلق القدس" الذي يقوم بتنفيذ العمليات العسكرية والسرية خارج إيران موجودة في سوريا.

ويظهر توافق بين إيران وروسيا فهما متفقتان حول بقاء نظام بشار الأسد وتدعمانه، إذ أن المصالح الإيرانية والروسية تتشابك في بينهما على مستويين المدى القصير والمدى المتوسط، إلا أنها قد تختلف على المدى الطويل فالمصالح الروسية تتمثل في بقاء سوريا

[1] –عطا السيد الشعراوي، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية "،**مجلة أراء**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل2012، ص45.

[2] –نواف منير المطيري ، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات "،**مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، المجلد15،العدد4، أكتوبر 2014، ص5.

كحليف لها ومنها موطأ قدم في الشرق الأوسط، لذلك تحاول روسيا حماية نفوذها المتمثل في بالقاعدة البحرية على الساحل السوري، بينما الهدف محرك لإيران هو تصدير أفكار الثورة الإيرانية والفكر الشيعي وقد تم الإعلان روسيا وإيران، مؤخرا على تعزيز التعاون بينهما لإحلال الإستقرار والأمن بالشرق الأوسط، حيث يختلفان في الرؤية السياسية فإيران متمسكة ببشار الأسد لأنه أقرب إليها طائفيا، إلا أن روسيا قد تتخلى عن بشار الأسد عندما يكون الوضع مناسبا، إذ لا يمكن الحديث الآن عن تعارض بين الدور الروسي والإيراني في سوريا بل هناك تكامل في إطار جبهة مشتركة لمحاربة الإرهاب.

المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي

لقد شكلت الثورات العربية حالة عدم اليقين لدى صناع القرار الإسرائيلي، الذي بدأ يراقب بدقة مجريات الأحداث إذ أن إسرائيل أبدت معارضتها لثورتي مصر وتونس وكذلك لأهدافها المطالبة بإسقاط أنظمتها الحاكمة وإقامة نظم ديمقراطية تحترم حرية المواطن وتقيم العدالة الإجتماعية، حيث دافعت إسرائيل عن الأنظمة العربية التي ثارت شعوبها ضدها، وخاصة تلك التي صنفتها إسرائيل في خانة "الدول المعتدلة" وفي مقدمتها نظام مبارك في مصر ونظام بن علي في تونس.[1]

ومنذ بدء حركة الإحتجاج في سورية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية، أبدت إسرائيل إهتماما كبيرا بها وبتطورات أحداثها وبإمكانية نجاحها ، فلسورية مكانة مركزية في حسابات إسرائيل، إذ خاضت إسرائيل عدة حروب ضدها، وهي تحتل جزءا من أراضيها ما إنفكت سورية تطالب بـإستعادته، علاوة على ذلك فإن سورية دولة محورية في المشرق العربي، وترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران وحزب الله وبعض التنظيمات

[1] –محمد محمود السيد، **الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة**، ميدل است، 19-03-2014، تاريخ زيارة 20-04-2016، متحصل عليه من:-http://middle-east-online.com/?id=173137

الفلسطينية، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأحداث، وخاصة في منطقة الهلال الخصيب.[1]

قد تأثر الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن الثورة السورية بجملة من المتغيرات والعوامل المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان ، فهناك من ناحية العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي نحو تفضيل إسقاط النظام السوري، وثمة في المقابل عوامل تشد في الإتجاه المعاكس، فقد تمسك النظام السوري في السنوات الماضية بموقفه الرافض لشروط السلام الإسرائيلية الأميركية، وظل مصرا على إنسحاب إسرائيل من الجولان إلى حدود الرابع من جوان 1967، وإقامة النظام السوري تحالفا مع إيران وحزب الله وبعض التنظيمات الفلسطينية، وأصبح هذا التحالف محورا مهما في مناهضة السياسة الإسرائيلية الأميركية في المنطقة، وعلى الرغم من دخول النظام السوري في العملية السياسية السلمية منذ مؤتمر مدريد، فإسرائيل ترى في النظام السوري عدوا لها ، فهي تميز بين من صنع علاقات سلام معها، مثل مصر والأردن ومن يدعم هذا الخيار مثل المغرب والسعودية ودول الخليج والسلطة الفلسطينية ومن يرفض قبول الشروط الإسرائيلية الأميركيّة ، وترى إسرائيل أن من شأن سقوط النظام السوري أن يضع حدا للمحور الإيراني السوري المناهض لسياستها في المنطقة، وأن يضعف إيران ويكون ضربة لها في مرحلة حساسة بالنسبة إليها في إطار صراع الدول الغربية وإسرائيل ضدها بشأن ملفها النووي ، علاوة على ذلك، يحمل إسقاط النظام السوري بين ثناياه إمكانية تغيير طبيعة علاقات سورية مع حزب الله وفك التحالف بينهما، وهو ما من شأنه إضعاف حزب الله في لبنان.[2]

---

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة، **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته**، وحدة تحليل السياسات،جوان 2012، تاريخ الزيارة: 26-04-2016، متحصل عليه من:http://www.dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71

[2]–المركز العربي ودراسة السياسات، **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته**، مرجع سابق.

ولقد إلتزمت الحكومة الإسرائيلية طوال السنة الأولى من الثورة السورية الصمت إزاء مصير نظام الرئيس بشار الأسد والثورة السورية وتطورها واتبعت سياسة الغموض تجاه هاتين المسألتين مع أنها عبرت من وقت إلى آخر عن تخوفها العلني من إنتقال السلاح الكيماوي إلى أياد غير مسؤولة وكذلك إنتقال أسلحة إستراتجية إلى حزب الله.[1]

وفي فيفري 2012 قامت إسرائيل بتغيير موقفها من الأزمة وإبرازها موقفها، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية توصية بشأن السياسي ة على إسرائيل إتباعها بشأن الأزمة السورية، وهي سياسة تنسجم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وتدعو إلى إستقالة الرئيس بشار الأسد من رئاسة سوريا، وفي 27 ماي 2012 أصدر نتنياهو بيانا على إثر مجزرة الحولة والذي دان فيه المجزرة المستمرة التي تنفذها قوات النظام وحزب الله وأنهم هم من يرتكبون مجازر ويجب معاقبتهم.

وفضلت إسرائيل أن تطول الأزمة السورية لكي تضعف الدولة السورية وإنهاك الشعب السوري، فإسرائيل تتعامل مع سورية الدولة النظام والثورة باعتبارهم عدوا لها ومن مصلحتها إطالة أمد الأزمة.[2] ولقد قامت إسرائيل بضربات عسكرية ضد سوريا وقد صرح بنيامين نتنياهو" لضمان عدم المساس بمصالحنا نعمل في سوريا من وقت إلى آخر لمنع إقامة جبهة ضدنا"، ولقد طالبت إسرائيل روسيا بعد تزويد سوريا بالأسلحة لأنها تذهب إلى حزب الله اللبناني مما يشكل خطر عليها، ولقد توثقت العلاقات في عهد بوتين وان الأخير يحاول تحسين العلاقات مع إسرائيل للتأثير فيها إدراك ا لأهميتها في منطقة والتأثير في سياسات الغربية كما أن إسرائيل حرصت دائما على تقوية علاقاتها مع دول العظمى منذ قيامها.

وتسعى إسرائيل لتحقيق بعض مكاسب من الأزمة السورية ومن أهمها:

[1] – عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 567.

[2] –عزمي بشارة، مرجع سابق، ص571.

-إن أي تراجع في قوة النظام السوري يشكل ضربة لإيران، التي تواصل تسعى لزيادة تأثيرها في ساحات مختلفة وتدعم حلفائها بالمال والسلاح، حسب ما جاء في تقرير هيئة المخابرات العسكرية الإسرائيلية السنوي، إذ تعتبر إسرائيل إيران وسوريا في جبهات الرئيسية لمحور الشر، فإذا إيران خسرت سوريا سيشكل مكاسب لإسرائيل.

-تأثيرها في ساحات مختلفة وتدعم حلفائها بالمال والسلاح، حسب ما جاء في تقرير هيئة المخابرات العسكرية الإسرائيلية السنوي، إذ تعتبر إسرائيل إيران وسوريا في جبهات الرئيسية لمحور الشر، فإذا إيران خسرت سوريا سيشكل مكاسب لإسرائيل.

-إن تغير النظام في سوريا قد يؤدي حسب وجهة نظر عدد من المحللين الإسرائيليين إلى قيام نظام ديمقراطي مؤمن بالسلام، يعمل على قطع علاقاته مع قوى المقاومة الفلسطيني ة وحزب الله وإيران وهو ما يشكل مصلحة لإسرائيل.

-إن إنشغال الجيش والأمن السوري بالحفاظ على النظام وضبط الأمن داخل البلاد سيخفف الضغوط الأمنية على إسرائيل.[1]

ولقد بادرت مصادر إسرائيلية عند بدء الإعلان عن تدخل عسكري روسي في سوريا، إلى التأكيد إن الرئيس بوتين قد وعد رئيس الوزراء نتنياهو على تنسيق بين الطرفين وهو ما صرح به أيضا ديميتري بيسكوف الناطق الرسمي باسم بوتين ، إن روسيا وإسرائيل اتفقتا إسرائيل و روسيا على إطلاق قناة لتبادل المعلومات حول تطورات الأوضاع في سورية، بحيث يرأس الوفد الروسي النائب الأول لرئيس هيئة الأركان العامة نيكولاي بوغدانوفسكي، الذي التقي نظيره الإسرائيلي نائب رئيس هيئة الأركان الميجر جنرال يائير غولان، في مقر القيادة العسكرية في تل أبيب، على أن تركز تلك القناة على التشاور والتباحث بخصوص العمليات الجوية العسكرية الروسية في سورية، كما تتضمن التنسيق الكهرومغناطيسي، الذي يضمن ألا يشوش كل من البلدين على الاتصالات اللاسلكية

[1] -فراس أبو هلال، **الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسة تقييم حالة، أفريل2012، ص ص8-9.

للآخر أو أنظمة تعقب الرادار التابعة له،فضلاً عن موافقة كل طرف على عدم اعتراض الاتصالات اللاسلكية أو أنظمة التتبع بالرادار الخاصة بالطرف الآخر، مع ابتكار سبل تعرف كل منهما إلى هوية قوات الآخر.[1]

وقد تحددت المطالب الإسرائيلية عقب إجراء الإجتماع التنسيقي الروسي الإسرائيلي فيما يلي:

-مطالبة إسرائيل الجانب الروسي بمنحها نفوذا إستراتيجيا في الجنوب السوري، على امتداد الحدود في هضبة الجولان وكذلك في الجنوب اللبناني.

-الإعتراف بمكانة لإسرائيل في هذه المنطقة هو الضمان لئلا يقدم أطراف الصراع في سوريا، بما في ذلك حزب الله اللبناني، على المساس بإسرائيل واستخدام الأراضي السورية لشن حروب عليها.

-الحصول على ضمانات روسية مباشرة ب إستمرار نشاطها العسكري في سماء سوريا، بدعوى منع نقل أسلحة سورية إلى حزب الله ومنع عمليات حزب الله في الجولان ضد إسرائيل وتنفيذ غارات إسرائيلية أخرى في سوريا.

-تتوقع إسرائيل تسوية للأزمة السورية يكون لروسيا فيها دور مميز، فتطالب بحصتها في ذلك ويتضح اليوم من التسريبات الإسرائيلية أن هذه المطالب باتت محددة وعينية وأن الخطوة التي تقوم بها روسيا، تحت ستار محاربة تنظيم داعش، تهدف – بالإضافة إلى إنقاذ النظام السوري – إلى تحقيق طموحاتها الدولية وتطلعاتها إلى القيام بدور متوازن على الساحة الدولية. أن لروسيا مصلحة واضحة في تجنب الصدام مع إسرائيل، لا سيما

[1] -بشير عبد الفتاح، **إسرائيل والدور العسكري الروسي في سورية**، موقع الحياة، في 29-10-2015، تاريخ الاطلاع :21-04-2013، متحصل عليه من:http://www.alhayat.com/Articles/11784792/

الصدام العسكري لذا، يبدو أن روسيا ستلتزم على الأقل، بالتنسيق العسكري فيما تطالب وزارة الدفاع الإسرائيلية بأن على إسرائيل أن تفتش عن دور أكبر وأهم.[1]

[1]–طارق فهمي، **أبعاد الموقف الإسرائيلي من التدخل الروسي في سوريا**، بوابة الوطن،16-11-2015، تاريخ الزيارة: 23-04-2016، متحصل عليه من: http://www.elwatannews.com/news/details/838643

المبحث الثالث: التعامل الروسي مع المواقف العالمية

شكلت الأزمة السورية فشل النظام الإقليمي في إدارة الأزمة وإيجاد حلول لها، مما أدى إلى تدويلها إذ أصبحت الأزمة السورية تشكل حالة من عدم التفاهم وإختلاف في الرؤى وتتداخل فيها المصالح بين القوى الكبرى في العالم، إذ لكل دولة عبر موقفها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتسير عبر جملة حسابات الإقليمية والدولية، فكل طرف يقوم في موقفه على إدراكات وتصورات لموقف الدول الأخرى سواء كان له مع تلك دول صداقات أو عداوة، فروسيا والصين تسعيان لقيام بدور في الأزمة السورية ودعم النظام السوري لتعزيز نفوذهما في منطقة العربية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية والأوربيين يسعون إلى تغير النظام وتفكيك محور ممانعة الذي تعد سوريا طرفا بارزا فيه.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي

في أول شهرين من عمر الثورة السورية ، أي في الفترة الممتدة بين 15مارس ومنتصف ماي 2011، راهنت الولايات المتحدة الأميركية على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين ، لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة – آنذاك – على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالبهم. وبعد ذلك انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 ماي 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه ، وهي عقوبات فردية ذات قيمة معنوية، ولكنّها لم تعن الكثير بالنسبة إلى النظام لقد فرضت هذه العقوبات بعد أن قام النظام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد الحركة الاحتجاجية واقتحامه المدن والبلدات والقرى المنتفضة.[1]

[1] –المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية**، وحدة تحليل السياسات، فيفري 2013، متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-48c1-852c-3d2e394e5c4b

وتمثلت مرحلة من أكتوبر 2011 إلى 2013 مرحلة ضغط دبلوماسي أعقبه إنكفاء عن التأثير وإتسمت هذه المرحلة بتصعيد اللهجة الدبلوماسية ضد النظام والإنفتاح على المعارضة السورية، ودعم المبادرة العربية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ترددا في دعم الثورة السورية من بين الدول الغربية والأقل رغبة في التورط فيها ومع تعثر المبادرات والحلول السياسية، إنكفأت الولايات المتحدة الأمريكية عن التأثير المباشر في مسار الأزمة السورية أمام الدور الروسي الذي أصبح أكثر فاعلية.[1]

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في اجتماع اسطنبول 2012 عن زيادة المساعدات الأمريكية للمعارضة، حيث أشارت إلى مضاعفة حجم المساعدات الطبية والإنسانية إضافة إلى توفير معدات إتصال، وبشكل أقل علنية أكد مسؤولون أن حزمة جديدة تشمل أيضا مساعدات غبر مميتة سيتم إرسالها إلى الجيش الحر وتشمل معدات الرؤية الليلة ومعلومات إستخبارتية أمريكية قبيل الإشعار المبكر بتحركات القوات السورية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تقديم أسلحة للمجموعات المسلحة فإنها لا تعترض على تمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول ترغب في رؤية سقوط النظام.[2]

وفي 2012 أعلن أوباما أن إستعمال الأسد للأسلحة الكيماوية سيدفع أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية ضده، غير أن تقارير جديدة وصلت للبيت الأبيض تؤكد إستخدام القوات السورية النظامية لغاز السيرين في الغوطة الشرقية دفع الولايات المتحدة إلى تحريك قواتها البحرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط استعدادا لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، ولما أعلن أوباما إستعداده للضربة العسكرية لم يستطع وزير الخارجية جون

[1] –عزمي بشارة، مرجع سابق، ص471.

[2] –عادل الجوجري، **المؤامرة الصهيونية على سوريا**، القاهرة: المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد،2012، ص119–ص120.

كيري بناء تحالف دولي يساعد في التدخل العسكري في سوريا، نصحه مستشاروه بأن الضربة غير مستعجلة كما أنه قرر إحالة المسألة على الكونغرس للتصويت عليها ، والكونغرس لم يوافق على التصويت على الضربة ، من الجدير بالذكر أن الضربات العسكرية وإعلان الحرب سلطة يتقاسمها الرئيس والكونغرس.[1]

ولقد وجه لأوباما الكثير من الإنتقادات من قبل الكونغرس لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، إلا أن أوباما إتخذ خيارا مخالفا مع الأزمة السورية إذ عرض القرار على الكونغرس لإتخاذ القرار وتجنبه لإنتقادات، وهو الأمر الذي لم يتقبله الخليج، وزيادة الشوكة الجماعات الجهادية في سورية وإنشقاق العديد من الجيش الحر وإنضمام إلى الطرف الأقوى في المعارضة.

والكونغرس الأمريكي رفض توجيه ضربة عسكرية لسوريا لعدة أسباب أولا إن إخفاقات أمريكا في المنطقة أصابت الشعب الأمريكي بالاستياء وبعدم رغبته بالمساعدة أو التدخل، ثانيا ما أن الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا موحدا وتعرضه على الإدارة الأميركية، بل العكس فالصراع في سوريا زاد من الإنقسامات في الجالية العربية فبينما (اللجنة العربية لمكافحة التمييز) تطلب من أمريكا عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية مما يعني عدم مساعدة المعارضة يركز المركز العربي الأمريكي ويرأسه جيم زغبي على ضرورة حماية الأقليات في سوريا والمنطقة. هذا على الصعيد الداخلي أما ثالثا على الصعيد الخارجي فمعارضة بوتين لم تمكن أوباما من الحصول على شرعية دولية لقرار الضربة ، و أوباما كان من أول المنتقدين لبوش الذي وبشكل أحادي ودون موافقة المجتمع الدولي أعلن الحرب على العراق ، لذلك حتى لما طرح موضوع

[1] –دانية الخطيب، "حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية "، **مجلة أراء** ، مركز الخليج لأبحاث، العدد98، أوت2015، ص59.

الضربة طرحها بشكل ضربة عقابية وليس بشكل عملية عسكرية متكاملة تودي إلى الإطاحة بالأسد.[1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال موقفها في الأزمة السورية تسعى إلى حماية إسرائيل، من خلال منع سقوط ترسانة الأسلحة البيولوجية والكيماوية في أيدي عناصر متطرفة أو في يد حزب الله أو إيران وإسقاط نظام بشار الأسد الداعم لإيران وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وهذا ما سعت أمريكا لتحقيقه، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ 21 أفريل 2011 أي بعد شهر ونصف من إندلاع الثورة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول الغربية تؤيد إرتقالا سياسيا سلميا، ثم جاء مشروع قرار للتصويت داخل مجلس الأمن وذلك في 5 أكتوبر 2011، والذي قدمته كل من ألمانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا الشمالية إستنادا إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته ال 17، والذي أشار إلى وجود إنتهاكات واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وكان مشروع القرار يحمل النظام السوري مسئولية تدهور الأوضاع ويطالبه بإجراءات فورية لوقف العنف وتخفيف حدة الأزمة، والأهم أنه كان سيتابع تنفيذ القرار والنظر في الخيارات المتاحة، ثم جاء قرار مجلس الأمن في 4 فبراير 2012 الذي يدعو الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي بعد إرتكاب نظامه الكثير من المجازر بحق الشعب السوري.[2] وفي سنة 2014 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوقف عمل السفارة السورية في الولايات متحدة الأمريكية وطالبت دبلوماسي النظام بالمغادرة، وقد أتبعت هذا القرار

---

[1]– مرجع نفسه، ص59.

[2]–**لبنى** عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية2011–2014**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ زيارة: 15–04–2016، متحصل عليه من:http://democraticac.de/?p=10669

بقرار آخر وهو رفع تمثيل الإئتلاف الوطني السوري المعارض لديها وفق قانون البعثات الدبلوماسية، مما يعزز رغبة الولايات متحدة في رحيل الأسد.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تتحكم في مسار الأزمة السورية، وتبين ذلك في مجلس الأمن بعد فشله في إيجاد حل للأزمة السورية، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ 21 أفريل 2011 أي بعد شهر ونصف من اندلاع الثورة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تؤيد انتقالا سياسيا سلميا، بينما كان هناك موقف روسي وصيني رافض لأي تدخل في سوريا بإعتباره شأنا داخليا، وهذه المواقف المبدئية تكاد لم تتغير رغم تطور الأحداث في سوريا.

واجهت الولايات المتحدة تحديات من جانب روسيا والتي تستخدم قوتها من أجل الحفاظ على الوضع الراهن أي بقاء نظام الأسد، وذلك بالنظر لما سيترتب على تغيير نظام الأسد من تداعيات وتكلفة سياسية وإستراتيجية كبيرة بالنسبة للمصالح الروسية، خاصة في ضوء إعتمادها على نظام بشار الأسد في تنفيذ سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وحماية مصالحها في الإقليم، ووجود علاقات بين روسيا ونظام الأسد في قطاعات الطاقة والتعاون العسكري والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، كما بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى سوريا 1,1 مليار دولار في 2010، كما أن الإستثمار الروسي في سوريا وصل إلى 19,4 مليار دولار في عام 2009، كما تلتزم روسيا بعقود في مجال الأسلحة بقيمة أكثر من 4 مليار دولار مع سوريا ، ما يجعلها غير مستعدة لتحمل الخسائر المتوقعة في حالة سقوط النظام، خاصة وجودها العسكري على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية والأوروبية في الإقليم[1].

ولقد طرح وزير الخارجية الروسي ونظيره الأمريكي جون كيري في 7ماي 2013

[1] –لبنى عبد الله، مرجع سابق.

مقترحا بإجراء مؤتمر جديدا للتسوية السورية حمل إسم "جنيف2"، وعقب ذلك أجرت موسكو وواشنطن مشاورات مكثفة بشأن تسوية الأزمة السورية. وترى روسيا في مستقبل الأسد ووفقا تصريح القيادة الروسية، فإن قرار بقاء الأسد أو رحيله عن السلطة يجب أن يتخذه الشعب السوري عبر المفاوضات ، بينما الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول سنوات الأزمة لم تغير موقفها بشأن إستقالة بشار الأسد وتخليه عن سلطة.

إن موقف الأمريكي غير رافض لتواجد الروسي في سوريا، بل إن أمريكا شجعت على توريط روسيا في سوريا أكثر من ذي قبل، ولقد رأى أوباما بأن روسيا سوف تفشل في إستراتيجيتها في سوريا، بمعنى أن أمريكا لن تسمح لروسيا أن تنجح في حربها في سوريا، ومطالبة روسيا بمقاتلة الجهاديين في سوريا أولا، أي زيادة إشتعال النيران في سوريا وتدميرها أكثر، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تثبت الأسد، أو إنهاء الصراع في سوريا، والمهمة المرجوة عند أمريكا من التواجد العسكري الروسي أن يتم استثماره لفرض حل سياسي يمكن أن تستخدم فيه القوة العسكرية الروسية لضرب المعارضين للحل السياسي الدولي.

المطلب الثاني: الموقف الصيني من الأزمة السورية

إن المتغيرات التي تواجهها المنطقة العربية جعلت من الصين تهتم بقضايا المنطقة العربية، والعلاقات الصينية السورية متميزة تعود إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 2.48 مليار دولار عام 2010، إضافة 1.82مليار كعقود هندسية صينية في سوريا و 4.82 مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي 30 شركة صينية في

سوريا وتحتل الصين المرتبة الأولى حاليا في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل إلى 6.9% من إجمالي التجارة السورية مقابل 3% لروسيا الاتحادية.[1]

إتسم الموقف الصيني إتجاه الأمة السورية بالترقب والحياد في الأول تجاه تلك الأحداث، وقد رأت بضرورة وقف العنف من قبل معارضة والنظام لأن ذلك من شأنه أن يمهد الطريق لبدء حوار وطني يشارك فيه جميع الأطراف والتوصل إلى حل سلمي، كما طالبت الصين من النظام السوري القيام بإصلاحات واستجابة لمطالب الشعب السوري.

أن الموقف الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط وما شهدته من موجات الربيع وتحديدا الثورة السورية، أخذ يتبلور وفقا لسياق إستراتيجية جديدة متسقة مع قدرات الصين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر والمعارض لتلك السياسة بشكل علني، بعدما إستخدمت الصين حق الفيتو للإعتراض على مشروع القرار العربي- الأوروبي في 4 فيفري 2012، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. الفيتو الصيني الذي عد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الإقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، وهي التي تعد من أقل الأعضاء الدائمين إستخداما لحق الفيتو، (إستعملته 13 مرة خلال 41 عاما) لتستخدم هذا الحق أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، إثنان منها دعيا إلى تنحي الرئيس السوري (بشار الأسـد)، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الـذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية ،

[1] – وليد عبد الحي، **محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص7.

فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سوريا حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها.[1]

وتـــرى الصين أن الثورة السورية تحولت إلى نـــزا ع مسلح بين الدول ة ومسلحين معارضين بعضهم متطرف، فرحبت بجهود حل الأزمة السورية بشكل سلمي ضمن إطار مؤتمر جنيف وكان مؤتمر جنيف الأول قد طرح ضرورة إلتزام الدول المشاركة فيه بسيادة سورية وإستقلالها ووحدته ا الوطنية وسلامة أراضيها، والتحرك السياسي بقيادة الدولة السورية بـإتجاه الترتيب لعملية إنـــتقالـــية تـــلبي الـــتـــطلعات الـــمشـــروعة للشعب الـــســـوري، والـــعـــمل عـــلى وضع حـــد للعنف وإنتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن الصين عارضت مؤتمر جنيف الثاني بسبب التوجه لعزل إيران عـــن المشاركة فـــي المؤتمر، كما وافـــقـــت الصين على أول قـــــرار أصدره مجلس الأمـــــن بخصوص الأزمة السورية الذي نص على مهام رقابية لتجاوزها وذلك بموجب الفصل السادس من الميثاق، بـــالإضافة إلى ذلك عـــارضت الصين إســـتخـــدام الأسلحة الكيميائية فـــي ســـوريـــة، وسعت إلـــى دعما لجهو د الأمريكية – الروسية للتخلص منها فشاركت الصين في حماية السفينة الأمريكية التي وجهت لتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118.[2] كما قاطعت الصين عدة مؤتمرات أصدقاء سوريا، ورفضت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة في حرب على تنظيمات الإرهابية.

ويبدو إن الموقف الصيني ليس منفصلا عن سعيها لرد فعل محسوب على السياسات الأمريكية في منطقة الأسيوية، فإن الهدف الإستراتجي والذي جرى التعبير عنه من قبل

[1] –ساشا العلو، "الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع"، **مجلة أراء**، مركز الخليج لأبحاث، العدد 106، أفريل2016، ص93.

[2]–سنية الحسيني، "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد440، ص45.

الطرف الأمريكي وهو التحول الجيوإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية نحو جبهة محيط الهادي الأسيوية وهو الأمر الذي رأت فيه الصين محاولة أمريكية لكبح تنامي الدور الصيني في تلك المنطقة لذا جاء رد الصين من خلال توجهات تخلق فرص مساومة للصين كالموقف من الأزمة السورية والعلاقات مع إيران رغم أن المكانة الإستراتجية الأخيرة أكثر أهمية للصين من سوريا.[1]

تخوف الصين من تغير الخارطة السياسية للشرق الأوسط من خلال ضرب النظام السوري، بما يعنى تقسيم الدولة السورية الأمر الذي ينعكس سلبا على إي ران، حيث يعد ضربها مدخلا ضروريا لتحجيم الدور الصيني في آسيا الوسطى التي تشكل الواجهة الخلفية للصين وتهدد صعود الصيني في الساحة الدولية، كما تتخوف صين أيضا من صعود القوى الإسلامية مما يقوى الأقلية المسلمة لديها في إقليم شينغيانغ الذي يرغب في الإنفصال.

إن الأمر الذي يقوي العلاقات الصينية الروسية هو الملف السوري، إستخدمت الصين وروسيا حق النقض أربع مرات لعرقلة أي قرار أممي في الأزمة سورية، وحتى بعد تهديدات واشنطن العسكرية المتكررة لسوريا بعد إستخدامها الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، إستخدمت موسكو وبكين ثقلهما خلف الكواليس للدفاع عن سوريا، بل أرسلت الدولتان سفنهما الحربية إلى شرق البحر المتوسط كإشارة تحذيرية للغرب بعدم التدخل في سوريا، وإذ تعتبر روسيا والصين إن العراق في اليد الولايات المتحدة الأمريكية وان سوريا هي لهم.

وبعد التراجع الأمريكي الملحوظ في الشرق الأوسط، من الواضح زيادة حرية التحرك لكل من روسيا والصين في تمركزهما الإستراتيجي في المنطقة، كما هو ملحوظ بالدرجة الأولى في الحالة السورية، حيث إستخدمت كل من روسيا والصين حق

[2]– فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، مرجع سابق، ص9.

الفيتو في أربعة مناسبات ضد مشروع قرار مجلس الأمن في ما يتعلق بسورية، كان ذلك من أجل وضع حد للسياسات الغربية ولرسم وضع عالمي جديد وينبع الموقف الروسي والصيني منفي سورية، مما يعتبرونه "خداعا" حين سمحوا من (خلال التحفظ في التصويت في مجلس الأمن آنذاك) بالتدخل الغربي في ليبيا عام 2011 من أجل حماية المدنيين، وسرعان ما شهد إسقاط حليفهما السابق معمر القذافي إنطلاقا من الوضع الليبي "صعدت الصين مواقفها المؤيدة لمبدأ عدم التدخل، تذكيرا لواشنطن بأنها لن تسمح بأن تمس مصالحها في سوريا، يطمح الموقف السياسي والإستراتيجي الروسي والصيني إلى رسم عالم ما بعد الأحادية الأمريكية التي مثلته سياسة بوش الإبن على مدى عقد، والدفع نحو عالم متعدد الأقطاب.[1]

كما ترا عي الصين في تدخلها في الأزمة السورية علاقتها الوطيدة مع روسيا، فالبلدان يشتركان في حدود يصل طولها إلى نحو 3500 كيلومتر، ويتفق الطرفان حول العديد من المبادئ الإستراتيجية الحاكمة لعلاقاتهما الدولية على رأسها رفض الهيمنة الأمريكية كقطب أوحد في العالم والتشكيك بنيات الولايات المتحدة، وتكريس مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما تعد الصين شريكا تجاريا رئيسا لروسيا إذ وصل حجم التبادل التجاري البلدين إلى سبعين مليار دولار عام بين 2010 مع توقعات وصوله إلى مئة مليار دولار عام 2015 وتضاعفه عام2020 كما تجمع الدولتين أطر تنظيمية موحدة، حيث يشاركان في

[1] -كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47-48، 2015، ص37.

منظمة شنغهاي ومنظمة الآسيا ن إضافة إلى كونهما عضوين في اللجنة السداسية الخاصة بالملف الكوري، ودول البركس.[1]

إن الدوافع الإستراتيجية هي المحرك للموقفين الصيني و الروسي من الأزمة السورية في ظل محاولة لترجمه أهدافهما ومصالحها السياسية والإقتصادية في المنطقة، فالعلاقة بين الصين وروسيا، تأخذ بعدا إستراتيجيا مهما بالنسبة للصين، فإن وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضا فرص التنسيق على المسرح الدولي وإقليميا، وفي المقابل، ترى الصين بالتوازي مع الرؤية الروسية إن هناك تحالفا جديدا يتشكل بين الغرب والتيار الإسلامي الصاعد، وأن هذا التحالف ستكون له تداعيات سلبية على طموحات كل من روسيا والصين، بل والأوضاع الداخلية فيه م حيث تخشى الصين من إنتقال عدوى الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين في ظل دعم أمريكي.

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من الأزمة السورية

ويتميز بموقفي للاتحاد الأوروبي وفرنسا:

1-موقف الإتحاد الأوروبي

ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط ب إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة الصادر ع ام2005، و تعتبر سوريا إحدى الدول العربية التي تصنفها أمريكيا وحلفائها في المنطقة العربية الدولة الأبرز التي تتزعم محور الممانعة للمشاريع الصهيونية والأمريكية ومدعمة للإرهاب.

إن الإتحاد الأوروبي حصر بالمجمل إستراتيجيته تجاه ما يحدث في سوريا في الإعتماد على العقوبات الإقتصادية وإصدار التصريحات التي لا تربك النظام السوري ولا تخيفه، بينما كانت حكومات أخرى أكثر حرصا على إيجاد قنوات للحوار مع النظام السوري

[1] -سنية الحسيني، مرجع سابق، ص55.

وإرسال بعثات رسمية بهدف محاورته وحثه على الحد من اللجوء إلى العنف ، قد تكون مساعي هذه الحكومات قد أخفقت حتى الآن غير أنه يبدو في الوقت عينه وكأن تطوير سبل للحوار تظل أفضل من مخاصمة النظام السوري في ظرف ثبت فيه أن قدرته على التماسك وتجنب الإنهيار فاقت الكثير من التوقعات.[1]

فرض الإتحاد الأوروبي في 10 ماي 2011 عقوبات ضد 13 شخصية رئيسية في النظام السوري، من بينهم شقيق الرئيس ماهر الأسد، وقضت هذه العقوبات بتجميد أموال هذه الشخصيات ومنعها من السفر إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى فرض حظر على صادرات الأسلحة وعتاد التي يمكن أن تستخدم في القمع، ولم تشمل تلك العقوبات الرئيس السوري حتى 24 ماي 2011، مع إضافة تسعة مسؤولين أمنين إلى قائمة الممنوعين من السفر والمجمدة أموالهم في البنوك.[2]

لم تبدأ دول الإتحاد الأوروبي في فرض عقوبات الاقتصادية مؤثرة بشكل حقيقي على الإقتصاد السوري حتى 24 سبتمبر 2011 عندما حظرت أي إستثمار جديد في القطاع النفطي، كما حظرت التعامل مع الشركات حكومية تشرف على التجارة النفط ومشروعات التنقيب، إستهدفت هذه العقوبات الشركة العامة للبترول السورية وشركة سيترول وشركة الفرات، إضافة إلى إيقاف الشركات الأوروبية عملها في سورية بداية بشركة "شل" كما أوقفت شركة "توتال" الفرنسية عملها بشكل كلي في 6 ديسمبر 2011، وشملت العقوبات صحيفة الوطن السورية وقناة "الدنيا" الفضائية وموقع "شام برس"،

---

[1] –براء ميكائيل، **موقف أوربا من الأزمة السورية،غياب الفاعلية وافتقاد التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، أفريل 2012، ص3.

[2] –جزيرة نت، **عقوبات سوريا**، في24–03–2012، تاريخ زيارة:06–05–2016، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/3/24/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

ومركز الدراسات والبحوث العلمية، كما شملت تجميد أصول وزير الاقتصاد السوري محمد نضال الشعار، ووزير المالية محمد الجليلاتي، إضافة إلى عشرة مسؤولين من الجيش السوري والحرس الجمهوري والرئاسي والقوات الجوية ودائرة الأمن السياسي.[1]

وفي 27 فيفري 2012 جمدت أرصدة البنك المركزي وحظرت تجارة المعادن الثمينة، وحظرت الرحلات المستأجرة التي تشغلها الشركة السورية للطيران، كما حظرت في 23 أفريل 2012 صادرات السلع الفاخرة، وفرضت مزيدا من العقوبات في 14 ماي 2012 على قطاعي النفط والتبغ، إضافة إلى عقوبات أخرى في 25 جوان 2012 وشملت شركات تجارية جديدة ووزارتي الدفاع والداخلية.[2] كما أغلق الاتحاد الأوروبي مكتب بعثته في سوريا في شهر ديسمبر 2012.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي في بعض المناسبات تشجيع الأطراف الإقليمية مثل إيران على لعب دور بناء لإنهاء الأزمة. وفي هذا الإطار جاءت دعوة الممثلة السامية للشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي فريديريكا موغيريني "لأن تلعب إيران دورا محوريا إيجابيا في الشأن السوري بالتحديد لحفز النظام على تبني حل سوري بالأساس "، لكن الإتحاد الأوروبي أخفق في إتباع مثل هذه السياسة بشكل عملي كما أخفق في تفعيل هذه المبادرة داخل إطار أوسع بما يسمح بتنسيق أفضل مع القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا والأردن أو دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يدعونا للتساؤل عن مدى جدية الاتحاد الأوروبي في متابعة بعض مقترحاته[3].

منذ عام 2011 تجاوز الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية لمواجهة الأزمة السورية 6،2 مليار يورو ، وتمنح المفوضية مساعدات إنسانية آنية وإعانات أخرى للإستجابة

[1] – عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص592–593.

[2] –المرجع نفسه، ص593.

[3] –كريستان كوخ، الاتحاد الأوروبي وسوريا، **مجلة أراء**، مركز الخليج للأبحاث، العدد98، أوت 2015، ص46.

للحاجيات متوسطة المدى ، في مجال المساعدة الإنسانية منحت المفوضية الأوروبية إلى حد الآن 1،37 مليار يورو للحالات الطارئة الخاصة بإنقاذ الأرواح والتغذية والماء والمرافق الصحية والنظافة الصحية والملاجئ لفائدة الملايين من السوريين سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة لها.

ومنذ إحداث الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة السورية و"صندوق مدد" في ديسمبر 2014 فإن الجزء الأكبر من المساعدات الممنوحة للدول المجاورة لسوريا تتم عن طريق الصندوق الإئتماني، ويهدف هذا الصندوق للإتحاد الأوروبي إلى إضفاء مزيد من الإنسجام والشمولية على تعامل الإتحاد الأوروبي مع الأزمة من خلال دمج آليات تمويل أوروبية مختلفة ومساهمات الدول الأعضاء لتصبح آلية واحدة قوامها المرونة والسرعة في الأداء. ويعنى الصندوق الإئتماني أساسا بالحاجيات الضرورية لتحمل الوضع على المدى الطويل من قبل اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان وتركيا والعراق.[1]

وقد دعت روسيا الإتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر بالعقوبات المفروضة على سوريا جراء الأزمة التي تشهدها البلاد، معربة عن إعتقادها أن "العقوبات تضر بالمدنيين".

2-الموقف الفرنسي

منذ بداية الأزمة السورية قامت فرنسا بمراقبة التحول السياسي في سوريا و إنتقاد النظام السوري والعمل على دعم المعارضة اقتصاديا ودبلوماسيا من خلال إستضافتهم، وعقد المؤتمرات وتشجيع تشكيل المجلس الوطني والإئتلاف الوطني كممثل للشعب

[1] -مندوبية الاتحاد الأوروبي إلى خليج، **دعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة السورية**،04-02-2015، متحصل عليه من
: http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries/press_corner/all_news/news/2016/160204_ar.htm

السوري، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي فرانسوا هولوند(Francois Olund) في مؤتمر صحفي في باريس: فقد "أعلن إعتراف فرنسا بالإئتلاف الوطني السوري، بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والحكومة المستقبلية لسوريا الديمقراطية، التي تجعل وضع حد لنظام بشار الأسد أمرا ممكنا".[1]

كما وحاولت فرنسا إحداث تغيرات في سوريا على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية لكنها فشلت بسبب هشاشة المعارضة السورية وإخفاقها في توحيد صفوفها، ويتبين من ذلك أن فرنسا عارضت في بداية الأزمة التدخل العسكري في سوريا دون الحصول على تفويض رسمي من مجلس الأمن، لكن نتيجة سياسة النظام المتشدد ة تجاه المعارضة، وبعد اتهامه بإستخدام الأسلحة الكيميائية أبدت فرنسا مرونة في دعمها لرفع حظر الأسلحة المفروض على المعارضة السورية.[2]

ولم تكتف فرنسا بالاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض ، بل كانت أيضا سباقة إلى دعم أحد مطالب الائتلاف والذي كان يدعو دول الإتحاد الأوروبي لرفع حظر مبيعات الأسلحة بإتجاه سوريا، وفعلا رفع الإتحاد الحظر بضغوط مورست عليه من قبل بعض دوله منها فرنسا للسماح للمعارضة بالحصول على أسلحة تساعدها على التصدي لقوات النظام السوري، وشهد الموقف الفرنسي من الأزمة السورية نقلة نوعية في صيف عام 2013 وبالتحديد بعد الهجوم الكيميائي على الغوطة والذي أودى بحياة مئات المدنيين، فقد بد أ واضحا من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي أمام السفراء الفرنسيين خلال إفتتاح مؤتمرهم الدوري السنوي بباريس في أ وت2013 أن فرانسوا هولاند كان مقتنعا جدا بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، تستهدف منشئاته

[1] –سهام أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 143.

[2]–مرجع نفسه، ص144.

الحيوية وتضعفه وتسهل بالتالي سقوطه.[1]

[1] –حسان التليلي، **الموقف الفرنسي من الأزمة السورية: من منطق التدخل إلى حل السياسي**، مونت كارلو،17–03–2014، متحصل عليه من: http://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/20140316-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9

تسعى روسيا لتأكيد على استمرار علاقاتها ومصالحها مع سوريا بما يخدم مصالح البلدين، وتتجلى رغبة البلدين في تثمين العلاقات التاريخية واستمرار التشاور والتعاون بينهما إزاء الأوضاع الإقليمية والدولية من خلال المشاورات واللقاءات والاجتماعات الثنائية وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بهدف التقدم بما يحقق مصلحة البلدين.

ومنذ بداية الأزمة السورية ظهرت روسيا كالداعم الأول للنظام السوري ومسانده داخليا ودوليا، إذ ترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوإستراتيجي حتى لو كان هذا النظام ضعيفا، فروسيا تسعى إلى لعب دور البارز في الأزمة السورية والذي من خلاله إلى استعادة مكانتها في العالم، حيث أنها تدخلت عسكريا لحل الأزمة السورية وهي خطوة كبيرة من قبل روسيا، للحفاظ على مصالحها.

لذا في هذا الفصل الأخير نحاول التعرف على الدور الروسي في الأزمة السورية وتطوره من دعم سياسي ودبلوماسي وإيجاد حلول السلمية وسياسية للازمة، ودعم سوريا في مجلس الأمن الدولي واستخدام روسيا حق النقض، وعسكري بإمداد بالسلاح إلى تدخل العسكري ومعرفة أسباب وتداعيات هذا التدخل.

المبحث الأول: الدور السياسي الروسي للازمة السورية.

يتشكل الدور الذي تتبناه روسيا تجاه الأزمة السورية نقطة تحول بارزة في تاريخ السياسة الروسية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي حيث إن هذا التحول مبني على تصورات وإدراكات صناع القرار لمصلحة الوطنية الروسية، وهذا الدور يتحكم في مجموعة من الدوافع وتنوع الدور الذي تقومه روسيا تجاه الأزمة السورية من تنشيط لدبلوماسيتها إلى تقديم مبادرات وحلول السياسية والسلمية لحل الأزمة.

المطلب الأول: الدور الروسي في مجلس الأمن

إن المصالح الروسية في سورية ذات طبيعة سياسية إستراتيجية وعسكرية واقتصادية في جوهرها، وقال وزير الخارجية سيرغى لافروف إن مبيعات بلاده من الأسلحة لسوريا تهدف إلى تعزيز الاستقرار والحفاظ على الأمن في المناطق القريبة من الحدود الروسية وبلغت قيمة عقود سورية مع روسيا عام 2011 أربعة مليارات دولار، حيث تحتل سوريا المرتبة السابعة في ترتيب الدول التي تشتري أسلحة من روسيا، كما أن علاقات الاقتصادية الروسية السورية قوية خاصة في مجال الطاقة.[1]

وروسيا منذ بداية الأزمة تتمسك بدعم السلطة الحاكمة في سورية، وتحول دون تبني أي قرار يدينها في مجلس الأمن، فإذا سقطت السلطة الحاكمة في سورية فإن المصالح الروسية ستتعرض للخطر بفقدانها قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس السوري، وستخسر صفقات سلاح معها، كما تريد روسيا أن توقف زحف جدول الأعمال الغربي الهادف إلى تغيير الحكام، تحسبا لاقتراب الثورات والاضطرابات من حدودها.[2]

---

[1] –ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادى بحق العودة إلى القمة** ، ط1، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013 ص ص496 –470.

[2] –معمر خولي، **العلاقات التركية الروسية:من ارث الماضي إلى آفاق المستقبل**، ط1، بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص72.

تتخذ روسيا موقف أكثر وضوحا وصرامة في وجه محاولات تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحلفائها في سورية، وهناك إصرار على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم، وتدعم هذا التوجه الأهمية الإستراتيجية لسورية بالنسبة إلى روسيا وخصوصية العلاقة بين البلدين مقارنة بأي من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.[1]

وأعلن الرئيس السابق ميدفيديف والرئيس الحالي بوتين إن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بخصوص ليبيا، وان القرار 1970 ورقم 1973 المتعلقين بليبيا قد انتهكا بوضوح وجرى التلاعب بهما وانه "لا توجد رغبة البتة في أن تسير الحوادث في سورية وفق النموذج الليبي، وان يستخدم قرار مجلس الأمن لتبرير العملية العسكرية ضد سورية" وقالت موسكو بضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم ومن دون تدخل خارجي على أساس الحوار السوري الوطني الذي يبقى الأسلوب الوحيد للحل.[2]

ولقد أبدت روسيا رفضها ومعارضتها الشديدة منذ البداية لأي تدخل دولي، يقود في نهاية المطاف إلى تكرار التجربة الليبية ومازال يقف بالضد من أية جهود تهدف إلى تدويل القضية السورية، وأبدت روسيا معارضتها ورفضها لأية عقوبات دولية، بما في ذلك العقوبات الأمريكية والأوروبية، وأكدت على أهمية أن يكون الحل سلميا وعن طريق جامعة الدول العربية، من هذا المنطلق رحبت روسيا بجهود الجامعة العربية في إرسال بعثة المراقبين العرب، وعدتها خطوة باتجاه حل الأزمة السورية.[3]

---

[1] –نورهان الشيخ وآخرون، **التداعيات الجيوإستراتجية للثورات العربية** ، ط1، بيروت" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص308.

[2] –مرجع نفسه، ص296.

[3] –محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ،"موقف روسيا الاتحادية من حركات التغيير العربية "الثورة السورية نموذجا" ، **مجلة دراسات إقليمية**، العراق ، العدد31، 2013، ص38.

ولقد قامت روسيا بدعم النظام السوري من بداية الأزمة، وقامت باستخدام حق النقض في مجلس الأمن أربعة مرات متتالية مما ساعد النظام السوري وأعطاه الدعم دوليا، وعرقلت أي قرار لا يتوافق ويتلاءم مع المصلحة الروسية.

في 4 أكتوبر 2011 منع الفيتو الروسي الصيني المشترك في مجلس الأمن تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوروبية وحظي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية "يدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الاحتجاجات" ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية في حال استمر النظام في نهجه القمعي.[1]

ولقد قدمت الصين وروسيا مشروعا للمجلس الأمن الدولي في 16 ماي 2011 ويتضمن نقاط التالية:

1-الحل يتم من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، مع التشديد على التزام الحكومة السورية بتنفيذ برنام ج الإصلاحات الذي أعلنته بجدولة زمنية واضحة، وحل القضايا الخلافية بالحوار بعين السلطة والمعارضة. بما يشمل "تسريع التقدم نحو التعددية السياسية من خلال إعتماد قانون إنتخابي جديد وإصلاحات دستورية".[2]

2-مطالبة جميع الأطراف في سورية بوقف العنف، بما في ذلك الإستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية، وإدانة نشاطات المجموعات المتطرفة، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة وموظفيها، وعلى السلطات السورية اتخاذ الإجراءا ت لتحسين الوضع الإنساني، وللسماح بوصول المساعدات ووسائل الإعلام الدولية، والإفراج عن المعتقلين.

[1]-نورهان الشيخ، **التداعيات الجيوإستراتجية للثورات العربية**، مرجع سابق، ص481.

[2]-محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص42.

3-دعوة السلطات السورية إلى محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال العنف، وبدء تحقيقات فورية ومستقلة وحيادية ف ي جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان، واستكمال التحقيقات التي قامت بها اللجنة القضا ئية السورية في جميع الحوادث، التي قتل أو جر ح فيها مدنيون وعناصر أمن ووضع حد لمن أول الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

4-ضرورة حل الأزمة الحالية في سورية بالطرق السلمية دون أي تدخل عسكري من الخارج، وأن لا يحمل القرار الذي يصدر عن مجلس الأمن الدول ما يمكن أن يفسر على أنه تفويض بأي نوع من التدخل العسكري في سورية من قبل أي كان، وبناء عليه دعوة كل جماعات المعارضة السورية على أن تنأى بنفسها عن المتطرفين، وأن تقبل مبادرة جامعة الدول العربية ، وأن تدخل دون شروط مسبقة في حوار سياسي مع السلطات السورية.[1]

ومنع الفيتو الروسي الصيني في 4 فيفري 2012 في مجلس الأمن، المبادرة التي تقدمت به الدول العربية لمجلس الأمن حيث صوت عليها 13 عضوا من أعضاء مجلس الأمن لصالح مشروع القرار، ولكن روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو للمرة الثانية لإحباط مشروع القرار بعد رفض مسؤولين أمريكيين وأوروبيون سلسلة من التعديلات التي طالبت بها روسيا لمسودة القرار.[2]

وإستخدمت روسيا والصين للمرة الثالثة حق النقض في 19 جوان 2012، تجاه مشروع تقدمت به بريطانيا وفرنسا لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن وقف العنف في سوريا، وبلغ عدد المؤيدين للمشروع البريطاني 11 صوتا فيما اعترضت دولتان وإمتنعت دولتان عن التصويت، وقال مندوب روسيا فيتالي تشوركين إن مشروع

[1] -محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص43.

[2] -**روسيا والصين تستخدمان الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا**، عربي، 4-4-2016، متحصل عليه من: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120204_syria_un_session.shtml

القرار سعى إلى "فتح الطريق لفرض العقوبات وكذلك للتدخل العسكري الخارجي في الشؤون الداخلية السورية".[1]

وفي 22 ماي 2014 قامت روسيا والصين بإستخدام الفيتو للمرة الرابعة في الأزمة السورية، ضد مشروع القرار الفرنسي يهدف لإحالة الأزمة السورية إلى محكمة الجنائية الدولية وإعتبارها حرب أهلية، تمهيدا للملاحقة قضائية محتملة عن جرائم ضد الإنسانية إرتكبت خلال الحرب الأهلية وصوتت 13 من الدول الأعضاء لصالح مشروع القرار.

ويقدم المسؤولين الروس تبريرات إنهم يستخدمون الفيتو، كي يمنعوا الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب من إيجاد أسباب وذرائع للتدخل العسكري في سوريا، رغم أن مسوؤلو الولايات المتحدة الأميركية يعلنون على الدوام أنه لا حل في سوريا سوى الحل السياسي، وأن بلادهم لن تتدخل عسكريا، وأنها تمتنع عن تزويد قوات المعارضة السورية بأسلحة نوعية بل تمنع الدول الأخرى من تزويد المعارضة بهذه الأسلحة، رغم مطالبة رئيس الائتلاف الوطني السوري بالسلاح النوعي أثناء زيارته لكل من واشنطن ولندن وباريس.[2]

وقد أيدت روسيا القرار رقم 2042 الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع في 29 أفريل 2011 والذي تضمن نشر مراقبين دوليين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال فريق مكون من نح و22 مراقبا عسكريا على الأكثر غير مسلحين ، و قدمت روسيا مبادرة تقضي بسرعة اعتماد قرار

---

[1]– **فيتو روسي صيني ثالث يحبط قرارا بشأن سوريا**، العربية نت،19–04–2016، متحصل عليه من:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/19/227296.html

[2]–عمر كوش، **إشارات الفيتو الروسي الصيني ودلالاته** ، جزيرة نت، 3–4–2016، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/3/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87

لمجلس الأمن بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، وذلك من أجل تمهيد الطريق أمام وجود للأمم المتحدة يساعد على الاستقرار في ذلك البلد ، يتسم القرار 2043 صادر2012 بأهمية أساسية في المضي قدما بالعملية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية في سوريا، وهو يجسد توافق المجلس على دعم المقترح ذي النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان، وأن الهدف الأساسي هو أن تحترم جميع الأطراف أحكام القرار بشكل ثابت وواضح، ويضع القرار معايير واضحة تحدد مسؤولية جميع الأطراف السورية عن وقف العنف وضرورة التعاون مع مراقبي الأمم المتحدة وبعثة المبعوث الخاص المشترك.[1]

وأمام طول أمد الأزمة السورية وعدم استطاعة نظام الرئيس الأسد إخمادها، وإشتغال الولايات المتحدة بالملف النووي الإيراني ومواجهة داعش، وتخفيف دعمها للمعارضة السورية ورغبة روسيا في إجراء حراك سياسي يظهر فعاليتها دعت في 25 جانفي 2015 إلى اجتماع للحوار بين الأطراف السورية بما فيه النظام، لحماية حلها السياسي ووصول إلي صيغة للتفاهم وتسوية سلمية للازمة السورية خارج بيان جنيف 1، ولكن الدعوة جاءت بشكل فردي وهو ما سبب اعتراضا من هيئة الائتلاف وبعض فصائل معارضة الأخرى ومن شخصيات ذات وزن سياسي وفاعل، كما أن لقاء انتهى دون نتائج واضحة.[2]

وقد بررت روسيا إستخدامها لحق النقض "الفيتو" وفقا لمصالح وإعتبارات إقليمية ودولية كونه يتعلق بمفهوم الدولة وحقها وسيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لان ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ

[1]–**اجتماع مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط** ، شبكة فولتير ،تاريخ الاطلاع 5-4-2016،متحصل عليه من:http://www.voltairenet.org/article173920.html

[2]–إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص530-531.

"إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها" وهذا الأمر لا يشتمل التدخل العسكري فقط بل يتجاوزه لرفض العقوبات الإقتصادية الأمر الذي قد يضر بمصالحها، وكذلك رأى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي حاول تبرير رفض روسيا إدانة النظام السوري أو دعوة الرئيس للتنحي عن الحكم بينه " يأتي في سياق رد الفعل على تجاوز مضمون القرار الدولي الذي إتخذه مجلس الأمن في شين ليبيا حيث أجازت الدول الغربية لنفسها حق إستعمال القوة العسكرية من أجل قلب نظام القذافي بالقوة تحقيقا لأهداف ومكاسب إستراتيجية إقتصادية، كما إعتبر لافروف بين تعميم هذا الأمر على دول ومناطق أخرى سيؤدي إلى دفع نظام العلاقات الدولية نحو حالة من الفوضى".[1]

نجحت روسيا في فرض إيقاعها في السياسة الدولية تجاه سورية حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيوستراتيجيا في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا التدخل مباشرة أو في دعم الثورة بالسلاح، كما أنها ستبقى حاضرة في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتال أهلي.[2]

المطلب الثاني: المبادرات الروسية لحل الأزمة السورية

لقد كانت بداية المبادرة الروسية عبر تعيين الكرملين لمبعوث رئاسي إلى سوريا وهو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف الذي يتميز بمعرفة كبيرة لشؤون الشرق الأوسط، وحاملا رسالة إلى طرفي النزاع في سوريا" ابدؤوا الحوار واعملوا من اجل تحقيق مصلحة الوطنية"، وإن نقطة الخلاف بين موسكو ولعواصم الغربية والعربية أن الروس أصروا أن الأمر متروك للسوريين للقيام بالإصلاح بأنفسهم وان الغرباء يجب عليهم الامتناع عن التدخل أو فرض عقوبات على دمشق، وبدلا من ذلك حثت موسكو الأطراف الخارجية على الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم، بحيث

[1]–سهام أبو مصطفى، مرجع سابق، ص127.

[2]–عزمي بشارة، مرجع سابق، ص487.

تضغط موسكو على دمشق في حين تضغط واشنطن وحلفائها على المعارضة من أجل دفعهم إلى طاولة المفاوضات.[1]

كما عبرت روسيا عن إستعدادها لإستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة السورية، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية، وطرحت في مبادرة عقد مؤتمر دولي يتعلق بسورية تحت رعاية الأمم المتحدة، ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين الذين تتصدرهم إيران إلى جانب قطر والسعودية ولبنان و الأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، بينما رفضت واشنطن رفضا قاطعا إشراك طهران في هذا الاجتماع لذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهريا عن مؤتمرات مجموعة "أصدقاء سورية" التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها لكونها تقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع لإطاحة بالحكومة السورية وأشار لافروف إلى أنه "من الأفضل تصحيح الخطأ في عدم دعوة إيران والمملكة العربية السعودية لحضور مؤتمر جنيف" وان لقاء باريس (لأصدقاء سورية) لا يهدف إلى توحيد المعارضة السورية على أسس بناءة، بل إن مهمة المشاركين فيه تتلخص منذ البداية بدعم المعارضة الخارجية فقط.[2]

لقد أثمرت المساعي الروسية لحل الأزمة السورية سلميا بتحر يك الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان، حيث اجتمعت "مجموعة العمل الدولية حول سوريا" في جنيف، على ضرورة تطبيق كل الأطراف في سوريا خطة مبعوث الجامعة العربية والأمم المتحدة كوفي أنان، وأكدت التزام العمل

[1]-Dmitri trenin, "The Mythical Alliance**:** Russia's Syria policy**"**, **Carnegie Moscow center**, Moscow, 2013, 19.

[2] –نورهان الشيخ، مرجع سابق،ص289.

العاجل لإنهاء العنف وإطلاق عملية انتقال سياسية بقيادة سورية تتضمّن تشكيل حكومة وحدة وطنية يمكن أن يشارك فيها أعضاء من الحكومة الحالية.[1]

شددت "مجموعة العمل الدولية حول سوريا" التي اجتمعت في جنيف في جوان 2012 على ضرورة تطبيق كل الأطراف في سوريا خطة مبعوث الجامعة العربية والأمم المتحدة كوفي عنان، وأكدت إلتزام العمل العاجل لإنهاء العنف و وقف إطلاق النار، كما قامت بإصدار بيان أن لابد من حل السياسي ومرحلة إنتقالية تكون سلمية.

وأهم بنود مؤتمر جنيف صادر في 30 جوان 2012 تمثلت في:

- وجوب تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية.

- يمكن للحكومة الانتقالية أن تضم أعضاء في الحكومة الحالية والمعارضة، وستشكل على قاعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف.

- على الحكومة السورية أن تسمي محاورا فعليا عندما يطلب المبعوث الدولي ذلك، للعمل على تنفيذ خطة النقاط الست والخطة الانتقالية. يجب أن تمكن جميع مجموعات وأطياف المجتمع السوري من المشاركة في عملية الحوار الوطني.

- من الممكن البدء بمراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية. أما نتيجة المراجعة الدستورية فيجب أن تخضع لموافقة الشعب ، والإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام كل الأطراف.

-يجب وضع حد لإراقة الدماء، وعلى كل الفرقاء أن يجددوا دعمهم لخطة النقاط الست التي قدمها كوفي أنان، خصوصا وقف إطلاق النار واحترام بعثة مراقبي الأمم والتعاون

[1] -**مؤتمر جنيف حول سوريا يتفق على عملية انتقال سياسية تتضمن تشكيل حكومة وحدة**، تاريخ الزيارة:14-04-2016، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

معها المتحدة.[1]

وأشاد وزير الخارجية سيرغي لافروف بنتائج المؤتمر جنيف 1، لان روسيا سعت جاهدة لتغيير مشروعه الأولي، معربا عن أمله بأن أطراف الأزمة السورية واللاعبين الدوليين ستنظر إليها بكل جدية، ومبديا أسفه لغياب إيران والسعودية عن المؤتمر.

ولقد كانت الجولة لأولى من مؤتمر جنيف 1 تنتهي دون إحراز أي تقدم ولتجنب فشل المحادثات المتوقع، دعا بان كي مون إلى مشاركة نشطة في العملية السلمية من قبل راعيي جنيف 1روسيا والولايات المتحدة الأميركية ، وقد صرح حينها سيرغي لافروف" بأن روسيا تمارس ضغوطا كبيرة من أجل التأثير في دمشق، إلا أن روسيا لن تستطيع بمفردها إنجاز شيء، ما لم يحذ داعمو المعارضة حذوها". وكان وزير الخارجية الروسي قد طرح هذه الفكرة في أعمال مؤتمر ميونيخ الأمني قائلا": روسيا وحدها لا تستطيع أن تفعل شيئا، فمن المهم أن لا يحاول اللاعبون الخارجيون جميعهم الدفع بمن يدعمون كممثلين شرعيين وحيدين للشعب السوري، إنما أن يمارسوا الضغط على الأطراف للبقاء في جنيف ومواصلة المفاوضات، وليس إغلاق الباب".[2]

وقد أكد الوزير لافروف ضرورة أن يكتسب الحوار الذي بدأ في جنيف تمثيلا حقيقيا للشعب السوري فقد قال:" من واجب كل من يؤثر في المعارضة أن يعمل لكي تمثل الوفود الجالسة على طاولة المفاوضات كل طيوف المجتمع السوري. فهذا المطلب بالذات ينص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118، الذي تبنى وثيقة جنيف الصادرة بتاريخ

---

[1]– **ابرز نقاط خطة اجتماع جنيف حول سوريا،** جزيرة نت، تاريخ الزيارة: 24-04-2016، متحصل عليه من : http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/1/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[2]–**مناقشات جنيف2 استمرت في ميونيخ،** تاريخ الزيارة: 29-04-2016، متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/world/2014/02/03/-2_26035.html

30جوان 2012، ودعم مؤتمر "جنيف–2" المنوط به تنفيذ هذه الوثيقة".[1]

ووفقا لموقع "روسيا اليوم" فقد شدد لافروف على أن وثيقة مؤتمر جنيف 1 لا تتضمن شرط تخلي الرئيس بشار الأسد عن السلطة، وقال: البيان الختامي لا يشترط ذلك أبد ا لقد كان مشروعه الأولي يضم جملة عن وجوب استثناء الأشخاص الذين يقفون ضد السلام هذا يتعارض مع المطلب بأن تكون العملية السياسية في سورية شاملة، ومع فصل ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. كما أنه يتعارض مع منطق البيان المتخذ اليوم الذي ينص على ضرورة تقرير مصير سورية من قبل السوريين أنفسهم.[2]

لكن الخلاف الروسي الأمريكي بشأن تفسير الاتفاق في يتعلق بدور الرئيس بشار الأسد ومصيره حال دون تطبيقه، فاستقال كوفي أنان من مهمته في 2 أوت 2012، وجرى تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي في 17 أوت 2012 مبعوثا أمميا وعربيا إلى سورية، لكن موفد الجديد وصل إلى نتيجة نفسها وكاد يستقيل لولا اتفاق لافروف وكيري في 7 ماي 2013، والذي نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان "جنيف 1"[3]. رغم تعثر جهود الروسية في المؤتمر الأول إلا أنها استطاعت أن تلعب روسيا دورا محوريا من أجل منع توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري الذي ونجحت الدبلوماسية الروسية في إيجاد حل دبلوماسي للازمة السورية.[4]

---

[1]–**مناقشات جنيف 2 استمرت في ميونيخ**، مرجع سابق.

[2]–**تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر "جنيف"**، تاريخ الزيارة: 15–04–206، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

[3]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، "**مؤتمر السلام السوري" جنيف 1"وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**"، فيفري2014، ص4 .

[4]–محمود بيومي، **المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات**، تاريخ الزيارة:15–04–2016، متحصل عليه من:http://ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=1469324&part=2

وفي 21 أوت 2013 وردت أخبار عن استعمال النظام السوري سلاح الكيماوي ضد السوريون في الغوطة، مما سبب مئات من القتلى منهم الأطفال، وقد نفى بشار الأسد استخدامه للسلاح الكيماوي وسمح للخبراء الأممين بالدخول إلى سوريا وإجراء التحقيقات، وإثر هذه الحادثة. وافق بشار الأسد على الانضمام إلى اتفاق لحظر الأسلحة الكيماوية، حيث وضع ترسانته تحت تصرف المنظمة الدولية بعد تهديد واشنطن له بشكل صريح بشن ضربات جوية على بلاده، وكان أن صدر القرار الدولي 2118 في سبتمبر 2013 القاضي بتدمير كامل الترسانة بحلول منتصف 2014 عبر تسليم الأسد أكثر من 1300 طن من الأسلحة الكيماوية التي أعلن عنها، وتدمير منشآت الإنتاج والتخزين المتواجدة ضمن سوريا.[1]

وبعد حادثة انتشار أن النظام السوري يستعمل السلاح الكيماوي قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتهديد النظام السوري إذ ما تأكد إستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب سوري، أنه سيقوم بتوجيه ضربات عسكرية ضده، إلا أن روسيا إستطعت إستدراك الوضع قدمت مبادرة نزع السلاح الكيماوي ووضعته تحت الرقابة الدولية، وحتى النظام السوري قبل بها و إنخرط في إتفاقية حظر إستعمال الأسلحة الكيماوية. وفيما إعتبر الرئيس الروسي أن موافقة دمشق على جميع هذه النقاط "سيشكل خطوة جيدة على طريق الحل السلمي للأزمة السورية"، فقد شدد على أن هذه المبادرة "لا يمكن أن تعمل، إلا إذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، عن فكرة استخدام القوة ".[2] وقد رحبت العديد من الدول بهذه المبادرة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقالت أنها إذا لم يتم تطبيق هذه المبادرة يبقى التدخل العسكري خيارا متاحا.

---

[1]–**في سوريا: أول ضحايا"هجوم كيماوي" في التاريخ، هل يكونون الأخيرين أيضا؟**، ساسة بوست، تاريخ الزيارة:15-04-2016، متحصل عليه من:http://www.sasapost.com/syria-chemicals-weapons/

[2]– **بوتين يدعو أمريكا إلى لوقف التهديد بضرب سوريا،** موقع CNN بالعربية، تاريخ الزيارة:22-04-2016، متحصل عليه من: http://archive.arabic.cnn.com/2013/syria.2011/9/10/putin.US.syria/

وجاء في الاتفاق الروسي الأمريكي حول الأسلحة الكيماوية السورية أن "الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعملان معا تبني قرار للأمم المتحدة بسرعة يضع موضع تنفيذ قرار منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية، بما في ذلك خطوات لضمان التحقق من التنفيذ وفاعليته ويتعين على سوريا ضمان حق تفتيش أي مواقع وكل المواقع في سوريا دون أي قيود".[1]

كما ينص الإتفاق الأمريكي على أنه يجب على سوريا أن تقدم في غضون أسبوع "قائمة شاملة تتضمن أسماء وأنواع وكميات أسلحتها الكيماوية وأنواع الذخائر وموقع وشكل التخزين والإنتاج والأبحاث ومنشآت التطوير "، وحسب الاتفاق فإن الطرفين الأمريكي والروسي يريدان أن يكون "تدمير الأسلحة خارج سوريا إذا أمكن ذلك" ، ويقول الاتفاق إنه "يتعين القضاء على منشآت تطوير وصنع أسلحة كيماوية ونظم إطلاق الأسلحة". ولعل أهم بند أثار ردود فعل مختلفة هو الإطار الزمني للقضاء على ترسانة النظام السوري الكيماوية ،فقد حدد الاتفاق على أن "يتم القضاء الكامل على كل مواد الأسلحة الكيماوية ومعداتها في النصف الأول من عام 2014" وأنه إذا لم تلتزم سوريا بتطبيق بنود الاتفاق فإن مجلس الأمن سيلجأ إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

شكل إنعقاد مؤتمر جنيف 2 بداية لإنطلاق مسار تفاوضي يمثل الطريق الوحيد المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السورية في ظل عدم وجود بدائل أخرى كالتدخل العسكري أو تفكك النظام أو هزيمة المعارضة لذلك فإن الأطراف الراعية سوف تصر على إستمراره حتى إن لم يحقق نتائج سريعة، لأن توقفه والاعتراف بفشله يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها كان عقد المؤتمر في موعده المحدد بحضور دولي واسع يمثل الهدف

[1]-**أهم بنود اتفاق كيري-لافروف حول الكيماوي السوري**، تاريخ الزيارة: 15-04-2016، متحصل عليه من: http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-

[2]-**أهم بنود اتفاق كيري-لافروف حول الكيماوي السوري**، مرجع سابق.

الرئيس للدول الراعية (أميركا وروسيا) وكذلك الأمم المتحدة ، فقد كان إقتناع هذه الأطراف يتمثل في أن الأزمة السورية بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن حلها أو تحقيق إختراق كبير في تسويتها من الجولة الأولى أو حتى في المدى المنظو ر لذلك، غادر الوفدان الروسي والأميركي مكان انعقاد المؤتمر ولم يتدخلا في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقدت الأمور برفض النظام بيان جنيف 1، وتزايد احتمال انسحاب أحد الطرفين أو كليهما من المؤتمر، فاضطر الوفد الروسي إلى العودة من موسكو، والتدخل لإقناع وفد النظام بقبول جنيف 1 والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقالية.[1]

نجحت روسيا في تحقيق نصر دبلوماسي من هذه المبادرة، إذ أثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في الأزمة السورية، ونجحت في منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا ، وتزامن هذا مع استعراض لقواتها في شرق المتوسط في رسالة واضحة بأنها لن تسمح بتوجيه أي ضربة محتملة إسقاط للنظام، وبما عزز موقعها على الساحة الدولية والإقليمية. كما أكدت على مبدأها الثابت وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية مقابل مبدأ التدخل الإنساني الذي تتبناه القوى الغربية. كذلك نجحت في فرض رؤيتها السياسية الخاصة بمؤتمر جنيف2.[2]

وقد أكد الوزير لافروف ضرورة أن يكتسب الحوار الذي بدأ في جنيف تمثيلا حقيقي الشعب السوري فقد قال:" من واجب كل من يؤثر في المعارضة أن يعمل لكي تمثل الوفود الجالسة على طاولة المفاوضات كل طيوف المجتمع السوري. فهذا المطلب بالذات ينص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118، الذي تبنى وثيقة جنيف الصادرة بتاريخ

[1] –المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مؤتمر جنيف 2: بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقّق في الأولى؟**، وحدة تحليل سياسات، فيفري2014، متحصل عليه من:-http://www.dohainstitute.org/release/f78b3f61-4d17-4b0d-9bc7-09784d0ef29f

[2] – محمود بيومي، مرجع سابق.

30جوان 2012، ودعم مؤتمر "جنيف–2" المنوط به تنفيذ هذه الوثيقة".[1]

ولقد عاود الروس رفض ممارسة أي ضغط على النظام كما رفضوا التعاون بشأن قرار الممرات الإنسانية، واعتبر سيرغي لافروف أن مشروع القرار الذي قدم لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني سوريا "غير مقبول على الإطلاق" بالنسبة لموسكو وقاطعت روسيا مع الصين اجتماع للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمناقشة مشروع القرار الذي يطالب بالإغاثة الفورية للمدنيين في جميع أنحاء سورياكما لوحت باستخدام حق النقض ضد المشروع،حيث طالبت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن لإيصال مساعدات إنسانية، ووزعت دول غربية وعربية مشروع قرار بشأن الوضع الإنساني في سوريا على دول ال 15 الأعضاء في مجلس الأمن الدولي رغم معارضة روسيا.[2]

[3]– **مناقشات جنيف 2 استمرت في ميونيخ**، تاريخ الزيارة:29–04–2016، متحصل عليه من:
http://arab.rbth.com/world/2014/02/03/-2_26035.html

[3]–مركز عمران للدراسات الإستراتجية، **الجولة الثانية من جنيف2**، إعداد قسم المسار السياسي، فيفري 2014، ص9.

المبحث الثاني: التدخل العسكري الروسي في سوريا

دخلت الأزمة السورية منعطفا حاسما بعد التدخل العسكري الروسي في مجريات أحداثها، إذ بعد تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضرب سوريا تراجعت بعد تقديم روسيا لمبادرات لحل الأزمة وعدم موافقة الكونغرس، ولقد قدت روسيا للنظام السوري كل أنواع الدعم السياسية والدبلوماسي والعسكري على مدى خمس سنوات من بداية الأزمة، وليشكل العام خامس خطوة جديدة تقو بها روسيا للدعم النظام السوري، ومثل الإعلان عند تدخل روسيا في سوريا تحولا جوهريا في الإستراتيجية العسكرية بالنظر إلى عده أول مرة لاستخدام القوة العسكرية خارج الجوار الروسي منذ الحرب الباردة.

المطلب الأول: أسباب التدخل العسكري الروسي

يأتي التدخل العسكري الروسي في سوريا في الفترة القليلة الماضية نتيجة العديد من الأسباب والعوامل التي دفعت روسيا للتدخل العسكري الروسي في سوريا ، وهذه الأسباب تحمل العديد من الأبعاد ذات التداعيات المختلفة على جميع المستويات تتمثل الأسباب وراء التدخل العسكري الروسي في سوريا فيما يلي:

-على المستوى الدولي الرغبة الروسية في العودة على الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي والإقليمي في منطقة الشرق واثبات دورها المؤثر في القضايا الدولية والإقليمية الهامة؛ وخاصة منطقة الشرق الأوسط وتعتبر الأزمة السورية فرصة سانحة لها ، من خلالها قدرتها على تشكيل وتكوين تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وقد تأكد هذا الدور عقب ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية ولم يستطع

الغرب إتخاذ موقف ضدها.[1]

حيث يسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى دحر مساعي القوى الغربية لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فقد اتضح ذلك منذ نجاح روسيا في ضم جزيرة القرم الأوكرانية في 2014 دون قدرة الغرب على التحرك، ومن ثم إفشال محاولات الغرب في جلب الناتو إلى اعتاب روسيا.

– على المستوى الإقليمي الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة ، حيث تسعى للحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدافئة ، إذ يوجد لها قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس في سوريا وهي القاعدة العسكرية الوحيدة لها في منطقة الشرق الأوسط ، كما تسعى روسيا لبناء قاعدة عسكرية جوية لها في غرب سوريا باللاذقية.[2]

هذا فضلا عن رغبة روسيا في تعزيز دورها بسوريا في ظل التسويات المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية، وكذلك رغبة روسيا في بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه مع إبرام الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (5+1) يمكن لروسيا المضي قدما في التنسيق الإستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران وهو ما توضحه زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى طهران 23نوفمبر 2015 والذي تزامن مع تصريح السفير الإيراني لدى روسيا "مهدي صانعي" بأنه بدأت إجراءات تزويد إيران بنظام الصواريخ (إس –300) المضادة للصواريخ، وأنه تم توقيع عقد جديد بين الدولتين وبدأت عملية تسليم هذا النظام وكان البلدان قد وقعا عقدا في التاسع من نوفمبر لتزويد طهران بنظام الصواريخ المتطور، ومن ثم هناك ابتعاد عن اعتماد النظام على المعدات العسكرية الأمريكية والتدريب الممتد منذ

[1] –مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية السياسية، تقدير موقف، نوفمبر2015، ص1.

[2] – مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، ص ص1–2.

عام2003 وبالتالي فإن الوجود العسكري الروسي في سوريا يبعث بإشارة قوية إلى بغداد بأن روسيا قد عادت مرة أخرى إلى الشرق الأوسط وعلى إستعداد لبناء تحالفات جديدة[1].

-المستوى المحلي بقلب المعادلة العسكرية لصالح نظام الأسد لإعادة تمكينه، وذلك بعد أن أتم عمليات تحضيراته اللوجيستي واختباره لردة فعل الفصائل الثورية وجهوزيتها وأماكن تموضعها، حيث ينوي تحضير مسرح العمليات لتسهيل التوغل البري لقوى النظام وحلفائه إلا أن ذلك سيصطدم من باللامركزية العسكرية لقوى المقاومة الوطنية التي أضحت بعد ثلاث سنوات من العمل العسكري تسم بقدر كاف ومن المرونة والتغيير.[2] وتقدم داعش وسيطرتها على 35% من الأراضي السورية ولمساعدة النظام السوري في الحفاظ على متبقي من الأراضي السورية المسيطر عليها وكما يرى بوتين في تنظيم داعش انه لا يهدد المنطقة الشرق الأوسط فقط بل العالم كله.

-الضغط على دول الأوبك لتغيير سياسة إنتاجها النفطي، حيث تواجه روسيا أزمة اقتصادية منذ انخفاض سعر النفط وقيام السعودية وغيرها من الدول بتخفيض الإنتاج من أجل رفع السعر مرة أخرى.

-تستهدف روسيا من تدخلها إيجاد دور لها في التسويات الخاصة بالأقليات في المنطقة خاصة في سوريا والعراق، خاصة الأكراد الذين يعملون على تحقيق حلمهم في إعلان دولة مستقلة في العراق وسوريا وهو يتعارض والمصالح التركية وتسعى تركيا لإجهاضه حفاظا على حدودها الجنوبية.[3]

-تقهقر مداخل الحل السياسي، بالتزامن مع الحشد العسكري ، وتبذل الدبلوماسية الروسية بعد فشل منتدياتها جهودا حثيثة للتسويق لخطة "تحول سياسي" تقوم على إمكانية تشكيل

---

[1] -مي غيث، مرجع سابق، ص2 .

[2] -مركز عمران للدراسات الإستراتجية، **التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية**، أكتوبر2015، ص5.

[3] – مي غيث، مرجع سابق، ص3.

حكومة سورية موسعة بإدارة النظام تضم أطرافا من المعارضة "الناعمة" وتكليفها بترتيب انتخابات بلدية ونيابية ورئاسية بالتتابع، وهو طرح ترفضه جملة وتفصيلا قوى المعارضة بمختلف أطيافها، الأمر الذي سيعزز –على المدى المنظور– معطى "موت الحل السياسي،" هذا الحل الذي ترفضه موسكو قبل دمشق فإدارة بوتين لا تزال تعالج ملفاتها الخارج أثناء مزاحمتها للولايات المتحدة على تعزيز شروط الحل الصفري خاصة إذا كان الطرف الآخر في معادلات الحل إسلاميا مهما كان توجهه.[1]

–التردد الأمريكي في اتخاذ قرارات إستراتيجية حاسمة لنصرة المعارضة السورية المعتدلة، مما نشأ عنه حالة من الاستعصاء السياسي والانكفاء الأمريكي والذي خلف حالة من الفراغ إقتنصها الدب الروسي فحاول إملائها.

–حالة العزلة التي تعاني منها روسيا بعد احتلالها جزيرة القرم ومحاولة الهيمنة على الأجزاء الشرقية من أوكرانيا ، حيث وجدت في الأزمة السورية الجسر الذي تعبر منه لإعادة تواجدها على الساحتين الإقليمية والدولية ، وتحقيق أهداف القيصر بوتين.

–حرص روسيا على عدم إنتصار المعارضة السورية وهي في معظمها فصائل إسلامية تتراوح بين الاعتدال والتطرف، مما يعني انتصار المحور السني الذي يبدأ من الحجاز وينتهي في غروزني ،على حساب الهلال الشيعي الذي يبدأ من قم وينتهي في مارون الرأس.

–وجود ما يقارب 2400 مقاتل إسلامي من الجمهوريات الإسلامية داخل الاتحاد الروسي وفي حال انتصرت الثورة السورية سيعودون إلى بلدانهم مما يفتح المجال لقيام ثورات إسلامية مماثلة.

–ظهور داعش وتمددها على الجغرافيا السورية واعتبارها هدف وراء التدخل الذي من

[1] –مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، **التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية**، مرجع سابق، ص7.

خلال الادعاء بقتالها تحقق أهدافها تحت شرعية مكافحة الإرهاب.[1]

وإنصب إهتمام بوتين منذ عودته رئيسا على إستعادة النفوذ الروسي بدائرته السوفيتية السابقة وتكريس بلاده كلاعب عالمي مؤثر، وأدخل تعديلا على العقيدة العسكرية الروسية العام الماضي، يتيح مواجهة بؤر التوتر في العالم واستخدام القوة العسكرية خارج إطار مجلس الأمن ،وقد لقيت هذه التوجهات ترحيبا في أوساط القوميين الروس ومن حلفاء موسكو السابقين، وبعد تدخل لم تتبلور نتائجه بعد في أوكرانيا ، وتقدم بعيدا عن حدود روسيا إلى الشرق الأوسط الذي تنسحب منه الولايات المتحدة وأوروبا عسكريا وسياسيا، ويتنامى فيه نفوذ حليفته إيران، وتبدي بعض دوله العربية رغبة في مساهمة روسية في حل القضايا العالقة عبر موجة من الزيارات الاستثنائية الصيف الماضي، إضافة طبعا إلى وضع بشار الأسد الحرج الذي يجعله قابلا لأي نوع من التدخل وبلا قيد أو شرط.[2]

تقدير روسيا الدقيق للمخاطر والإنعكاسات على الداخل الروسي التي ستنجم عن إقامة نظام بديل في سوريا يرتكز على أيديولوجية إسلامية قد تنتقل عدواه إلى دول المنطقة، ويصل إلى دول إسلامية أخرى في آسيا الوسطى، فيصبح وصول شرارتها حتما إلى المناطق الروسية ذات الأغلبية السكانية من المسلمين الذين سيشكلون عندئذ مادة صالحة للتفعيل الديني والسياسي من قبل أميركا وحلفائها وإتباعها، لاستهداف روسيا في داخلها بغرض إستنزافها وإضعافها وإلهائها عن ممارسة دورها الدولي بشكل يتناسب مع طاقتها البشرية والإقتصادية والعسكري.[3]

---

[1]- هاشم محمد الباججي،**الأهداف الإستراتيجية للتدخل الروسي في سوريا**،المركز الإسلامي للدراسات الإستراتجية، تاريخ الزيارة:22-04-2016، متحصل عليه من: https://ar-ar.facebook.com/IslamicCSS/posts/1673930506186709:0

[2]– عادل عارف مرشد،**التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدوافع والأفاق**، جريدة الرأي الأردنية، تاريخ الزيارة:27–04–2016، متحصل عليه من:http://www.alrai.com/article/748589.html

[3]-عادل عارف مرشد، مرجع سابق.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل العسكري الروسي

أعلنت وزارة الدفاع الروسية في 30سبتمبر 2015 عن بدء توجيه ضربات جوية روسية ضد تنظيم داعش في سورية، ويعتبر هذا التاريخ نقطة تحول جديدة على الساحة الدولية، وصرحت وزارة الدفاع على لسان المتحدث بإسمها "إيغور كوناشينكوف" :" إن الطائرات تابعة للقوات المسلحة الروسية قامت بنحو 20 طلعة جوية نفذت خلالها ضربات دقيقة إستهدفت 8 مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية على الأراضي السورية، ونتيجة لهذه الضربات الجوية تم تدمير مخازن للذخائر والأسلحة والمحروقات، وتجمعات العتاد الحربي كما تم تدمير مراكز للقيادة والتحكم تابعة لمجموعات المسلحة لتنظيم الدولة الإسلامية بالكامل".[1]

أثار التدخل العسكري الروسي في سوريا الإنتباه على المستوى الإقليمي والعالمي وبالأخص، من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحدث عن مستقبل ما بعد الأسد، في حين أن روسيا وإيران تؤيدان نظام الأسد لمصلحتهما الإقتصادية والإستراتيجية مما يزيد من حدة التوتر بين الدولتين بسبب التقارب الإيراني –الروسي وكل منهما يمثل خ طرا بالنسبة للولايات المتحدة، فعدم التوصل إلى حل سياسي مشترك من شأنه تحديد ملامح المرحلة الانتقالية في سوريا، سيؤدي إلى قلب موازين القوة في النظام الدولي بين القوى الرئيسية فيه.[2]

وبالرغم من أن عملية نقل المعدات والجنود والاستعدادات العسكرية جرت تحت نظر أقمار الرقابة الأميركية، أن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، كما القوى الإقليمية

---

[1] –عمار ياسر حمو، **روسيا والثورة السورية من الدعم القاتل إلى شريك في القتل** ، ط1، الأردن:مركز أمية للبحوث ودراسات الإستراتجية، 2016، ص29.

[2] -هاجر محمد أحمد عبد النبي،**المستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا الرؤية**، مركز روابط للدراسات الإستراتجية، تاريخ الزيارة:28-04-2016، متحصل عليه من:
http://rawabetcenter.com/archives/14401

المؤيدة للثورة السورية مثل تركيا والسعودية وقطر فوجئت بحجم التواجد الروسي العسكري في قاعدة اللاذقية ونوعيته، كما في الانطلاقة السريعة للعمليات الجوية مباشرة بعد إكتمال الإستعدادات العسكرية الضرورية، و إنعكست هذه المفاجأة بالضرورة على ردود الفعل الإقليمية والدولية المختلفة.[1]

إن التدخل العسكري الروسي في سوريا غير في موازين القوى بالنسبة لعدة دول:

1-ذلك أن التدخل العسكري من قبل القوات الروسية إلى جانب القوات الإيرانية يزيد من الوجود والنفوذ الإيراني في سوريا، مما أثار المخاوف الخليجية من هذا التدخل الروسي خشية من أن يحدث في سوريا ما حدث في العراق، كما أن ذلك التحالف الإيراني الروسي سوف يخدم أهداف الدولتين من النواحي الإقتصادية والإستراتيجية.

2-وجود القوات القتالية الروسية الجوية قد يعرقل الوجود الجوي للقوات الأمريكية، برغم اختلاف المناطق كذلك بالنسبة لإسرائيل، فالتدخل الروسي يقلل من العمليات الجوية لإسرائيل فوق سماء سوريا بسبب وجود أنظمة دفاع جوي روسية تدفع إسرائيل إلى تقليل، وربما إنهاء عمليات القصف الجوية على المناطق التي توجد بها قوات روسية لتجنب الصدام المباشر بين القوتين، مما يرجح احتمال زيادة القوات الإيرانية في سوريا وتلعب تلك العوامل دورا قويا في الحد من قدرة المعارضة السورية على إتمام عملياتها كما يخدم ذلك الجيش النظامي، حيث تستطيع روسيا نشر قوات بحرية وبرية أكثر في سوريا مما يرجح من احتمال بقاء الأسد في الحكم. وهذا بدوره يتعارض مع الرؤية الأمريكية لحل الصراع والتي تستند على ضرورة رحيل الأسد.[2]

---

[1] -مركز الجزيرة للدراسات، **الحرب الروسية في سورية:الأسباب والمالآت**، تقدير موقف، أكتوبر2015، ص5.

[2]-هاجر محمد أحمد عبد النبي، **المستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا الرؤية** ، مرجع سابق.

3-التدخل العسكري الروسي قد يعزز من التقارب الأمريكي- التركي في سوريا ,حيث تؤيد تركيا المسار الأمريكي تجاه القضية السورية، لكي تتجنب الاحتكاك مع روسيا، ولقد تتخذ الولايات المتحدة من الوجود الروسي في سوريا ذريعة لزيادة تعقيد مطلب تركيا بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا, لأن مثل ذلك الأمر لن يحدث إلا في حال موافقة روسيا الموجودة هناك بالفعل وهذا ضرر بمصالح تركيا التي تريد رحيل نظام الأسد، كما أن استهداف القوات تلك القوات إما في الإطاحة بالأسد أو في تأمين المنطقة التي ترغب في إنشائها في سوريا.[1]

4-تعتبر التداعيات العسكرية أهم نتائج التدخل العسكري الروسي، فالقوة القتالية الجوية لروسيا تخدم نظام الأسد بقوة حيث تعمل على تدريب وتزويد الجيش النظامي السوري وإعطائه خبرة عسكرية متطورة ومثل ذلك الدعم يكون على عكس رغبة الثوار وضياعا لثورتهم التي قامت لرحيل الأسد، حيث أن التدخل الروسي من شأنه أن يوفر حراكًا كبيرًا للأسد يجعله يستنزف موارد الثوار البشرية والقتالية، وهناك في المقابل نتائج سيئة على القوة العسكرية الروسية، حيث أكد معهد واشنطن بوست الشهر الماضي على تراجع تلك القوة مما يعني زيادة الإنفاق على القوات العسكرية لتحقيق مخططات موسكو وذلك الإنفاق سيؤثر بالسلب على النواحي الإقتصادية والسياسية، ومشاريع البنى التحتية في روسيا، ورغم كل ذلك لم ترجع موسكو في قرارها بالتدخل في سوريا، ربما لأن هدفها من ذلك التدخل أكبر من أي تكلفة مؤقتة يمكن أن تتحملها[2].

---

[1]-جيفري وايت، **روسيا في سوريا(الجزء 2): التداعيات العسكرية**، معهد واشنطن، تاريخ زيارة:23-04-2016، متحصل عليه من: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-2-military-implications

[2]-هاجر محمد أحمد، مرجع سابق.

ومنذ بداية الغارات الروسية في سبتمبر 2015 في الأراضي السورية، تتركز هجماتها على ثلاثة مناطق هي: محافظة إدلب الشمالية بجوار المعقل الساحلي للنظام حول اللاذقية، حيث يبرز فيها نفوذ "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم "القاعدة" و جنوب شرق اللاذقية في سهل الغاب ومناطق أخرى في محافظة حماة، لمنع المتمردين من الضغط على الساحل بشكل أكبر ، و المناطق حول حلب أكبر مدن سوريا حيث يتواجد تنظيم "داعش"ومجموعات متنوعة من الجماعات المتمردة والقوات الحكومية، حيث يبدو كاستعداد لهجوم كبير من النظام.[1]

إن هناك إحتمال ازدياد التوتر بين القطبين "روسيا والولايات المتحدة الأمريكية" في ظل عدم التوصل لاتفاق مشترك، وهذا ربما سينذر بقيام حرب بين القطبين، سواء كانت حرب تدار بالوكالة أو مباشرة، مما سيؤدي بدوره إلى إزدياد حالات التوتر وعدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة أصلا، مما يجعلها ساحة حرب مشتعلة بين العملاقين وحلفائهم وهذا سينذر بكارثة إنسانية أخرى في منطقة الشرق الأوسط . كما أن تزايد الإحتقان الطائفي بسبب دخول روسيا مع إيران إلى سوريا هو بحد ذاته وظفته بعض دول الخليج والدول العربية طائفيا لاسيما من قبل المملكة العربية السعودية، لما أسمته بالإحتلال الصفوي الصليبي لسوريا ودعت إلى الجهاد ضد هذا التدخل الروسي الإيراني، وقد أصدر 52 داعية ديني سعودي بعد التدخل الروسي في سوريا فتوى جهاد ضد ما أسموه الاحتلال الصليبي الصفوي ، هذا بالتأكيد سيكون له تداعيات سلبية خطيرة في إزدياد حالات التطرف وجذب المتطرفين إلى المنطقة.[2]

---

[1]-أحمد عاطف، **إستراتجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري في سوريا** ؟، تاريخ الزيارة: 25-04-2016، متحصل عليه من:http://rawabetcenter.com/archives/16336

[2]-ميثاق مناحي العيساوي، **التداعيات المستقبلية للتدخل الروسي في سوريا على الشرق الأوسط**، شبكة النبأ، تاريخ الزيارة:27-04-2016، متحصل عليه من:http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3964

تشكل خطوة روسيا تحديا واضحا لواشنطن، حيث تستغل ما قد تصفه موسكو بالتردد الأمريكي إزاء الانخراط في سوريا ، وربما يساهم موقف الإدارة الأمريكية الفاتر حتى الآن والمكالمات الهاتفية لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، والجهود المبذولة لمنع الحركة الجوية الروسية إلى سوريا في تشجيع الروس على اتخاذ قرار التدخل وهم ينوون متابعته على الأرجح، بالإضافة إلى ذلك، قد يعرقل وجود القوات القتالية الروسية العمليات الجوية للتحالف الدولي الأمريكي، وبالرغم من أن معظم تلك العمليات الجوية تتم بعيدا عن المناطق الساحلية التي تنتشر فيها القوات الروسية على ما يبدو، فإن أي توسع للوجود العسكري الروسي نحو الشرق أو الشمال قد يشكل مناطق عمليات مجاورة أو متداخلة. وقد سبق أن أثارت روسيا بالفعل إمكانية وقوع إشتباكات غير متعمدة مع التحالف وأشارت إلى ضرورة إعتماد تدابير للحلول دون الإنخراط في إشتباك.[1]

إستطاعت روسيا أن تفرض وجودها العسكري في سوريا، ودخولها في حرب إلى جانب النظام جعل من الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية تتقبله، ونال تأييد بعض الدول العربية، حيث إن الجامعة العربية التزمت الصمت المطبق منذ بدء الغارات الجوية الروسية في سوريا فيما يسود الترقب الشارع العربي في ظل الخلافات بين دول المنطقة حول الأزمة السورية، حيث بدأت روسيا بإنشاء حلف استخباراتي رباعي مع كل من العراق وإيران والنظام السوري، وربما ستلتحق به دول عربية أخرى، وذلك كي تواجه التحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، الذي سرعان ما أخلى الأجواء السورية أمام المقاتلات الروسية وقاذفات القنابل والصواريخ، كي تضرب مناطق ومواقع المعارضة التي يصفها الغرب بـــ"المعتدلة."

ترى تركيا من التدخل الروسي في سوريا أنها في مواجهة مباشرة لأكبر حلفي النظام روسيا وإيران، حيث أن الطائرات الروسية تحلق في الأجواء التركية وتقوم

[1] – جيفري وايت، **روسيا في سوريا(الجزء 2): التداعيات العسكرية**، مرجع سابق.

بمناورات ولا تستطيع تركيا عمل أي ردة فعل سوى الإدلاء بالتصريحات الإعلامية وتنديد، خاصة بعد عدم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل الروسي في سوريا، وفشل تركيا في جلب حلف شمال الأطلسي لتدخل عسكريا في سوريا، وكما ترى أن أهداف هذا التدخل جاءت لإنقاذ النظام السوري من الانهيار خاصة بعد النجاحات التي حققتها المعارضة، وسيطرة على الجزء الشمالي من سوريا خاصة حلب وإدلب واللاذقية، وان هذا تدخل سيمنع من إقامة منطقة أمنية عازلة لطالما طالبت بها تركيا.

وقد شكل تدخل الروسي تداعيات على إسرائيل من شانها تقليص والى حد كبير من العمليات الجوية التي بها إسرائيل فوق سوريا ولبنان، وترى أن التدخل سيزود إيران وحزب الله بترسانة أكثر متطورة من الأسلحة الروسية و تخشى إسرائيل من خطر الانخراط في إشتباكات مع الطيران الإسرائيلي إذا وسّعت القوات الجوية الروسية وقوات الدفاع الجوي نطاق تحركها.

الخاتمة

تمكنت روسيا في سنوات الأخيرة أن تؤسس لسياسة خارجية قوية ومستقلة، تخلت فيها عن الأسس الإيديولوجية التي كانت تتبنها في الحقبة السوفياتية، والفوضى التي عاشتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإستطاعت من خلالها استعادة مكانتها في الساحة الدولية، حيث روسيا مزجت بين الهوية الروسية والإندماج في الاقتصاد العالمي.

ولقد إستفادت القيادة الروسية من تحسن الأوضاع الإقتصادية الروسية، وتخلصت من الفساد، حيث أن سياستها الخارجية تتحدد عبر الإقتصاد وإدراكات صناع القرار الروس لتوجهات السياسة الخارجية.

ولقد أسهمت مجموعة من المحددات في صعود روسيا ودفعها لإستعادة مكانتها العالمية، وصول فلاديمير بوتين للحكم الذي يمتاز بالشخصية الكارزماتية وتأثيره على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

والسياسة الخارجية الروسية لم تتبلور بأهداف مستقلة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لتدهور أوضاعها الداخلية في كل مجالات بل إن الظهور الفعلي لسياسة خارجية فعالة كان مع التحولات والنهضة التي أحدثها الرئيس فلاديمير بوتين، والذي استطاع أن يحدث موجة من التغيرات في روسيا،والتي انعكست على مضمون وشكل سلوكها الخارجي.

لكن ما يمكن ملاحظته أن تأثير مختلف المحددات الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار الخارجي الروسي هو تأثير نسبي، وبالعودة إلى الدستور نجد أن للرئيس صلاحيات واسعة لإدارة سدة الحكم، ويمثل الرئيس في روسيا ابرز قوة سياسية داخلية مؤثرة ومتحكمة في عملية صنع السياسة الخارجية وإتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.

والسياسة الخارجية الروسية مرهونة بتوجهات الرئيس ولأي توجه وحزب سياسي ينتمي، ليتحدد معها الطابع العام للسياسة الخارجية الروسية، فإذا كان الرئيس ينتمي إلى الاتجاه القومي فإنه يميل نحو النزعة الصراعية واستعمال الوسيلة العسكرية في السياسة الخارجية، أما إذا كان ينتمي إلى التوجه التحرري الليبرالي فيميل نحو التعاون وبناء الشراكات والتوجه نحو الغرب.

وتعد الأزمة السورية منذ بدئها في 2011، الأكثر تعقيدا في المنطقة العربية، حيث أنها بدأت بشكل بسيط بالاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لتتحول إلى ثورة مسلحة نتيجة لجملة من العوامل، فظهور معارضة مسلحة وفشل النظام السوري في إيجاد حل سلمي، ولتظهر كيانات وأطياف متعددة، لتظهر الأطراف الإقليمية الداعمة لكل طرف الذي ترى فيه تحقيقا لمصالحها الإستراتجية، وأخطرها كيانات الجهادية مسلحة ومنها "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي أصبح يسيطر على نصف سوريا ومدجج بأحدث الأسلحة، ليحدث تطور في الأزمة السورية ولتصبح أزمة دولية والإعلان الدول الكبرى الحرب على الإرهاب في سوريا.

ولقد انقسمت الدول الكبرى في النظام الدولي بشأن الأزمة السورية، خاصة مع تصاعد الدور الروسي في المنطقة العربية، وخاصة في الأزمة السورية، وتراجع ملحوظ للدور الأمريكي، لذا سعت روسيا للتركيز على قوتها لإعادة جزء من دورها كقطب وفاعل في النظام الدولي، حيث أن روسيا أحدثت تحولا في سياستها الخارجية من الإيديولوجية إلى تحقيق مصالحها.

ولقد سخرت روسيا كل الإمكانيات والوسائل لتحقيق والحفاظ على مصالحها في سوريا، التي تعد حليف الاستراتجي لها في منطقة الشرق الأوسط، ولا تسعى لخسارته، فقد استخدمت حق النقض أربعة مرات في مجلس الأمن الدولي، وقدمت العديد من المبادرات للحل الأزمة السورية، وبيع الأسلحة للنظام السوري، وليشكل الدعم الأخير

نقطة تحول في الساسة الخارجية الروسية باستعمال الوسيلة العسكرية وتدخل للمحاربة الإرهاب الموجود في سوريا.

ملخص

تبحث هذه الدراسة معنونة ب" محددات وأنماط الدور الروسي تجاه الأزمة السورية 2014-2015" في تنامي الدور العالمي الروسي، وخاصة أن روسيا تسعى إلى إسترجاع مكانتها السابقة، في النظام الدولي الذي كانت عليه في عهد الاتحاد السوفياتي، فإستطاعت روسيا في فترة وجيزة أن تتجاوز كل مخلفات الحرب الباردة وما بعدها.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل روسيا والعالم الخارجي في ظل الأزمة السورية، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجية، ومعرفة تصورات وإدراكات صناع القرار الروس حول الأزمة السورية، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم وتحديد الدور الخارجي الروسي، وحجم تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية، وأخذت روسيا في تفاعل مع الأزمة من منطلق أن الدور الروسي في الأزمة السورية جاء من خلال تلك المتغيرات الإقليمية والدولية، وأنها تسعى إلى الحفاظ على مصالحها، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، لأنها قامت بتدخل عسكري في سوريا لتبرز نفسها كقوة عالمية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تنامي الدور الروسي العالمي، تحكمه متغيرات داخلية خاصة بالنزعة القومية الروسية التي تريد إسترجاع أمجاد الاتحاد السوفياتي كقطب مهيمن في العالم، وتراجع دور الأمريكي وفشل سياسياته خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث رسمت روسيا دور عالمي جديد من خلال إعتمادها على أدوات مكانتها من قيام بدور خارجي نشط وفعال، وتمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة السياسية ودورها في مجلس الأمن والدبلوماسية، والأداة العسكرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1- الأمارة لمى مضر، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية** ، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

2-إرليخ ريز، **داخل سورية قصة حرب أهلية وما على العالم أن يتوقع** ، ط1، تر:رامي طوقان، بيروت:دار العربية للعلوم الناشرون، 2013.

3- أزاد علي وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية** ، ط1، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

4- اسكندر عمر، **سورية أزمة نظام أم أزمة شعب**، ط1، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتجية: مكتبة مدبولي، 2013 .

5-البني أنور وآخرون، **الخلاص أم الخراب سوريا على مفترق الطرق** ، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسة قضايا الإصلاح 33، 2014.

6- الشيخ نورهان وآخرون، **التداعيات الجيوإستراتجية للثورات العربية** ، ط 1، بيروت" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

7 - النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، ط1، الأردن: دار زهران،2011.

8- الهزايمة محمد عوض، **قضايا دولية تركة قرن مضى حمولة قرن أتى**، ط1، عمان، 2004.

9- باروت محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح** ، ط 1، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

10-بريماكوف يفجيني، **العالم بعد11سبتمبر وغزو العراق**، ط1، تر:عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، 2004.

11-بشارة عزمي، **سورية درب الآلام نحو الحرية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

12- بلقزيز عبد الإله، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: مندى المعارف، 2012.

13-بوقارة حسين، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، الجزائر: دار هومة، 2012.

14- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية** ، ط1، تر:محمد احمد المفتي ومحمد السيد سليم، الرياض:عمادة شؤون المكتبات، 1989.

15- حمادة نضال، **الوجه الأخر للثورات العربية**، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2013.

16- حمو عمار ياسر، **روسيا والثورة السورية من الدعم القاتل إلى شريك في القتل** ، ط 1، الأردن:مركز أمية للبحوث ودراسات الإستراتجية، 2016.

17 خولي معمر، **العلاقات التركية الروسية:من ارث الماضي إلى آفاق المستقبل** ، ط 1، بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

18-دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص16.

19- دوغين الكسندر، **أسس الجيوبولتيكا:مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، تر:عماد حاتم، طرابلس:دار أويا للنشر والتوزيع، 2004.

20-ذبيان سامي وآخرون، **قاموس مصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ط1، رياض:رياض الريس للكتب والنشر، 1990.

21-روبرت جيوفر و إدوارد أليستري ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، ط 1، تر:سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت:الدار العربية للموسوعات، 1999.

22- زين العابدين بشير، **الجيش والسياسة في سورية1918-2000**، ط1، سوريا: دار الجابية، 2008.

23-سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

24- شيفتسوفا ليليا، **روسيا بوتين**، ط1، تر: بسام شيحا، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

25-عبد المنعم ممدوح، **روسيا تنادى بحق العودة إلى القمة**، ط1، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013.

26-عادل الجوجري ، **المؤامرة الصهيونية على سوريا** ، القاهرة: المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد،2012.

27- فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد القصبي، ط 2، السعودية: مطبوعات تهامة، 1984 ، ص 107.

28-مجموعة باحثين، **سورية تاريخ وثورة**، مركز أمية لبحوث والدراسات الإستراتجية، 2013، ص116.

29-مالك أنور وآخرون، **الثورة السورية محرقة حزب الله**، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع،2015.

30-مصباح عامر، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، ط1، الجزائر: ديوان مطبوعات جامعية، 2008.

31- نصر الدين إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

32-هرميه غي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ط1، تر:هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

33- واكيم جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا:الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،2013.

2-الدوريات

1-الأصفهاني نبيه، "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد131، جانفي1998.

2- إبراهيم سعد الدين، "عوامل قيام الثورات العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد399، ماي 2012.

3- الأمارة لمى مضر، "الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد362، 2009.

4-الحضرمي عمر، "الدولة الصغيرة القدرة والدور-مقاربة نظرية"، **مجلة منارة**، جامعة ال البيت، الأردن، المجلد 9، العدد4، 2013.

5-الحسيني سنية، " سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد440، 2015.

6- الخثلان صالح بن محمد،" السعودية وروسيا في مواجهة الأزمة السورية"، **مجلة العرب الدولية** ، العدد 1571، أفريل 2012.

7- الخطيب دانية، "حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية"، **مجلة أراء**، مركز الخليج لأبحاث، العدد98، أوت 2015.

8- الزهيري ستار، "اثر الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، جامعة واسط العراق، المجلد8، العد20، 2012

9-السرحان صايل فلاح مقداد، "اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002-2011"، الجامعة الأردنية ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد6، العدد2، 2013.

10- السعيدي سعد، "تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، جامعة بغداد، **مجلة دراسات دولية**، العدد42، 2009.

11-الشعراوي عطا السيد، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية"، **مجلة أراء**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 91، أفريل2012.

12- الشيخ نورهان،"سياسة الطاقة الروسية"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، مجلة قضايا، 2009.

13- العامري ابتسام، "الأزمة السورية -قرارات في تأثير البعد الإقليمي"، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة العراق، العدد 17، 2013.

14-العبيدي محمد عبد الرحمن يونس ، "موقف روسيا الاتحادية من حركات التغيير العربية"الثورة السورية نموذجا " "، **مجلة دراسات إقليمية**، العراق ، العدد31، 2013.

15-العلو ساشا، "الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع"، **مجلة أراء** ، مركز الخليج لأبحاث، العدد 106، أفريل2016.

16-المصطفى حمزة مصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 5، نوفمبر 2013.

17-المطيري عبد العزيز بن راشد، "المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني -الروسي"، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد18، العدد1، 2005.

18- المفتي كريم، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلة "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، 2015.

19- بكر علي، "بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في الأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد190، 2012، متحصل عليه من:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2741.aspx

20-جعجوب محمد، "تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة أكاديميا**، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، جزائر، العدد4، 2016.

21- خميس خلود محمد، "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003 "، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، عدد44، 2010.
22- دياب أحمد، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط"، المجموعة العربية للتسويق: **مجلة العرب الدولية**، عدد1588، اكتوبر2013.

23-راشد باسم، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، الإسكندرية، **أوراق**، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد، 19، 2013.
24- زين العابدين بشير، "مرتكزات نظام الحكم السوري 1970-2011 وأثرها في بناء الدولة"، التقرير الاستراتجي التاسع، **مجلة البيان**،2011.
25-سليم السيد محمد، "ثورة يوليو والدور المصري الخارجي"، مجلة السياسية الدولية، المجلد 37، العدد 149، جوان2002.
26- عبد الحافظ أحمد،"المسلمون في روسيا"مابين الإرث التاريخي والإشكاليات المعاصرة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد442، ديسمبر 2015.
27-عبد الفتاح فكرت نامق و ناصر كرار أنور، "التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية"، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين العراق، العدد34، 2014.
28- عبد الشافي عصام ، "الثورة المكبوتة عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد184، افريل2011.

29- عطوان عباس خضر،" سياسة روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي"، **المجلة العربية للوم السياسية** ، عدد20، 2008.
30-علوي حسين و الياسري أيسر، "الأزمة السورية المواقف الإقليمية والدولية" ، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة العراق، العدد17، 2013.
31- علي صفـــــاء حـــسين، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، جامعة كركوك: **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد6، 2013.

32-قبلان مروان، "المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، مجلة **سياسيات عربية**، العدد 2، ماي 2013.
33- كوخ كريستان ، "الاتحاد الأوروبي وسوريا"، **مجلة أراء**، مركز الخليج للأبحاث، العدد98، أوت 2015.
34- مجدان محمد، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **مجلة العربية للعلوم السياسية** ، العددان 47-48، صيف -خريف 2015.
35-مساعيد فاطمة، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد "، **مجلة دفاتر السياسة** والقانون، جامعة مقاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد11، جوان 2014.
36- نصار وليد، "روسيا كقوى كبرى"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20، خريف 2008.

37-نواف منير المطيري، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات"، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، المجلد15، العدد4، أكتوبر 2014.

3- الرسائل الجامعية

1-أبو مصطفى سهام، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013**، مذكرة ماجستير في دراسات شرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة، .2015.

2-الميمي نردين حسن ، **الإستراتجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية**، مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت فلسطين،2011.

3-بولمكاحل إبراهيم، **تأثير تحولات و المتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي** لفترة **ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009.

4-حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج 1979-2011**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائ3، 2011-2012.

5-دندان عبد القادر **الدور الإقليمي الصيني في النظام لجنوب شرق أسيا 1991-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية حقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة،2008.

6-عيساوة أمنة، **الدور الإقليمي في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2010.

-عبد القادر أسامة، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية"نموذج سورية والبحرين"**، بحث مقدم لنيل شهادة جدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية لبنان، 2013.

8-كريز صباح، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.

9-لهوارة سعاد، **معوقات الدور الجزائر في حل النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستو، قسم العلوم السياسية، جامعة مقاصدي مرباح ورقلة،2014-2015.

10-نفيدسة فاطمة، **العلاقة بين النسق القيمي والدور الاجتماعي لدى المرأة الطارقية**، مذكرة ماجستير في علم النفس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2007.

4-الدراسات المنشورة

1-أحمد عبد الله الطحلاوي، **استعادة الدور المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** ، المركز العربي للبحوث، شؤون سياسية، نوفمبر2014، متحصل عليه من: http://www.acrseg.org/16360

2-إيمان أشرف شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**،المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، 2014، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=25929 .

3-براء ميكائيل، **موقف أوربا من الأزمة السورية،غياب الفاعلية وافتقاد التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، أفريل2012.

4-تشالز ليستر، **الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا**، دوحة: مركز بروكنجر الدوحة، موجز السياسة، 2014.

5-خلود الزغير، **الخطاب السياسي للمعارضة السورية خطاب جديد أم إعادة إنتاج لخطاب قديم أم"خطاب السلطة"؟**، مركز دراسات الديمقراطية، ملف مراجعات، 2014.

6-ربيع نصر وآخرون ، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ، المركز السوري للبحوث، جانفي2013.

7-عقيل محفوض، **سوريا وتركيا:"نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"** ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، جانفي 2012.

8-علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية** ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، جوان2011.

9-علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، جانفي2012.

10-علي حسين باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر2011.

11-فراس أبو هلال، **الموقف الإسرائيلي من الإنتفاضة السورية** ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسة تقييم حالة، أفريل2012.

12-لبنى عبد الله، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2014**، المركز الديمقراطي العربي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تاريخ الزيارة:15-04-2016، متحصل عليه من:
http://democraticac.de/?p=10669

13-مالك أحمد حربا، "**الثورة السورية بؤرة كرامة وحرية"الأسباب والتطورات والتداعيات المستقبلية** "، المؤتمر العلمي الثاني للخرجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية،2011.

14-معمن الفهد، **الثورة السورية قصة البداية**، مركز عمران للدراسات الإستراتجية،2014.

15-مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات الإستراتجية السياسية، تقدير موقف، نوفمبر2015.

16-نيروز ساتيك -خالد وليد محمود، **الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة** ، المركز العري للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، سبتمبر2013.

17-هاشم محمد الباججي، **الأهداف الإستراتيجية للتدخل الروسي في سوريا** ،المركز الإسلامي للدراسات الإستراتجية، تاريخ الزيارة:22-04-2016، متحصل عليه من:

https://ar-ar.facebook.com/IslamicCSS/posts/1673930506186709:0

18-هاجر محمد أحمد عبد النبي، **المستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا الرؤية** ، مركز روابط للدراسات الإستراتجية، تاريخ الزيارة: 28-04-2016، متحصل علي من:
http://rawabetcenter.com/archives/14401

19-وليد عبد الحي، **محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

20-مجموعة الأزمات الدولية، **أي شيء إلا السياسة وضع المعارضة السياسية السورية** ، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، أكتوبر2013 .

21-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة** ،سلسلة تحليل سياسات، أفريل2011.

22-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التفجيرات في سورية هل فتحت مرحلة جديدة** ، سلسلة تحليل سياسات، جوان 2014.

23-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المظاهر العنيفة في الثورة السورية الدوافع والتداعيات**، سلسة تحليل سياسات، 2012.

24-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **هل جامعة العربية قادرة على إنقاذ سورية** ، تقدير موقف، نوفمبر 2011.

25-المركز العربي للأبحاث ودراسة، **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته** ، وحدة تحليل السياسات، جوان2012، تاريخ الزيارة: 26-04-2016، متحصل عليه من:
http://www.dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71

26-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية**، وحدة تحليل السياسات، 27 فيفري2013، متحصل عليه من:
http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-48c1-852c-3d2e394e5c4b

27-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**مؤتمر السلام السوري" جنيف 1"وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**"، فيفري2014.

28-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مؤتمر جنيف 2: بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقّق في الأولى ؟**، وحدة تحليل سياسات، فيفري2014، متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/f78b3f61-4d17-4b0d-9bc7-09784d0ef29f

29-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**مؤتمر السلام السوري" جنيف 1"وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**"، فيفري2014.

30-مركز عمران للدراسات الإستراتجية، **الجولة الثانية من جنيف2**، إعداد قسم المسار السياسي، فيفري 2014.

31-مركز عمران للدراسات الإستراتجية، **التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية**، أكتوبر2015.

32-مركز الجزيرة للدراسات، **الحرب الروسية في سورية:الأسباب والمالآت**، تقدير موقف، أكتوبر2015.

5-الجرائد

1-جريدة الشرق الأوسط، **المجموعات الإسلامية المقاتلة في سوريا**، العدد 12557، 15-04-2013.

2-جريدة الأيام البحرينية، **مبعوث روسيا في الأمم المتحدة ينفي تهديد قطر**، العدد8340، فيفري2012.

3-ياسر العودات، **بعد علاقات ومصالح إستراتيجية.. الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا** ، جريدة العرب، العدد 9460، 5 فيفري2014.

6-المواقع الالكترونية

1-الجزيرة نت، **الجيش السوري حماة الديار**،10-04-2011، تاريخ الزيارة في :23-03-2016، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/4/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1

2-سيريانيوز، **الأسد يتلقى اتصالا هاتفيا من ملك السعودية.. والأخير يبدي دعم المملكة لسورية في وجه ما يستهدفه**، في28-03-2016، متحصل عليه من:

http://syria- news.com/readnews.php?sy_seq=130662

3- محمد نور الدين، **روسيا في سوريا: خسائر تركية بالجملة ؟**، قناة العالم، 03-01-2015، تاريخ الزيارة 20-04-2016، متحصل عليه من: http://www.alalam.ir/news/1744996

4-ميثاق مناحي العيساوي، **تداعيات إسقاط الطائرة السوخوي24 على العلاقات الروسية التركية**، شبكة النبأ، 25-11-2015، تاريخ الزيارة: 22-04-2016، متحصل عليه من:http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4320

5-محمد محمود السيد، **الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية..وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة**، ميدل است، 19-03-2014، تاريخ الزيارة 20-04-2016، متحصل عليه من:
http://middle-east- online.com/?id=173137

6-بشير عبد الفتاح، **إسرائيل والدور العسكري الروسي في سورية**، موقع الحياة، في 29-10-2015، تاريخ الزيارة: 21-04-2013، متحصل عليه من:
http://www.alhayat.com/Articles/11784792/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

7-طارق فهمي، **أبعاد الموقف الإسرائيلي من التدخل الروسي في سوريا**، بوابة الوطن، 16-11-2015، تاريخ الزيارة: 23-04-2016، متحصل عليه من: http://www.elwatannews.com/news/details/838643

8-جزيرة نت، **عقوبات سوريا**، في24-03-2012، تاريخ زيارة: 06 -05-2016، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/3/24/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

9-مندوبية الاتحاد الأوروبي إلى خليج، **دعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة السورية**،04-02-2015، متحصل عليه من:
http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries/press_corner/all_news/news/2016/160204_ar.htm

10-حسان التليلي، **الموقف الفرنسي من الأزمة السورية: من منطق التدخل إلى حل السياسي**، مونت كارلو،17-03-2014، متحصل عليه من:-http://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/20140316
%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9

11-**روسيا والصين تستخدمان الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا**، عربي، 4-4-2016، متحصل عليه من
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120204_syria_un_session.shtml:

12-**فيتو روسي صيني ثالث يحبط قرارا بشأن سوريا،** العربية نت، 19-04-2016، متحصل عليه من:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/19/227296.html

13-عمر كوش، **إشارات الفيتو الروسي الصيني ودلالاته** ، جزيرة نت، 3-4-2016، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/6/3/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87

14-**اجتماع مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط** ، شبكة فولتير، تاريخ الزيارة:5-4-2016، متحصل عليه من:http://www.voltairenet.org/article173920.html

15-**مؤتمر جنيف حول سوريا يتفق على عملية انتقال سياسية تتضمن تشكيل حكومة وحدة،** تاريخ الزيارة: 14-04-2016، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

16-**ابرز نقاط خطة اجتماع جنيف حول سوريا،** جزيرة نت، تاريخ الزيارة: 24-04-2016، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/7/1/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

17-**مناقشات جنيف 2 استمرت في ميونيخ،** تاريخ الزيارة: 29-04-2016، متحصل عليه من:
http://arab.rbth.com/world/2014/02/03/-2_26035.html

18-**تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر "جنيف** "، تاريخ الزيارة: 15-04-206، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm

19-محمود بيومي، **المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات،** تاريخ الزيارة:15-04-2016، متحصل عليه من: http://ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=1469324&part=2

20-**في سوريا: أول ضحايا"هجوم كيماوي" في التاريخ، هل يكونون الأخيرين أيضا؟،** ساسة بوست، تاريخ الزيارة:15-04-2016، متحصل عليه من: http://www.sasapost.com/syria-chemicals-weapons/

21-**بوتين يدعو أمريكا إلى لوقف التهديد بضرب سوريا،** موقع CNN بالعربية، تاريخ الزيارة:22-04-2016، متحصل عليه من:http://archive.arabic.cnn.com/2013/syria.2011/9/10/putin.US.syria/

22-**أهم بنود اتفاق كيري-لافروف حول الكيماوي السوري،** تاريخ الزيارة 15:-04-2016، متحصل عليه من :
http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/a-17089198

23-عادل عارف مرشد،**التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدوافع والأفاق،** جريدة الرأي الأردنية، تاريخ الزيارة: 27-04-2016، متحصل عليه من: http://www.alrai.com/article/748589.html

24-جيفري وايت، **روسيا في سوريا (الجزء 2): التداعيات العسكرية** ، معهد واشنطن، تاريخ الزيارة: 23-04-2016، متحصل عليه من: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-2-military-implications

25-أحمد عاطف، **إستراتجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري في سوريا** ؟تاريخ الزيارة: 25-04-2016، متحصل عليه من:http://rawabetcenter.com/archives/16336

26-ميثاق مناحي العيساوي، **التداعيات المستقبلية للتدخل الروسي في سوريا على الشرق الأوسط** ، شبكة النبأ، تاريخ الزيارة: 27-04-2016، متحصل عليه من:
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3964

ثانيا- المراجع الأجنبية

A-Livers

1-Richard Sakwa،**Russian Politics and Society**، Fourth edition، New York: Routledge، 2008.

2-Olga Oliker and Other, **Russian foreign policy: sources and implications**, New York: RND corporation, 2009.

B-périodiques

1- Angela joya, **Syria and the Arab Spring: The Evolution of the Conflict and the Role of the Domestic and External Factor**, Ortadoğu Etütleri, Volume 4, No 1, July 2012.

2-Avgerinos, Katherine, Working", Journal**,** Volume 20, Spring 2009.

3-Dmitri trenin, "The Mythical Alliance**:** Russia's Syria policy**"**, **Carnegie Moscow center**, Moscow, 2013.

4-Heike Hermanns, "National Role Conceptions in the 'Global Korea' Foreign Policy Strategy", **the Korean Journal of International Studies**, Vol11, No1, June 2013.

5-John Lough**,"** Russia's Energy Diplomacy", **Russia and Eurasia Programme**, Chatham House, May 2011.

6-Ken Sofer and Juliana Shafroth," The Structure and Organization of the Syrian Opposition", **Center for American Progress**, May 14, 2013

7-Richard Barrett, "Islamic state", **the soufan group**, new yourk, November 2014.

8-Robert W. Orttung, andIndra Overland, "A limited toolbox: Explaining the constraints on Russia's foreign energy policy", **Journal of Eurasian Studies**, Volume 2, Issue 1, January2011.

9-Stephen J. Blank, "Perspectives on Russian Foreign policy"**, strategic studies institute**, USA, September 2012.

10-Valery Tishkov, "The Russian People and National Identity", **Russiain Global Affairs**, Vol. 6, No. 3, July September 2008.

C-Rapports

1-Hugo Slim and Lorenzo Trombetta, **Syria Crisis Common Context Analysis,** Report commissioned by the IASC Inter-Agency Humanitarian Evaluations Steering Group as part of the Syria, New York 2014.

D- Sites d'internet

1-Bali Alicia et autres, **La Situation Economique De La Russie : Porquoi La Russie a Telle Echoue La ou La Chine a Russie**, 26-03-2016**:** http://bdc.aege.fr/public/La_situation_economique_de_la_Russie.pdf

2- Jim Nichol،**"**Russian Military Reform and Defense Policy"،**Preparedfor Members and Committees of Congress**، August 24, 2011,https://www.fas.org/sgp/crs/row/R42006.pdf.

3−**Russian geography –Regions of Russia, 16**/04/2016, in**:**

http://www.rusemb.org.uk/russiageography

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	1
شكر وتقدير	2
مقدمة	3
الفصل الأول: مقاربة الدور كوسيط نظري لفهم السياسة الخارجية الروسية	9
المبحث الأول: مقاربة الدور وتحليل السياسة الخارجية	11
المطلب الأول: تعريف مقاربة الدور	11
المطلب الثاني: استخدام مقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية	16
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية	22
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية	22
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية	28
المبحث الثالث: صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية	34
المطلب الأول: صنع السياسة الخارجية الروسية	34
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية	39
المطلب الثالث: وسائل تحقيق السياسة الخارجية الروسية	44
الفصل الثاني: محددات الدور الروسي تجاه الأزمة السورية	48
المبحث الأول: مجريات وأحداث الأزمة السورية	50
المطلب الأول: العوامل المسببة للأزمة السورية	50
المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية	54
المطلب الثالث: مسار الأزمة السورية	61
المبحث الثاني: التعامل الروسي مع الجوار السوري	66
المطلب الأول: موقف الأطراف العربية الفاعلة	66
المطلب الثاني:الموقف التركي	70
المطلب الثالث: الموقف الإيراني	74
المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي	78
المبحث الثالث: التعامل الروسي مع المواقف العالمية	84
المطلب الأول: الموقف الأمريكي	84
المطلب الثاني: الموقف الصيني	89

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي	94
الفصل الثالث: أنماط الدور روسي تجاه الأزمة السورية	100
المبحث الأول: الدور السياسي الروسي تجاه الأزمة السورية	102
المطلب الأول: الدور الروسي في مجلس الأمن	102
المطلب الثاني: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية	108
المبحث الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية	117
المطلب الأول: أسباب التدخل العسكري الروسي	117
المطلب الثاني: تداعيات التدخل العسكري الروسي	122
الخاتمة	129
الملخص	132
قائمة المراجع	133
فهرس المحتويات	